شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 2 - March 2003

العدد الثاني – مارس ٢٠٠٣

لا..
لهيئة معيّنة
للصحافيين
السعوديين

الأمير نايف
يرفض الإصلاح
ويدعو المعارضين
للعودة

إغلاق (طوى):
محاولة للفهم

إحباط خيار
الإصلاح تعزيز
للتطرّف

الفرديّة
والسريّة في
صناعة القرار
السعودي

الحل الديمقراطي لمعضلة السلطة والمجتمع

آفاق التنمية السياسية في السعودية

شروط الأنتقال الى الديمقراطية (السعودية نموذجاً)

الجيل الثالث في العائلة المالكة وقضايا الإصلاح

شؤون داخلية

شعر: أحمد مطر

وطَني ثَوبٌ مُرَقَّعْ
كُلّ جُزءٍ فيهِ مصنوعٌ بِمصنَعْ
وعلى الثّوبِ نُقوشٌ دَمويّهْ
فرّقتْ أشكالَها الأهواءُ
لكِـنْ
وحّدتْ ما بَينَها نفسُ الهَويّهْ :
عِفّةٌ واسِعةٌ تَشقى
وعِهْرٌ يَتمتّعْ !

■ ■ ■

وَطَني: عِشرونَ جزّاراً
يَسوقونَ إلى المسلَخِ
قُطعانَ خِرافٍ آدميّهْ !
وإذا القُطعانُ راحتْ تتضرّعْ
لم تَجِدْ عيناً ترى
أو أُذُناً من خارجِ المسلخِ .. تسمَعْ
فطقوسُ الذّبحِ شأنٌ داخِليٌّ
والأصولُ الدّوَليّهْ
تَمنعُ المَسَّ بأوضاعِ البلادِ الدّاخليّهْ .
إنّما تسمَحُ أن تَدخُلَ أمريكا علينا
في شؤونِ السّلمِ والحَربِ

وفي السّلْبِ وفي النّهْبِ
وفي البيتِ وفي الدّربِ
وفي الكُتْبِ
وفي النّومِ وفي الأكلِ وفي الشُربِ
وحتّى في الثّيابِ الدّاخليّهْ !
فإذا ما ظلّتِ النّيجانُ تَلْمَعْ
وإذا ظلّت جياعُ الكوخِ
تَستجدي بأثداءِ عذاراها لِتدفَعْ
وكِلابُ القَصْرِ تَبلَعْ
وإذا لم يبقَ من كُلِّ أراضينا
سِوى مترٍ مُربّعْ
يَسَعُ الكُرسيَّ والوالي
فإنَّ الوَضْعَ في خيرٍ ..
وأمريكا سَخيّهْ !

■ ■ ■

فَرّقَتْنا وحدَةُ الصَّفِّ
على طَبلٍ وَدَفِّ
وَتَوحّدْنا بتقبيلِ الأيادي الأجنَبيّهْ .
عَرَبٌ نحنُ .. ولكِنْ
أرضُنا عادتْ بِلا أرضٍ
وعُدنا فوقَها دونَ هويَهْ .
فَبِحقِ البيتِ
.. والبيتِ المُقَنّعْ
وبِجاهِ التّبَعيّهْ
أعطِنا يارَبُّ جنسيّةَ أمريكا
لكي نحيا كِراماً
في البِلادِ العَربيَهْ !

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية (في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الأولى

صدور الوثيقة والتوقيع عليها يمثل دون ريب خطوة تاريخية غير مسبوقة، ويعبّر عن موقف شجاع ومسؤول من جانب الموقّعين عليها، ويجب أن يدخل الموقف ضمن رصيد النشاط الوطني الاصلاحي العام في هذا البلد. ولكن هل نكتفي بالوثيقة، وماذا بعد ذلك؟

لقد عوّدتنا العائلة المالكة على طريقة في التعامل مع العرائض وما تحمله من مطالب شعبية عادلة، وهي طريقة لا تتجاوز التفاعل السلبي، أي مجرد الاستماع أو القراءة لمحتويات العرائض، هذا إذا لم تقم باعتقال بعض الموقعين تأديباً لهم ولغيرهم! وستبقى الاستجابة الرسمية في هذه الحدود ما لم تعضد الوثيقة أنشطة أخرى كفيلة بإبقاء قضية الاصلاح الوطني حيّة في الشارع وفي الوسط النخبوي النشط سياسياً وأيضاً لدى الحكومة.

الانتظار حتى تتبدّل الظروف الخارجية، وتحديداً ما ستؤول اليه الحرب الأميركية المرتقبة على العراق، على أساس أن اختلالاً في الموازين السياسية الاقليمية سيقع بعد سقوط النظام السياسي في بغداد، لا يعدو تحليلاً داخلياً. فانتظار المجهول قد لا يسفر عن نتائج يرجوها دعاة الإصلاح ولربما قد لا تنتج إستجابة جادة من جانب الحكومة كيما تعيد تقويم الأوضاع وتبدأ تطبيق بنود الوثيقة الوطنية للإصلاح.

بكلمات أخرى، إن الجمود على الوثيقة لا يكفي من أجل تحقيق الغاية منها بداية، ولذلك يجب تثميرها لجهة بناء تحالف وطني تكون الوثيقة أساسه وغايته، بل وأن يتحوّل الموقّعون الى جهة سياسية علنية تناضل سلمياً من أجل تحقيق ما وقّعت عليه، مصاحبة لمواقف جريئة كعقد مؤتمر وطني عام محلياً كان أم خارجياً. الوثيقة تشكّل مرتكزاً صلباً من أجل كسب اصطفاف شعبي واسع حول الاصلاح السياسي، ولا بدّ أن يدرك الموقّعون بأنهم ليسوا وحدهم في الساحة بل أن ما ظهر من ردود فعل شعبية عكستها الصحافة المحلية ومنتديات الحوار على شبكة الانترنت وإزدياد عدد الموقعّين على الوثيقة قابل للاستثمار لجهة توفير غطاء شعبي لأي نشاط اصلاحي وطني. إن قدرة الموقّعين على تعميم الوثيقة الوطنية للاصلاح بحيث تتحول الى متبنى شعبي، يفتح أفق التجاذب بين السلطة والمجتمع على قضية واضحة ويجعل أهداف الإصلاح محددة.

لا بدّ من خطوات قادمة قبل أن تصبح الوثيقة الوطنية نسياً منسيّا.. فالوثيقة لم تكن لتفريغ شحنة انفعال داخلي، ولا رمي الكرة في ملعب الحكومة التي نعلم اليوم على وجه يقارب اليقين أنها لا تتجه نحو تفعيل مطالبها والتي أقرّ بها ولي العهد، وإنما جاءت الوثيقة كخطوة في مسيرة طويلة بدأت ويجب أن لا تتوقف، فهذا هو رهان دعاة الإستبداد: "تقطير" الزمن حتى ينسى الناس وتعود حليمة الى عادتها القديمة.

المدخل الى

إعادة تأسيس العلاقة بين المجتمع والدولة

إقامة الدولة تمثّل لحظة إنجازها تجسيداً لإرادة أمة وتعبيراً عنها، أي حال تطابق حدود الدولة مع حدود الأمة، بحيث تصبح الدولة التجسيد السياسي للأمة، وقد تكون الدولة تلبية لطموح أو حاجة فئة اجتماعية معينة. وفي كل الأحوال، يبقى الجهاز الإداري للدولة ـ الحكومة، أمام مسئولية تاريخية لتأمين مصير الدولة نفسها، وهي الشروع في تدشين أسس علاقة جديدة بين المجتمع والسلطة، أي الانتقال من الفئة الى الأمة، ومن الخاص الى العام، أي إرساء أساس المواطنة كإطار يتخطى الواقع القائم بتنوعه الإثني والثقافي والديني لجهة الإفادة منه ـ أي من هذا التنوع في بناء رابطة وطنية عليا تشد السكان بالدولة.

الانتقال من الفئة الى الأمة يعني، بكلمات أخرى، تحقيقاً عملية دمج واسعة النطاق لهويات وثقافات ومشاعر وروابط تاريخية في مصهر الدولة وصولاً الى انشاء ما يعرف بـ "الحكومة التمثيلية" كترجمة أمينة عن الواقع التعددي في بلد ما وكإحترام لخصوصيات جماعاته المتنوعة واعتراف بحقوقها السياسية المتساوية.

بلادنا تحتضن جماعات متعددة مذهبياً وقبلياً وإثنياً، وكان قيام الدولة عام ١٩٣٢ قد أدى الى إلغاء الهويات الخاصة رجاء تصنيع هوية وطنية جامعة، وتشكيل علاقة الدولة بالسكان المنضوين حديثاً في الدولة الناشئة على أساس المواطنة بالمعنى المليء للكلمة، أي بما تحمل من قيم المساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع، وتالياً اعتبار المواطنة وحدها المعيار الذي يجب الاحتكام اليه، وليس المذهب أو القبيلة أو المنطقة.

ما جرى منذ نشأة الدولة أن السلطة بقيت بمواصفات خاصة في هويتها وانتمائها الاقليمي ونزوعها المذهبي، بل استعملت هذه الخصائص في أحيان كثيرة للانقضاض على ما تفترضه هويات وانتماءات ونزوعات مناوئة. أي حين فشلت السلطة في صناعة هوية وطنية جامعة وأرادت إستعمال مكونات خاصة لصناعة ما يتوهم بكونها هوية وطنية وأسس لمواطنة مزعومة، قررت أن تخوض معركة شرسة مع جماعات عديدة، بذريعة التشكيك في ولائها للدولة أو من أجل محاولات التذويب السياسي أو المذهبي.

الوثيقة الوطنية للإصلاح المرفوعة الى ولي العهد من قبل نخبة من دعاة الإصلاح، تنبّهت بصورة واضحة لاختلال أسس العلاقة بين المجتمع والسلطة في المملكة، وقدّمت ما يمكن وصفه تشخيصاً دقيقاً لأزمة الوطن الذي لم تنتجه الدولة بعد، وقدّمت ـ الوثيقة تصوّر حل جذري في مسعى لإعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع والدولة على أساس المواطنة الكاملة.

المواطنة في الادراك السياسي للسلطة تتساوى مع الولاء لها، ولكن حين تأخذ معانيها الحقيقية كما وردت في الفكر الدستوري الحديث، بما تستبطن من مساواة في الحقوق والواجبات تصبح المواطنة قضية مرفوضة، وتثير لغطاً أيديولوجياً عارماً يتجه تحديداً للجحود بها. وعلى أية حال، فإن السياق الذي تثار فيه قضية المواطنة يولّد خلافاً حاداً نظراً للانطباعات المتباينة التي يخلقها المصطلح. وفي بلد يفتقر الى دستور مكتوب أو حتى تقاليد أو ثقافة سياسية يرجع اليها الأفراد للتعامل مع الخلاف حول الجوانب النظرية والعملية لهذا المصطلح، فإن التفسيرات الواردة ستخضع للاجتهادات الفردية والجماعية. فمن وجهة النظر الدينية الرسمية، فإن المواطنة الحاملة لمعنى المساواة تتناقض والمعتقد الديني القائم على أساس أن أتباع المذهب الرسمي لا يمكن أن يتساووا في الحقوق والواجبات مع أتباع المذاهب الأخرى المصنفين دينياً في خانة المشركين وأهل البدع، ويستندون في ذلك على الآية الكريمة (أفنجعل المسلمين كالمجرمين، ما لكم كيف تحكمون) وعلى الآية الكريمة الأخرى: (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون).

وبطبيعة الحال، فإن تحقق مفهوم المواطنة يتوقف على وجود وطن يشعر كل فرد فيه بالفخر للانتماء العاطفي التلقائي اليه. هذا الوطن لم يخلق بعد، لأن هناك من يرى بأن مفهوم الوطنية كمعادل أيديولوجي للقومية يناقض مفهوم الأمة الاسلامية التي يراد اختزالها في فئة مذهبية محدودة، وحين يتم تجريد الأبعاد الايديولوجية من مفهوم الوطنية، هناك من يضخ مقولات تحريضية يراد منها تأكيد مفهوم خاص للوطن، يعكسه أولاً المدعى التاريخي للعائلة المالكة والمدعى الأيديولوجي للمذهب الرسمي كممثل مزعوم عن الإسلام الصحيح، وثانياً التصريحات الرسمية والتعبيرات الفولوكلورية، التي تترجم رؤية الحكومة لرعاياها، كتصنيف السكان على أساس المذهب والمنطقة والقبيلة، فالروافض (الوصف القدحي في سكان منطقة الأحساء والقطيف وغيرهما) في الشرقية، والمتصوفة وطرش البحر في الحجاز، وصفر ٧ في الجنوب، والخضيري في نجد، هذا التصنيف لم يكن منتجاً شعبياً بل مصدره السلطة وأجهزتها وسياساتها أيضاً.

إن تصنيفاً كهذا من شأنه إشاعة الكراهية بين سكان البلد الواحد، ومن شأنه أيضاً خلق فجوة عميقة بين الدولة والغالبية العظمى من السكان، وفي حال كهذه، يصعب الحديث حينئذ عن وطن، فالوطن شعور داخلي عميق بالحب والعطاء يغمر المنتمين اليه، ولا يمكن لوطن أن يصنعه متخاصمون مقهورون متنافرون، كما لا يوجد وطن يعذب المنتمين اليه ويقدح فيهم، فلو كان وطناً لكف عن إيذاء من ينتسبون اليه.

وسنسوق هنا مثال جزء من هذا البلد الذي لا يجب إغفاله، وهو

الطائفة الشيعية في المنطقة الشرقية، فهي تمثل المعاناة في أشد صورها قسوة، ويظهر الإختلال الوظيفي للدولة كراعية لمن تسوس، وأخيراً يعكس غياب الوطن الذي نبحث عنه جميعاً. ولا يجب إعارة إهتمامنا الى من يرون في طرح موضوع الشيعة نزوعاً طائفياً، فهذا ما يراد لنا دائماً إغفاله، لأنه إغفال لمشكلات الدولة واختلالاتها. ونفتح الملف الشيعي هنا ليكون مقدمة لملفات أخرى تمثل جميعاً قضايا الوطن ويجب أن يحملها الجميع، بل أن فتح الملفات الساخنة هو المدخل الصحيح لمعالجة أزمة الدولة وهو الأساس الذي يبنى عليه الوطن، وهو أيضاً دورة تأهيلية لمشاعرنا الوطنية وإنماءً لها، وحينئذ لا يشعر المواطن في الحجاز بالحرج والريب في دفاعه عن حقوق مواطنيه من الطائفة الشيعية، ولا يتحسس الشيعي في المنطقة الشرقية من الإسهام في رفع الضيم عن أخوانه في الحجاز، ولا يخجل أهل الجنوب من مطالبة الحكومة بتحسين ظروف مواطنيهم في الشمال أو حتى في وسط نجد، بل وأكثر من ذلك، لا يتردد أتباع المذاهب الحنفية والمالكية والشيعة الإمامية في الدفاع عن المضطهدين من أتباع المذهب الحنبلي.

فثمة مقصد نبيل إذن من فتح الملفات الساخنة وهو توفير قاعدة معلوماتية للمواطنين، فكثير من قصص المعاناة التي تعيشها بعض الجماعات المنضوية تحت هذه الدولة مجهولة، فمازال على سبيل المثال موضوع "البدون" في هذا البلد، قضية مكبوتة تماماً ولا يعلم بها سوى فئة محدودة من الناس.

وعودة للسياق الأصلي، فإن مثال الطائفة الشيعية كما يستحق من تأمل على المستوى الوطني يسترعي مراجعة السياسات العامة التي إتبعتها الدولة مع أبناء هذه الطائفة، وهي سياسات تتلخّص في التعبير الشيعي اليومي في وصف "التمييز الطائفي"، وهو توصيف دقيق. فسياسات التمييز الطائفي يجري تطبيقها على أبناء الطائفة الشيعية في مجالات التعليم والتوظيف والخدمات العامة، والحقوق الدينية والثقافية وصولاً الى التمثيل السياسي. فمازالت هناك سياسات مرسومة من قبل الدولة ويجري تطبيقها من قبل العاملين في أجهزتها تتجه جميعاً لفرض قيود صارمة على قبول الطلاب الشيعة في الجامعات، وتوظيفهم في الشركات النفطية وغيرها. وهذه السياسات لم تكن وليدة أزمة التعليم والتوظيف الراهنة، بل تمتد لنحو عقدين من الزمن وربما أكثر، حتى قيل بأن الشيعة في زمن الطفرة النفطية ربحوا السهم الأقل، وفي وقت الأزمة تكبدوا المعاناة الأشد.

حقوقهم الدينية مازالت غير مكفولة أو مضمونة من قبل الدولة، وتشهد مدن الشيعة وقراها استنفاراً أمنياً سنوياً خلال شهري محرم ورمضان، وفي نهاية كل مناسبة دينية هناك حملة اعتقالات ومصادرات وتحقيقات، فيعتقل من يوجد بحوزته كتاب أو شريط ديني، وتصادر الكتب والاشرطة، فيما يخضع بعض الخطباء لعمليات تحقيق مهينة أحياناً بخصوص المضامين السياسية لخطاباتهم الدينية. وعلاوة على ذلك، فمازال ملف القضاء والمحكمة الجعفرية الشيعية لم يتم حسمه حتى الآن، فالمواطن الشيعي لا يتمتع بحقوق قضائية متساوية في القضاء الرسمي، فشهادته مجروحة كونه شيعياً فحسب، وأن محكمته لا تتمتع بكامل الصلاحيات كما نظيراتها، بل هناك ميول شديدة وسط بعض الأوسط الدينية والرسمية الى إلغاء المحكمة الجعفرية أو إجهاض دورها القضائي عبر إلحاقها بالكامل بمحكمة أخرى مكتملة السلطة والصلاحية.

وحال كهذا يخبر عنه التمثيل السياسي للطائفة الشيعية، فمنذ نشأة الدولة وحتى الآن لم يتم تسليم شيعي واحد حقيبة وزارية أو حتى تعيينه وكيل وزارة، وحتى وقت قريب لم يكن هناك شيعي واحد بين طاقم السفراء، ومازالت حصتهم في الشورى ومجلس المناطق تدنو كثيراً الى دون حجمهم العددي. فمع قبول تمثيل الشيعة بنسبة ١٠ بالمئة من إجمالي السكان، فإن نصيبهم السياسي هذا إذا أردنا إتباع التمثيل العددي أو النسبي في الجهاز الإداري للدولة، يكون على النحو التالي: ٢ ـ ٣ وزراء، و١٢ عضواً في مجلس الشورى، وثلثي أعضاء مجلس المناطق في المنطقة الشرقية. وما يقال عن الشيعة في موضوع التمثيل السياسي ينسحب أيضاً وبنفس القدر على الفئات الاجتماعية الأخرى.

هذه الصورة القاتمة والمكثفة لسياسة التمييز الطائفي المفروضة على الشيعة في المنطقة الشرقية، هي صورة ممتدة الى لحظة إقامة الدولة السعودية وحتى الآن. ورغم أن حواراً أو مصالحة بدأت في سبتمبر ١٩٩٣ بين المعارضة الشيعية ممثلة في الحركة الاصلاحية والحكومة بهدف إغلاق الملف الشيعي بكل ما يشتمل عليه من معاناة تاريخية واضطهاد طائفي في المجالات الواردة ذكرها سلفاً، الا أن الوعود التي منحتها الحكومة للممثلين عن المعارضة الشيعية لم تغلق الملف فحسب بل أضافت اليه بعداً آخر خطيراً، وهو إنهيار الثقة في جديّة الحكومة في إيجاد حلول جذرية لمشكلات المواطنين، حتى باتوا لا يرجون منها فرجاً ومخرجاً.

إن أوضاعاً ضاغطة كهذه من شأنها تكسير الروابط الداخلية والتسبب في انفصام العرى بين سكان هذا البلد والدولة، وحينئذ لا يصح رفع البطاقة الحمراء في وجه الشيعة وإتهامهم بعدم الانتماء الى البلد، أوالتشكيك في ولائهم للدولة، والسؤال الصحيح ماذا قدّمت الدولة لهم كيما تضمن ولاءهم؟ والجواب أولاً وأخيراً يكمن في أسس المواطنة التي لم ترس حتى الآن.

لهذا كله.. يجب أن تتحول قضية اضطهاد الشيعة الى قضية وطنيّة مسؤول عنها كل أبناء الوطن.. مثلها مثل القضايا الأخرى التي قد تهدد بشروخ في الدولة غير قابلة للجبر. إن الدفاع عن المضطهد أياً كانت انتماءاته المذهبية او المناطقية أو القبلية هو دفاع عن النفس أمام تغوّل الإستبداد السياسي والديني، وإلا يكون مصيرنا ومصير كل الإصلاحيين مثل الثور الأحمر الذي أكل يوم أكل الثور الأبيض. لا يجب أن يقبل دعاة الإصلاح بالحيف الذي قد يصيب مجاميع من رموز وأعضاء التيار السلفي، وإلا فقدوا صفة الإصلاح وصفة الوطنية معاً، ولا يجب أن يتركوا الفئات المهمّشة في شمال وجنوب المملكة تنافح عن نفسها أمام سلطة طاغية وتيار متطرّف، كما يجب على هؤلاء جميعاً أن لا يتسامحوا مع اضطهاد آخرين بنزع الصفة الإسلامية عنهم، وتكفيرهم والإفتاء بقتلهم لمجرد أنهم مخالفين مختلفين في الفكر والرأي.

لا نستطيع إنقاذ أنفسنا فرادى بل مجتمعين. وفي حال التخلّي في الدفاع عن المضطهد بيننا فإننا نسوّغ له ونفسح الطريق أمامه ليبحث عن العون الخارجي الذي قد يفضي الى تمزيق الوطن بأكمله.

(التحرير)

المعادلة الصعبة

إحباط خيار الإصلاح تعزيز لمبررات التطرّف

خالد شبكشي

المعركة التي تخوضها أجهزة الأمن في الداخل لاحتواء دائرة العنف الآخذة في الاتساع محلياً، وفي إطار إيصال رسالة واضحة للخارج بأن المملكة تقف في جبهة موحّدة لمواجهة الارهاب، من خلال تشديد الإجراءات الأمنية وشن حملات مداهمة لمراكز أو بؤر مشبوهة أو اعتقال لجماعات مصنّفة ضمن منظمات إرهابية.. هذه المعركة قد تتداخل أحياناً كمهمة لدى الاجهزة الأمنية وقضية الاصلاح السياسي التي تزداد الحاحاً على المستوى الشعبي، الى درجة تفقد المضطلعين بإدارة الوضع الأمني القدرة على التمييز بين أعراض الأزمة وخيارات الحل، وبين المنغمسين في دوامة العنف والمتطلعين نحو أفق حل يسهم في إخراج الدولة من أزمتها العميقة.

كيف تتعامل الحكومة مع الحوادث الأمنية وقضية الاصلاح يثير قضية جوهرية تندك في النظام المعياري لدى أهل الحكم في بلادنا، وكيف ينظر بعضهم على الأقل لمن يسوسون.

مسلسل العنف بإنفجاراته المتكررة وفي أشكال مختلفة يمثل تمظهراً وعرضاً لأزمة الدولة، بينما يمثل المطلب الاصلاحي جزءاً من حل وتسوية لتلك الأزمة، وهذا ما لا يود بعض الأمراء قبوله كتوصيف، بل ثمة إصرار على إدراج دعاة الاصلاح والمتورطين في أعمال عنف ضمن قائمة واحدة، أي قائمة الخصوم المناهضين للدولة واستقرارها الداخلي.

تعكس تصريحات الأمير نايف لجريدة عكاظ الشهر الفائت النزوع المتزايد لدى جناح المتشددين داخل العائلة المالكة الى إيقاف عقارب الزمن، والتوسل بمدّعيات أيديولوجية وتاريخية كانت ربما صالحة في زمان الفتح ولكن إعادة انتاجها وتعميمها في الوقت الراهن كفيل بتفجير صراع داخلي، فالقوة تفقد تأثيرها بمرور الوقت ما لم تلبس ثوباً زاهياً هو الإقناع بجدارة أهل القوة والقدرة في الحكم، بل قد يكون أهل الحكم في بلادنا بمسيس الحاجة الى الاقناع أكثر منهم الى استعمال القوة وخصوصاً مع إنكسار شوكة الدولة وتصدّع الهيبة منها كما تترجمه الأحداث الأمنية المتلاحقة خلال العقد الأخير.

تفسير الحملة الأمنية المتصاعدة لاستئصال بؤر إرهابية كامنة أو مرشحة للانفجار بات معروفاً، فالمملكة التي تخشى النتائج الوخيمة لحرب أميركية محتملة على العراق، وفي القلب منها خطر التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للمملكة، تضاعف من جهودها لغرض البحث عن أو اكتشاف خلايا تابعة لتنظيم القاعدة واعتقال أفرادها، بهدف إقناع الاميركيين بأن لا حاجة لعمليات خاصة أميركية في الاراضي السعودية تحت عنوان ملاحقة الإرهابيين. وعلى أية حال، فإن نتائج عمل الأجهزة الأمنية لمواجهة حوادث العنف المتفرقة في أرجاء البلاد تثبت حقيقة أن غالبية حملات الاعتقال التي أفضت الى مواجهة مسلحة مفتوحة تؤكد إما على أن الإجراءات الأمنية سيئة للغاية، أو أن الضالعين في الأحداث على علم مسبق بزمان وصول ضبّاط الأمن، بحيث أن كل محاولات الاعتقال التي تمت مؤخراً أدت الى قتل بعض أفراد قوات الأمن، أو جرحهم أو عجزهم عن القبض على المتهمين. فهذا العجز الكبير ينبيء عن فشل الجهاز الأمني وخصوصاً في بلد له تاريخ طويل في إجراءاته الأمنية الصارمة.

فالمملكة تقع تحت ضغط مزدوج لحماية أمنها الخاص، الضابط لاستقرار السلطة، وأمن الغربيين والأميركيين بصورة خاصة. وسيشتد الضغط في حال نشوب حرب على العراق، حيث من المرشح زيادة إنفلات الاوضاع الأمنية، ولذلك فأجهزة الأمن تعمل بكامل طاقتها في الحرب على "المخلّين بالأمن" فهي تعتبر نفسها في مواجهة شاملة مع كل هؤلاء سواء كانوا من دعاة العنف أو دعاة الأصلاح السياسي.

ندرك تماماً تفسير الأمير نايف لتصعيد الحملة الأمنية الموجهّة لاحباط أي حوادث أمنية مرشحة، ولكن حين يراد سحب هذا التفسير على الاصلاح السياسي يبدو من الصعب حينئذ تبرير تلك الاستبطانات الحادة في لغة المناوئين للاصلاح داخل الاسرة المالكة.

كنا نأمل أن يكون الأمير نايف أشد الأشخاص تمسّكاً بالإصلاح، سيما وأنه وثيق الصلة بمصادر المعلومات الخاصة بالأوضاع الأمنية، وبالتالي فهو أقدر على تحليل وإستيعاب الأسباب الجذرية لمشكلات الأمن خلال عقد من الإضطراب الداخلي على الأقل. وكنا نأمل أن تُعقد المقارنة الصحيحة بين إعلان الأنظمة في مارس ١٩٩٢ وردود الفعل الشعبية التي أعقبت ذلك الإعلان.

فقد أدرك المراقبون المحليون والأجانب بأن الإخفاق الناتج عن ضحالة المضامين الاصلاحية للأنظمة الثلاثة أفضى الى إنفجار عنفي تكبّدت الدولة سلطة وشعباً خسائره الباهظة.

ومن المؤسف حقاً أن يعاد اللجوء مجدداً الى نفس الموقف وأسلوب المناكفة ولغة النبذ، كسياسة تسببت في عقد من التوتر، أفقد الدولة جزءاً كبيراً من استقرارها وهيبتها، وكأن فحوى الرسالة التي يراد إيصالها تؤكد على أن ثمة إصراراً على الخطأ مهما كانت النتيجة. فالاستتار خلف لهجة التهديد والوعيد لن يكف ردود الفعل المنفلتة من زمام السيطرة الأمنية، أو يدرأ تفجر العنف بوتائر أشد مما هي عليه الآن. هذه السياسة كفيلة بشرعنة العنف وبتدشين مرحلة إنفلات أمني أخرى قد تزيد في آوار الإضطراب الداخلي.

الحقيقة الساطعة كما أظهرها عقد من التوتر، أن انحسار تيار الإصلاح يعني توفير مبررات خيار التطرف وتصاعد تيار العنف، ومؤسف القول بأن السلوك السياسي العام لدى العائلة المالكة (باستثناء الآمال المتقطعة المعقود على دور ولي العهد) من شأنه إخماد بقايا التطلع الى دور تاريخي يمكن للعائلة المالكة وبوجه خاص الجناح المتشدد فيها إرساء أسس عهد جديد من الاصلاح والرخاء والأمن.

فيما مضى من السنوات، كان المناهضون للاصلاح السياسي داخل العائلة المالكة مجهولي الهوية، وهذا جعل بصيصاً من الأمل متوفراً لدى السكان في توقع خيراً ما من أحدٍ ما منهم، بينما في الوقت الراهن، فالمعارضون للأصلاح يكاد يمثلون الأغلبية الساحقة من العائلة المالكة، باستثناء ما يتردد عن وعود مستقبلية بالإصلاح ستتحقق على يد ولي العهد حال اعتلائه سدة الحكم.

لا.. ثم لا.. لهيئة الصحفيين السعوديين المعيّنة

عبد العزيز الخميس*

تفضل ولي النعم والأمور ممثلا بحكومتنا الرشيدة بالموافقة على إنشاء هيئة للصحافيين السعوديين. وعد بعض كتابنا ذلك التفضل وتلك الإشارة السامية بالموافقة، على أنها تطور كبير في المسار الصحيح، لكن يبدو أن هؤلاء تناسوا أركانا أساسية في العمل المهني وتنظيم شؤونه وشجونه أهمها أن العمل النقابي لا ينشأ بقرار حكومي ولا تنال شرف الموافقة عليه سوى السلطة القضائية والتشريعية حيث يتم تنظيم أعماله عبر استقلالية محايدة، فلا هو عمل يقع تحت مساءلة الحكومة، ولا يقع في دائرة اختصاصاتها بل هو عمل أهلي يقبل عليه مواطنون يريدون تنظيم أمورهم وحماية واقعهم ومستقبلهم المهني.

وحين يتدخل وزير الإعلام فيوافق على إنشاء تجمع للصحفيين، فإن ذلك تطفّل غير مسبوق ولا يعني سوى أبوة في غير محلها، فما للوزير وشؤون الصحفيين الداخلية خاصة أنه يقضي جل وقته في رقابته لهم، ويعمل على سلامة وقوة الحاجز الذي يمنعهم من ممارسة عملهم في حرية مسئولة. فالوزير حين يومئ بموافقته السامية، ويعين من طرفه أحد المقربين لسلطة ولي أمره رئيسا للجنة التحضيرية المكلفة من قبله بإنشاء الهيئة.. لا يعدو عن كونه يتصرف وكأن الهيئة إدارة داخل وزارته. وحينما يختار شخصا مقربا من ولاة أمره رئيسا فهو ينتهك حق الصحفيين في اختيار من يشرف على أعمال هيئتهم في أهم مراحلها وهي تأسيسها.

وقد يجد الصحفيون السعوديون العذر لوزير الإعلام السعودي في تصرفه هذا، فهو إبن لبيئة ديكتاتورية تمارس سلطاتها وكأن البشر في داخل حدودها رعية دهماء لا يستطيعون تنظيم أمورهم دون أن تمتد إليهم يد ولي الأمر الأذكى والأعرف، وكما يقول المثل الشعبي النجدي الشيوخ أبخص (أي أعرف)، فالوزير هو أعرف من الصحفيين بمهنتهم وشئون وظيفتهم، وهو الذي يحدد لهم بنود أعمال هيئتهم، بل لو تفضل وهو الأبخص في أن يعين مجلس إدارة هيئتهم من موظفيه الكثر الذين لا يحسنون سوى كتابة التقارير عن إعلاميينا لأراحهم من عناء الاجتماعات وتقليب الأمور وإنجاز الانتخابات.

مرّ تأسيس هيئة الصحفيين السعوديين بمراحل عديدة.. فالفكرة قديمة لكن لأن العمل المهني النقابي مرفوض جملة وتفصيلا من قبل الحكومة السعودية، فالتجمعات المهنية المستقلة تعتبر أمرا منكرا خاصة بعد احتجاجات عمال شركة النفط ارامكو في الستينات بعد نكبة حزيران ١٩٦٧، جعلت هناك حساسية شديدة لدى النظام من هذه التجمعات، ولم يسلم منها سوى نقابة السيارات في مكة والتي أصبحت في وقتنا الراهن نقابة للتجار لا للعمال.

وبعد أن حدثت كارثة ١١ سبتمبر وبدأت الأعين الحمراء الأمريكية تتفحص الثوب السعودي بتمعن، بدأ التحرك المزوق لتأسيس هذه الهيئة حتى ترد هجمات تشير إلى كبت الحريات الإعلامية إلى درجة أن الإعلاميين لا يتوفر لهم كيان مستقل يرعى مصالحهم. ولم تقبل وزارة الإعلام ممثلة بوزيرها رغبة مهنية بحته بل هي التي أومأت بإشارة خضراء لثلة من الزملاء أن يسعوا لإنشاء هيئتهم، وأغرب ما في الأمر هو أن أي عمل نقابي مهني يبدأ بأن يجتمع أبناء المهنة ويكونوا نواة تعمل على توسيع وإنشاء مشروعهم النقابي.. لكنه في المملكة بدأ باجتماع بين وزير الإعلام وشخص واحد مقرب من الأسرة المالكة والذي منحه الوزير بأمر من وزير الداخلية البطاقة الخضراء لإنشاء الهيئة واختيار مسئوليها ممن ليست لديهم الرغبة في الكفاح من أجل حرية التعبير، إذ ليس لديهم سوى الكفاح من أجل الحصول على اكبر قدر من الشرهات من الأمراء.

حينما تشرف حكومة ما على نشاط نقابي فهو قمة الكذب على النفس والذات المستقلة، وبالتالي لا يرجى من الذئب خيرا إذا منح حق الإشراف على حظيرة الأغنام. وهم يريدون من هذه الهيئة أن تكون حظيرة للأغنام. وعوضا عن أن ينتظم صحفيونا في جبهة تكافح من أجل حقنا الطبيعي في التعبير عن هموم شعبنا وان تكون لدينا القدرة على انتزاع مكاسب مهنية ليست محصورة في تحسين أوضاعنا المادية بقدر ما هي في توفير بيئة قانونية ومهنية تشجعنا على أن نؤسس مرآة إعلامية حقيقة ترعى مصالح مواطنينا، يريدون من هذه الهيئة أن تكون ملحقا صغيرا في الحوش الخلفي لوزارة الإعلام السعودية، وهو ما لا يقبله معظم الصحفيين السعوديين ولن يرضوا لهيئتهم أن تكون هشة تهتم بالأمور الشكلية، وتتفانى في أن تكون غطاء للقمع الفكري والإعلامي، وان يشكل خريطتها ضابط من المباحث العامة.

تحديد وزارة الإعلام السعودية مهمة الهيئة أمر لا يقبله عاقل، فما هو هذا الكيان التافه الذي يراد من إعلامي بلادنا أن يرقصوا فرحا لمنة تأسيسه؟ وهل عليهم أن يتجاهلوا أن الرئيس المعين من الدولة هو طرف ومالك لمؤسسة إعلامية، بينما تريد الحكومة أن تؤسس هيئة تنظم العلاقة بين الصحفيين والمؤسسات الصحفية، وهل يعدو هذا عن كونه استمرار في نفس المنهج والنمط المتخلف في أن الشعب العامل ليس سوى إمّعة وأبنائه جهلة يجب أن يدير أمورهم وان يكون الحكم عليهم أحد الشيوخ الباخصين في الأمر، حتى لو كان هذا القطاع العامل ممن يفترض فيهم الثقافة والمعرفة. إن الأمر لا يعدو كونه حلقة ضمن سلسلة النصيحة في الأذن وبعد الأذن التي تحدثنا عنها سابقا.

يعتقد بعض أخوتنا العرب ممن يهمهم أمرنا بحكم اللحمة والصلة والشفقة أن أمورنا تتحسن، وما قبول الأمير عبد الله لقاء بعض الموقعين على وثيقة الإصلاح سوى إنجاز لا يشق له غبار، وكأن أخوتنا ممن خرجوا من قصر الأمير وجدوا تغيرا كبيرا ولم يصلوا إلى منازلهم إلا والراديو الرسمي يعلن لهم دعوة الأمير عبد الله إلى مؤتمر وطني للإصلاح كما طالبت به الوثيقة التي سلمت له وعبر هو في المقابل تأييده لمطالبها. كما أن الإجراءات تتسابق في الانهمار إذ سيعلن عن انتخابات لمجلس الشورى وتخلي بعض الأمراء عن وزاراتهم السيادية التي بقوا فيها عقودا من الزمن، حتى أن بعضهم يعتبر ممتلكاتها العقارية ملكا له بحكم وضع اليد وإحياء الأرض.

الحرية هي ما يفتقده أبناء شعبنا وليس صحفيوه فقط، وقبل أن تتلطفوا وتنشئوا له هيئة تسيطرون بها على أنفاسه، اجعلوا من حق هذا الشعب أن ينتخب هيئة لعمال النفط في الظهران وأخرى لصيادي السمك في جازان، وثالثة لمربي الإبل في الجوف، ولا تتدخلوا في الأمر. كفوا عن الوقوف أمام انتخاب مجلس الشورى ذي الصلاحيات الدستورية حتى يذهب أبناء شعبنا إلى المجلس الذي يمثلهم كي يطلبوا منه الأذن ويعرضوا عليه بنود تشغيل هيئاتهم ثم يختاروا من يديرها. أما أنت أيها الوزير، فقل لي بالله من منحك حق التدخل في شؤوننا، ومن أمرك بالابتعاد عن طبلتك المسبحة بحمد الحاكم بأمره، ومتى ستقتنع وتفهم بأن الحرية الدستورية أولا ثم فلتأت الهيئات وغيرها، ولكن من باب غير بابك المثقوب.

* المشرف العام على المركز السعودي لدراسات حقوق الإنسان

عناوين المرحلة السعودية القادمة

الإصلاحات والمعارضة والعنف

ناجي حسن عبد الرّزاق

اعلنت الحكومة السعودية عام ١٩٩٢ عن ترتيبات سياسية متعلقة بنظام الحكم الاساسي والشورى والمناطق. ورافق هذا الاعلان وبعده حملة دعائية في الاعلام السعودي عبر عدد من المدّاحين والمؤيدين لرفع هذه الترتيبات إلى مصاف الآيات القرآنية في عظمتها وسمو درجتها واعتبارها قفزة ما بعدها قفزة في التطور السياسي الذي تنتهجه العائلة الحاكمة منذ الملك عبد العزيز.

منذ الخمسينات واجهت العائلة الحاكمة السعودية معارضة سياسية تؤمن بالحلول الجذرية (النهج الثوري في التغيير) إلا ان هذه الحلول فشلت لعدة عوامل أهمها: الحماية الأمريكية، القمع الشديد، تشتت قوى المعارضة السياسية بسبب جمودها العقائدي والاجتماعي والمناطقي، واخيراً توظيف جزء من عائدات النفط لتدجين هذه القوى وشراء ولاء القبائل والتكنوقراط.

ساعدت هذه العوامل مجتمعةً العائلة الحاكمة على استمرار حكمها بطريقة ديكتاتورية ورافضة الاعتراف بأي شكل من أشكال المعارضة السياسية لها. فقبل مدة قال وزير الداخلية لصحافيين بلجكيين: (لم يعرف التاريخ قيادة او حكومة لم تتعرض للانتقاد والاتهامات وعدم الرضا عن البعض.. وهذه حقيقة تدركونها.. وفي حقيقة الأمر ليس لدينا حساسية ضد مثل هذه الادعاءات.. وهي ادعاءات على الرغم من عدم صحتها لا تصل الى ما تتعرض له الكثير من الدول الاخرى من اتهامات.. وأود التأكيد انه ليس في المملكة العربية السعودية ما تسمونه بالمعارضة). ولازال الأمير يردد نفس الرفض: (بالنسبة لما يقال انهم معارضة فلا اعتبرهم كذلك ولا ارى ان لهم قيمة..) ذكر هذا لجريدة عكاظ في ٢٠٠٣/٢/١٨. بطبيعة الحال يقول الأمير ما يحلو له ما دام القمع السياسي وانعدام حرية التعبير عن الرأي نهجه في الحكم. والمعارضون السياسيون الذي ينفي الأمير وجودهم، هم في الواقع كثر في الداخل حيث ينتشرون في كل أنحاء البلاد بصمت وفي الخارج حيث تعلو كلمتهم. ومن الطبيعي ان يظلوا غير علنيين في السعودية ما دامت وسيلة العائلة الحاكمة هي الاعتقال والقمع ومصادرة الحريات والتشبث بالسلطة بالحديد والنار لإرساء الهيمنة الشاملة على كل شيء.

تصاعد الخناق على المواطنين وتعرض العائلة الحاكمة لأزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ قد حرك ما كان كامنا تحت السطح نحو العلن. ولتفادي أي اضطرابات سياسية وأمنية،ت البلاد . فا محضور وأيديولوجياتهم . أعلنت العائلة الحاكمة السعودية أنظمتها الثلاثة المشهورة عام ١٩٩٢ والمتعلقة بمجلسين للشورى والمناطق معيَّنين، وبأساس الحكم الذي يؤكد على توارث الحكم المطلق لآل سعود من أبناء عبد العزيز. ولم يُفلح هذا الاعلان في تحسين الوضع السعودي الداخلي حيث ظلّ يعاني من اضطرابات أمنية وسياسية (تفجير العليا، تفجير الخبر، تفجيرات واغتيالات هنا وهناك في الرياض وجدة والخبر والجوف، واعتقالات مستمرة). أما حدث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ وما ترتب عليه من إجراءات أمريكية فكان على ما يبدو القشة التي قد تقصم ظهر البعير السعودي. خلال التسعينات حتى عام ٢٠٠٣، أخذت المعارضة السياسية تعلن عن نفسها تباعا عبر وسائلها الاعلامية الخاصة (نشرة الاصلاح وإذاعة الحركة ومجلة الحجاز وشؤون سعودية). وقد يكون أخطر معارضة حالياً هي تلك المؤمنة بالعنف (العائدون من افغانستان) كطريقة لفرض وجودها كرقم صعب في الساحة الداخلية. أما بعض التكنوقراط والليبراليين والمتدينين المعتدلين في الداخل فيقدمون انفسهم كطيف غير معارض بل ناصح لا أقل ولا أكثر.

حققت العوامل الأربعة سابقة الذكر مكاسب للعائلة الحاكمة السعودية من أبرزها: خفوت صوت المعارضة السياسية، استقرار أمني وسياسي ظاهري، مزيد من استئثار الأمراء بالثروة الوطنية، الاحتكار المطلق للسلطة، وتوسع صلاحيات المؤسسة الدينية الرسمية الوهابية على حساب المعارضين سياسياً والمختلفين مذهبيا ومناطقيا.

لم تتمكن المعارضة السياسية سواء الوطنية او اليسارية أو الاسلامية خلال الخمسينات حتى الثمانينات من إحداث خلخلة استراتيجية في المكاسب السابقة. إلا ان الأزمات التي مرّت على العائلة الحاكمة (كحرب الخليج الأولى والثانية) تركت تأثيرات سلبية عليها وعلى ومؤسستها الدينية مما عزز الخطاب السياسي المعارض. ومع ذلك، كانت العائلة الحاكمة تخرج من هذه الأزمات بعد حين بأضرار أقل مما تتوقعه المعارضة.

بداية التراجع

كانت الآلية التي تنتهجها العائلة الحاكمة السعودية في مداواة أزماتها تثمر باستمرار قدرا من التناقضات التي تزيد من وتيرة الاحتقان الشعبي ضدها وضد مؤسستها الدينية التي تشرعن إجراءاتها السياسية والأمنية. فكانت هذه التناقضات تعمّق بالتدريج الهوة بين العائلة الحاكمة ونظامها الديني وبين المواطنين. فليس هناك شك من ان سرقة الأمراء للمال العام واستئثارهم بالسلطة وارتفاع نسبة

مملكة الصمت. هكذا يصف البعض العربية السعودية. ولهذا الوصف ما يبرره لأن القمع السياسي ومنع الحريات ومصادرة الرأي الآخر من المعالم المعروفة في الدولة السعودية. في هذا المناخ القمعي لا تستطيع أية معارضة سياسية المجاهرة بآرائها وان فعلت دفعت الثمن. السعودية اليوم لا تختلف عن بلدان عرفت في السابق باستبداد حكوماتها ذات نظام الحزب الواحد.

البطالة والفقر والتمييز الطائفي والمناطقي بين المواطنين وإقحام المؤسسة الدينية الرسمية لتبرير كل ذلك قد أضعف مصداقية خطاب العائلة الحاكمة ومؤسستها الدينية في الداخل والخارج. وجاء هجوم ١١ من سبتمبر فأزاح الستار عن عورات كثيرة مستترة خلف قناع التبريرات الدينية الرسمية ومستترة أيضا خلف الأموال التي كانت العائلة الحاكمة تعطيها للمستفيدين منها من كتّاب وصحفيين ومثقفين وشخصيات قبلية وجماعات في الخارج. لقد كشفت الأضواء الاعلامية العالمية المسلطة على العائلة الحاكمة ومؤسستها الدينية جانبا من واقعهما المريض، مما دفع العائلة المالكة الى القيام بحملات علاقات عامة واسعة لتحسين صورتها. لم يعد احد يصدق ما تقوله المؤسسة السياسية والدينية السعودية، ولم يعد الرأي العام الداخلي والعالمي مقتنعا ايضا بصلاحية خطابهما الذي ما زالت تفوح منه رائحة الزيف والتشدد. وفضلاً عن هذا، لم يعد العطاء السعودي اليوم مغريا للمعارضين لكي يتوقفوا عن معارضتهم أو تأجيلها على الأقل خلال هذه الفترة الحرجة. إضافة الى ذلك، فإن هجوم سبتمبر غير استراتيجية الولايات المتحدة نحو السعودية، فبدلا من اعتبارها جزء من الحل في الاستراتيجية الأمريكية قبل ١١ من سبتمبر أصبحت جزء من المشكلة بعده. إذا لم تعد الحماية الأمريكية للعائلة الحاكمة كما كانت، وهو ما يعني أنها خسرت جزء من أهم أركان استقرارها السياسي.

بطبيعة الحال تعول العائلة الحاكمة على الحماية الأمريكية حتى بعد هجوم سبتمبر وهذا ما تعكسه تحركات الأمراء السعوديين الإعلامية والسياسية كسعود الفيصل وتركي الفيصل وبندر بن سلطان. كما أن الإدارة الأمريكية لم تعلن حتى الآن رسميا رفضها لآل سعود او البحث عن بديل عنهم. إلا ان جناحي العائلة الحاكمة ربما لم يصلا بعد لاتفاق حول الطريقة المثلى للتعامل مع المطالب الأمريكية التي تدعوهما للتخلي بصراحة عن نظامهما الديني الرسمي المتشدد والبدء باصلاحات تنسجم مع الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. ومشكلة العائلة الحاكمة تتمثل في عدم قدرتها على البدء بتنفيذ خطوات عملية لإقصاء مؤسستها الدينية كما ترغب واشنطن، لأن الجناح السديري الذي ما زال الأقوى في السلطة لا يرغب في التخلي عن المؤسسة الدينية أو الحد من صلاحياتها التقليدية لأنها جزء من آليته التي يستقوي بها على الجناح الآخر وعلى المعارضين السياسيين من اجل حماية مصالحه السياسية والاقتصادية. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الجناحين في حالة احتراب استراتيجي، بل يختلفان في الرؤية والطريقة التي تبقيهما كمحتكرين للحكم بعد ١١ سبتمبر. لذلك ليس من المتوقع أن يتصرف جناح الأمير عبد الله بطريقة إقصائية للمؤسسة الدينية، أو أن يذهب بعيدا في معاداة السديريين. بل يرغب ولي العهد ومؤيدوه بإعادة تشكيل المؤسسة الدينية ضمن بوتقة أفكار ومواقف أكثر اعتدالاً واستقطاب الفئات الوسطية التي تقبل الحوار مع الآخر ولا ترفض شكلاً المذاهب الأخرى كوجود وليس كشركاء. وهذا التشكيل الجديد لهذه المؤسسة سوف يفيد — من وجهة نظر جناح ولي العهد — العائلة الحاكمة في ظروفها السياسية الحالية بما في ذلك العلاقة الجديدة مع الأمريكيين. إلا أن الصقور (جناح السديريين) يتوجسون خيفة من هذه الطريقة في التغيير، وغير واثقين من أن الوسائل الجديدة سوف تضمن لهم استمرار هيمنتهم وامتيازاتهم الاقتصادية والسياسية.

يتصور السديريون أن إبقاء سلطتهم قوية داخليا مرهونة بقوة تحالفهم مع المؤسسة الدينية الرسمية كما هي. لكنهم في نفس الوقت يعلمون جيدا أن الإدارة الأمريكية لا ترحب بهذا التحالف الذي تعتبره المسبب الأساسي في هجوم ١١ سبتمبر. ولهذا التصور ما يبرره فعلاً. لأن السديريين قد أسسوا منذ فترة طويلة آليات هيمنة داخلية تعتمد على تحالف عضوي أساسه شرعنة دينية لهذه الهيمنة بكل أشكالها ومظاهرها الاقتصادية والسياسية. والتخلي عن المؤسسة الدينية بحسب الطلب الأمريكي أو بحسب رؤية حمائم العائلة الحاكمة على الأقل يضعف سلطة الصقور. ولهذا يصر الصقور على استخدام الوسائل التقليدية عبر القمع وتشتيت قوى المعارضة والمواطنين عقائديا واجتماعيا ومناطقيا بالشكل الذي يعزز قوتهم داخليا.

إن استمرار صراع الجناحين السعوديين تكتيكيا بوتيرته الحالية يجعل الوقت يمضي والأحداث تتلاحق بسرعة بدون ان تنتظر أيّ منهما ليحسم امره أو يقدر خسائره وأرباحه. ان عدم حسم العائلة الحاكمة أمرها في عملية الاصلاح الحقيقي سوف يهدد الجميع بنتائج وخيمة تضر بوحدة البلاد.

فاصلة

أميرٌ ووثيقة الإصلاح الوطني

أميرٌ لا نعلم عنه سوى أنه شاعر نبطي، ربما كان هناك من يكتب له الشعر إيضاً أسوة بغيره. الأمير سعود بن عبد الله أجرى لقاءً مع الرأي العام الكويتية في ٢٠٠٣/٢/٢٥ تمحور حول وثيقة الإصلاح وقد ردّ عليها تفصيلاً:

*** رفض الأمير موضوع الإنتخابات لأنها "تؤخذ بالفزعة" و لأن "أي شخص لديه القدرة على دفع رأس المال أن يرشح نفسه وينجح من دون مؤهلات".**

*** حول المطالبة بـ "تعديلات جوهرية في نظام الحكم" قال بأن الناس لم يصلوا الى هذه المطالب أي أنهم ليسوا بمستواها، وخشي أن يأتي أحدهم ويطالب بتغيير إسم السعودية ليضم الى مطالبات الإصلاح، فـ "هناك مطالبات منطقية وأخرى غير منطقية، مطالبات ممكن ان تقبل ومطالبات لا أعتقد أن هناك انسانا طبيعيا يمكن أن يطالب بها" ملمحاً الى أن التعديلات الجوهرية هي من النوع الأخير.**

*** حول "وقف التعدي على المال العام" تساءل الأمير باندهاش مفتعل: "أين هو لنوقفه؟ ما مفهوم المال العام؟". من حقه التساؤل فالمال العام مختلط مع الملكية الخاصة للأمراء.**

*** أما "إعادة تقسيم الثروة بطريقة عادلة" وهو مطلب تضمنته الوثيقة الوطنية تساءل ساخراً، هل يكون التوزيع عادلاً بمعنى "إشتراكية؟" ثم "لسنا في غابة". وأعيد السؤال: هل يعني ذلك ان ليس هناك تعدّ على المال العام أو ظلم في توزيع الثروات؟ قال بأن هناك أخطاء مثلما كان في عهد الرسول! "لكن تعدّي، استحالة، لأن لدينا سلطة الشرع"! وزاد في سياق الكذب المفضوح: "من يجرؤ على الظلم في توزيع الثروات أو التعدي على المال العام في المملكة"؟!**

*** وعن حقوق المرأة كنموذج للتمييز العنصر وغيره قال أن حقوقها متوفرة "لأننا نطبق الشريعة" وزيادة على ذلك عندنا "ثريا عبيد"!**

*** وجاء الدور على مطلب الوثيقة الوطنية في موضوع السماح بتكوين مؤسسات المجتمع المدني. هنا هاجم الأمير منظمات حقوق الإنسان فـ "ليس كل ما يأتينا من الغرب نلتزم به" وأضاف حكمة بل فلتة قلما تجود بها الزمان تثبت أنه لا يفهم معنى السؤال: "الإسلام يعطينا كل هذه المؤسسات في المجتمع المدني في بوتقة جميلة جداً فهذه المنظمات خلقها الإسلام في داخل أنفسنا".**

*** وتمضي المزايدات حين سئل عن "السماح بمزيد من التعبير وحرية الرأي" فأجاب: "ومن قال أنها غير متوافرة.. لماذا لا يتحقق الصالح العام الا بفضيحة؟" فكل نقد علني هو بالطبع فضيحة للصوص والسرّاق والمستبدين.**

*** أما المطالبة بوقف التعديات على حريات المواطنين من الأجهزة الأمنية، فذكّر بمؤتمرات وزير الداخلية، وأننا نعيش بعد ١١ سبتمبر! أما المطالبة بوقف اجراءات منع السفر فقال أن المواطن يرحب بذلك "أي شخص في أي دولة يتم التحقيق معه يحجز على ذمة التحقيق ويمنع من السفر اذا كانت عليه ملاحظات. من حق الدولة ان تمنع أي مواطن من السفر وأي مواطن سيرحب بأن يمنع من السفر ليساعد في صالح دولته، أما اللي «في بطنه شيء» اكيد انه ليس راضياً".**

***وأخيراً عن الإعلام المحلي قال أنه ضد حرية الإعلام إلا بعد دراسة الإعلام الحديث! "حتى لا يكون هناك أخطاء تضرّ المصلحة العامة".**

أول السطر

لماذا لا تطبق الأنظمة؟

صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها.

نظراً لما للوائح التنفيذية للانظمة من أهمية بالغة في قيام الجهات المختصة بشكل فوري ومباشر بتطبيق ما تقضي به الأنظمة الصادرة لتنظيم أي أمر من الأمور..

وحيث لاحظنا أن الأنظمة تصدر وتبقى اللوائح معلقة بين اللجان، ويتأخر إصدارها، وهذا أمر غير مقبول، وتعطيل لمصالح الوطن والمواطنين..

وحيث صدر أمرنا رقم ٥٨٤/م وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢هـ المتضمن تكليف صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء بمتابعة إصدار اللوائح التنفيذية للانظمة بشكل دقيق وفعال، والتأكد من تنفيذها..

نرغب إليكم إعتماد ما يلي:

١) التأكيد على إنفاذ ما قضى به أمرنا رقم ٥٨٤/م وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢هـ المشار إليه آنفاً.

٢) الاستعجال في إعداد وإصدار اللوائح التنفيذية في الفترة التي يحددها النظام، والرفع لنا بصفة عاجلة عما يستوجب التأخير من هذه اللوائح.

٣) تزويد ديوان رئاسة مجلس الوزراء بنسخ من اللوائح التنفيذية التي صدرت، مع توضيح الأنظمة التي لم تصدر لوائحها التنفيذية بعد، والأسباب التي دعت إلى عدم إصدارها في وقتها.

فأكملوا ما يلزم بموجبه.. وقد زودنا كافة الجهات والمصالح الحكومية بنسخة من أمرنا هذا للاعتماد.

عبدالله بن عبدالعزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء

(نشرت الرسالة في الصحف السعودية في الثلاثاء ١٤٢٣/٨/٢٣هـ).

الأمير نايف ينفي خلافه مع ولي العهد

الإلتفاف على مشاريع الإصلاح وتهميشها

الرياض (شؤون سعودية)

أعطى الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية، صورتين متناقضتين للعلاقة بينه وبين أخيه الأكبر (غير الشقيق) ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، الرجل الأكثر نفوذاً في العائلة، والملك غير المتوج، فقد صرح الأمير نايف لصحيفة (عكاظ) السعودية يوم الثلاثاء ١٨ فبراير ٢٠٠٣ أن من الـ(مستحيل ان اعارض شيئاً تكلم به سيدي سمو ولي العهد)، وكان الأمير نايف يرد بذلك على تعليقات الصحف الأميركية وآخرها ما نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) في شهر فبراير ، بخصوص الصراع بين ولي العهد ووزير الداخلية، وجهود الأمير نايف في إعاقة مشاريع وأعمال أخيه المسؤول الأول في الدولة، وقالت الصحيفة أن الأمير نايف (يعارض توجهات ولي العهد الاصلاحية).

مبادرة الإصلاح

بالرغم من النفي الذي أطلقه الأمير نايف، فإنه بادر فوراً وعبر (عكاظ) الى تفريغ المبادرة الإصلاحية التي أطلقها ولي العهد السعودي وقال عنها مستشاروه والمعلقون السعوديون أنها تهدف الى ترويج مشروع للإصلاح العربي ينطلق أساساً من الداخل ويعمل على تدعيم دولة المؤسسات وإطلاق الحريات وإجراء مصالحات بين الحكومات وشعوبها، كمقدمة لرؤية عربية شاملة. الصورة المتفائلة التي سوّق بها المستشارون مبادرة ولي العهد، وأجواء التفاؤل التي أحدثتها في الشارع المحلي، عززت مساعي المثقفين الإصلاحيين في تقديم عريضة هي الأولى من نوعها للمطالبة بوضع حد لغياب دولة القانون، وإجراء إنتخابات تشريعية، ووقف التمييز الطائفي، والكف عن هدر المال العام.

وفي محاولة لتثبيط الآمال قال الأمير نايف (ان الآخرين فهموا مقصد سمو ولي العهد خطأ اذ ان سموه يقصد "اصلاح علاقات العالم العربي واوضاع كل دولة"، مضيفاً أن "اي مطالب في الداخل سيؤخذ بها عندما تكون حقاً وان المملكة لا يمكن ان تقبل أن يُملي عليها احد كيف تكون".

مجاملة التيار السلفي

ويقول محللون أن هذه ليست المرة الأولى التي يتصدى فيها وزير الداخلية لجهود الأمير عبد الله المتعثرة أصلاً من أجل تحقيق قدر ما من الاصلاح الداخلي، فحين أصدر ولي العهد قراراً بدمج الرئاسة العامة لتعليم البنات مع وزارة المعارف كخطوة لتحجيم المد (السلفي) في البلاد، والاستجابة للمطالب الغربية (الاميركية تحديداً) بالتصدي للنفوذ المتزايد للجماعات الدينية المسيسة في السعودية ووقف هيمنتها على المؤسسات الدينية والتعليمية، بعد الحريق المفجع الذي أودى بحياة أحد عشر فتاة في إحدى مدارس البنات في مكة المكرمة، قام الأمير نايف بجهود حثيثة للتقرب من التيار الديني واجتمع بزعماء التيار السلفي، ورموزه المسيسين في القصيم والرياض، وأعطاهم تطمينات بأن أحداً لن (يجرؤ) على الحد من نفوذهم، كما (برأ) ساحتهم من كل التهم التي علقت بها جراء حادثة الحريق.

وأصيبت جهود الأمير عبد الله بخيبة الأمل، في تحقيق توازن بين الجماعات الدينية المتطرفة، وتلك التي تسعى لتعديل مناهجها وتحقيق مساحة من التقارب مع التيارات الأخرى في البلاد، وساد الى حد كبير صوت التطرف من جديد، بالرغم من ذلك، رفض الامير نايف مراراً مطالبات متكررة من ولي العهد بالافراج عن عدد من المتعقلين السياسيين بينهم السجين الشيخ (سعيد بن زعير) كما أبدى الامير عبد الله مراراً عجزه من تحقيق أي إنفراج في الوضع الداخلي المتعلق بالمواطنين الشيعة في شرق المملكة ملقياً باللوم على أطراف أخرى في إشارة الى الجهات الامنية التي يرأسها الامير نايف.

العلاقة مع المواطنين الشيعة

وقد وصلت العلاقة بين الشيعة في المنطقة الشرقية والحكومة إلى أدنى مستوياتها منذ المصالحة التاريخية التي أبرمها الطرفان في العام ١٩٩٣ وعاد بموجبها المنفيون والمعارضون الشيعة الى بلادهم وأوقفوا كلياً جميع الأعمال المعارضة وتلك المطالبة باصلاح اوضاعهم أو الدفاع عن حقوق الانسان في بلادهم، كما انخرطوا في مشاريع وطنية للإصلاح الداخلي.. لكن هيمنة الجهات الأمنية ممثلة بالمباحث العامة، والجهود التي قام بها وزير الداخلية ومن تحته أمير المنطقة الشرقية، الأمير محمد بن فهد (إبن الملك) أعاقت كل عمليات التوفيق بين المعارضين السابقين والحكومة، حيث أخضع المعارضون الى رقابة لصيقة، واستدعاءات متكررة من قبل المباحث العامة، وسحب جوازات السفر، والتوقيف المتكرر في الحدود، بل أن الوعود السابقة بضمان حرية المعتقد والدين وتحقيق قدر من التنمية في المناطق الشيعية قد أحبطت وباءت بالفشل، فبالرغم من قرارات سابقة بالسماح للمواطنين الشيعة ببناء المساجد والتي حصلوا عليها بمطالبات مضنية، قررت امارة المنطقة الشرقية، التي تعود ادارياً للأمير نايف، وجهاز المباحث العامة في القطيف والدمام، وقف العمل بهذا القرار واقتصار الامر على مجرد مسجد واحد أو

مسجدين في عموم مناطق الشيعة.

هذا الوضع بالاضافة الى التحرشات المستمرة، من الاستيلاء على الاراضي ومنع توظيف الخريجين الشيعة، ووقف المساعدات للجمعيات الخيرية الشيعية، واطلاق حملات التكفير والتحريض، (وآخرها قرار وزارة المعارف بمنع الطلاب الشيعة من أداء صلاة الجماعة في مساجد المدارس الحكومية) كل ذلك دفع الأمور الى حافة الهاوية، أسفر عن ذلك عودة التنظيمات السياسية الى التشكل بأسماء جديدة وشخصيات ووجوه جديدة، وتنامت الى حد كبير حركة الاحتجاج والإحتقان الداخلي التي عبرت عن نفسها في المظاهرات العارمة التي انطلقت للتعاطف مع الانتفاضة الفلسطينية طيلة شهر، بالرغم من أساليب القمع الدامية التي لجأت لها قوات الطوارئ، وكانت خلالها هذه المظاهرات تنفس عن إحتقان داخلي، وجد القضية الفلسطينية شعاراً له، وهو ما عبر عنه أكثر من مسؤول بينهم محافظ القطيف، فهد السكران.

مشاريع الأمير عبد الله

وخلال الاعوام القليلة الماضية أطلق الامير عبد الله عدداً من المشاريع الكبيرة، التي صدر بعضها بصفته نائب رئيس مجلس الوزراء، والبعض الآخر باعتباره نائب الملك، والبعض الآخر باعتباره الملك الفعلي للبلاد، لكن وجدت هذه القرارات من يحتويها ويفرغها من محتواها، بل أن البعض الآخر من هذه القرارات إرتد بالفعل ضد المصلحة والهدف الذي قصده ولي العهد. فخطابه المعروف لرجال الدولة ورؤساء الأجهزة الحكومية بتيسير شؤون المواطنين وتحديد فترة زمنية لا تتعدى يومين لإنهاء المعاملات، هذا التوجيه (القرار) الذي علق على كل الدوائر الرسمية لم يتجاوز الحبر الذي كتب به، بينما قرار آخر للأمير نايف يمنع من خلاله إنجاز معاملة أي مواطن يدخل الدوائر الرسمية دون الزي الوطني، أو يرتدي لباساً غير لائق، أصبحت له القوة القانونية والنظامية التي تفرضه على المراجعين.

ومن القرارات المعطلة، ما سمي بالمشروع (الوطني) لتوفير أجهزة الحاسب الآلي للطلاب في المدارس الحكومية والذي اعتمد في تمويله بيع بطاقات مدفوعة تستهدف توفير نحو ملياري ريال. الأموال جمعت وأجهزة الحاسب لم تأتِ بعد! أيضاً مشروع (الملك عبد العزيز ورجاله) لتشجيع الموهوبين.. أصبح هو الآخر حلماً .. كذلك المشاريع الاقتصادية الكبيرة مثل التفاوض مع شركات الغاز العالمية للإستثمار في حقول الغاز، والتي وعد فيها الامير بضخ أكثر من مائة مليار دولار في السوق السعودية وتوفير فرص عمل لخمسة ملايين مواطن .. أين هي؟! لا الشركات جاءت ولا الوظائف وفرت! بالطبع هناك ثمة أسباب سياسية لا يمكن إغفالها.. ولكن هل يمكن إغفال أن المفاوضين الغربيين رفضوا المجازفة في الاستثمار في بلد لا يملك نظاماً قضائياً مدنياً، ولا تتيح أنظمته للأجنبي حق المقاضاة المتساوية، ولا يوجد فيه قوانين قضائية متخصصة، ومن أجل ذلك أرسلت منظمة التجارة العالمية خبراء قانونيين لفحص الانظمة القضائية السعودية لضمان توفيرها العدالة الكافية والمرونة للشركاء الأجانب وكان الوجه الممثل للدولة في هذه المفاوضات هو وزيرالداخلية والعقبة الأكبر في وجه الاصلاح القضائي.

ثم أين ذهب مشروع مجلس العائلة، الذي لم يجتمع منذ ستة شهور وكان قد أعلن حين تأسسه أنه يجتمع شهرياً.. والامير نايف ليس عضواً في هذا المجلس؟ لقد كان آخر مشروع اقتصادي أطلقه الأمير عبد الله، هو مشروع سعودة سائقي سيارة الأجرة والليموزين، والذي حدد الأمير عبد الله فرصة تطبيقة في فترة ثلاثة اشهر الى ستة كحد أعلى، لكن فريقاً برئاسة الأمير نايف توصل الى ان فترة ثلاث سنوات كحد أدنى من شأنها ان تفي بالغرض، وكان واضحاً ان ضغط لوبي الامراء والاميرات اللواتي يمتلكن مؤسسات تشغل أكثر من ثلاثين الف سائق سيارة ليموزين أجنبي قد نجح في تفريغ قرار الامير عبد الله من محتواه، وفترة الثلاث سنوات في عرف الأمير نايف كفترة العشر سنوات التي طالب بها جحا لتعليم الحمار، فخلال العشر سنوات إما يموت الحمار أو يموت جحا أو يموت مولانا السلطان.

كذلك الحال بالنسبة لمشروع إقراض السعوديين قبل عامين من أجل توفير سائقي أجرة سعوديين.. و هناك مشاريع كانت في وقتها تضع علامة تعجب كبيرة من قبيل زيارة ولي العهد التاريخية للأحياء الفقيرة في الرياض، وما توقعته وسائل الاعلام من حملة وطنية للقضاء على الفقر.. ووعود دعائية بعشرة الاف بيت للفقراء سنوياً(!!) .. وكلها مشاريع بقيت في الهواء الطلق.. يضاف لذلك مشاريع مثل تنقيح المناهج التعليمية، التي راح مستشارو الامير عبد الله يتحدثون عنها في الولايات المتحدة وأمام وسائل الاعلام الاميركية. وكذلك مشروع الامير عبد الله لضبط حركة المال عبر الجمعيات الخيرية من خلال (ملتقى الجمعيات الخيرية) الذي عقد في الرياض قبل شهرين، وروج له رجال الامير عبد الله ومستشاروه بأنه سيضع حداً للتسريب المالي الذي يصل للمنظمات المتطرفة، ويهدد العلاقة مع الامريكان .. ومشاريع اخرى مماثلة ذهبت كلها أدراج الرياح، بعضها بفعل سوء المتابعة، ولكن الكثير بفعل قوة متنفذة يهمها ان (تُصّغر) ولي العهد أمام شعبه.

في المقابل.. تتفنن جهات أخرى في تمرير قرارات (عجيبة) يطلقها ولي العهد كمشاريع (هوائية) من قبيل اعلان تحويل كلية في أبها الى جامعة ثامنة بإسم (جامعة الملك خالد) وتحويل فروع جامعات وكليات الى جامعات جديدة، ليس في المحتوي ولكن في الاسم والميزانيات والنفقات فحسب.

في لقائه بالمثقفين والمفكرين الموقعين على عريضة الاصلاح، أكّد ولي العهد مراراً أنه ليس الوحيد في هذه الحكومة، وأنه جزء، وأنه لا يملك كل الخيوط في يده، وأنه لا يستطيع أن يفعل كل شيء لوحده، وأنه جزء منهم و.. لكن .. وهو إسلوب فهم منه المجتمعون أن الأمير يتعذر بسطوة أجنحة متنفذة داخل العائلة وفي أجهزة الدولة.

حين يحرص الأمير نايف على نفي الخلاف مع أخيه ولي العهد فإنه لا يفسر لنا كيف تحولت قرارات ومبادرات ومشاريع ولي العهد الى حبر على ورق ووزارته كانت الجهة الأكثر إرتباطاً بمثل هذه القرارات.

بالألوان

تصنيف جديد: مع وضدّ الحرب

السعودية تصنّف نفسها كدولة ضد الحرب على العراق، وتعلن أنها لم ولن تقدم أيَ مساندة للولايات المتحدة في هجومها المرتقب.

أمريكا تصنّف السعودية كدولة حليفة في محاربة الإرهاب وفي حربها ضد العراق، وسرّبت معلومات الى الصحافة بأنها أبرمت إتفاقاً مضى عليه عدّة أشهر (يحتمل أن يكون في سبتمبر الماضي ٢٠٠٢) يسمح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة الأمير سلطان والقواعد العسكرية الأخرى إضافة الى الأجواء السعودية في الهجوم على العراق.

أمّا العراق فلا نعلم كيف سيصنّف السعودية، فإذا ما بدأت الحرب سينكشف المستور عن الإتفاقات، وستكون السعودية بلا أدنى ريب من الدول المصنّفة بأنها في حرب مع العراق، شأنها شأن الكويت وربما تركيا.

الكويت اتخذت استعداداتها للحرب.

وتركيا فعلت ذلك رغم أنها أقوى قوة برية في حلف الناتو، وقد وافق الحلف على مدّها بالوسائل الدفاعية زيادة في الحرص والإطمئنان.

وحدهم الأمراء السعوديون الذين يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يقولون.

إذا كانت المملكة ستدخل الحرب ضدّ العراق، وهو أمرٌ حتميّ، وبغض النظر عن المبررات، ماذا يجب عليها أن تفعل في هذه الحالة دفاعاً عن شعبها، وهي التي تعلم على وجه اليقين الموقف الذي اتخذته والذي سيطبق على الأرض فعلاً؟

الأمير خالد بن سلطان، قال بأن البلاد لا تحتاج الى استعدادات للحرب.. لماذا وأنتم مشاركون فيها؟ قالت الحكومة أنها لن توزع الحكومة أقنعة غاز، ولم تقم حتى الآن بتنبيه السكان الى الوسائل العادية التي يحموا بها أنفسهم سواء عبر التلفزيون او الإذاعة او أية ارشادات مكتوبة. وكأن الحرب لا تعنيها ولا تهمها أو كأنها بلد محايد وليس ضالعاً فيها.

إذا دخلت المملكة الحرب، ما الذي يمنع العراق من مهاجمة حقول نفطها وشعبها كما في حرب ١٩٩١؟

ولماذا يدفع المواطن ثمن هذا الإهمال والتلاعب بالأرواح، في حين - كما هو متوقع - ستنتقل الحكومة والأمراء الى جدّة بعيداً عن الصواريخ؟ ما الذي يثير إهتمام المسؤولين إن لم تحركهم منفعة أو مضرّة قادمة من هذه الحرب اللعينة؟

إغلاق منتدى طوى: محاولة للفهم

(طوى) أقوى المنتديات الحوارية السعودية، والذي استقطب نخباً إصلاحية عديدة تكتب بأسماء مستعارة فيه، وتطالب من خلاله بالحفاظ على ما يسمى بالثوابت الوطنية، مع الدعوة الى التغيير والإصلاح حفاظاً على الدولة وعلى (مكانة) العائلة المالكة كرمز للوحدة السياسية القائمة.. هذا المنتدى المفتوح الذي استقطب مختلف التيارات السياسية والفكرية في المملكة تعرض للحجب من قبل مدينة الملك عبد العزيز للتقنية، وهي المسؤولة عن مراقبة مواقع الشبكة العنكبوتية، والتي باتت تسمى (مدينة الحجب). أثار الإغلاق الذي تمّ بأمر وزير الداخلية الأمير نايف، زوبعة كبيرة في الوسط الإعلامي السعودي، وقد نقل خبر حجب (طوى) قناة الجزيرة والوكالة الفرنسية وبعض الصحف المحلية، إضافة لجرائد ومجلات عربية وعالمية. يعتقد الكثيرون بأن الإغلاق جاء على خلفية نجاح الموقع في بلورة رأي وطني سعودي تجاه الإصلاحات، وحمل الإغلاق إشارة واضحة الى حقيقة أن التيار المتشدد في العائلة المالكة (السديريون) هو (السيّد) وهو صاحب الرأي الأقوى، ويتخوف المثقفون بأن الإصلاحات السياسية التي حلموا بها لن تتحقق في المدى المنظور.

هذه المقالة معالجة مختلفة لموضوع حجب الموقع والعقلية الحكومية التي تقف وراءه ودوافعها.

لماذا تمّ خنق منبر الأحرار؟

بكل أسف وحزن استقبلت فجيعة حجب (طوى). اشارك الاخوة الاصدقاء ملاك المنتدى ومشرفيه بالغ العزاء في وصول الحال في بلادي الي هذا المستوى ووصول لغة التفاهم والحوار عند اصحاب القرار الى لغة الحجب، وهي لغة لا يجيدها الا من لا يوجد في جعبته الا الخواء والغثاء.. لغة لايجيدها الا المفلسون علما ومعرفة وجهلاً بقراءة المستقبل. لكن السؤال لماذا حجبت طوى؟ لماذا تم خنق منبر الاحرار لماذا؟

هناك كثير من العوامل ساهمت بشكل واخر في حجب هذا المنتدى الحر. فالذي اطلع على المقابلة الصحفية للأمير نايف في جريدة عكاظ يوم ثلاثاء ٢٠٠٣/٢/١٨ يستشف منها ان التوجه الحكومي الرسمي للدولة من اعلى قمة "هرمية" خوفو وحتى أصغر "منقرع" فيه، ضد التجديد، وضد أي حديث يسمى تنويري ومطالبة، وما الوثيقة التي وقعت من (١٠٤) من المثقفين الا النار التي اشعلت الفتيل، وان المقابلة التي تمت مع ولي العهد ما هي الا خطوة سياسية ذكية مفتعلة للفت الانظار والادعاء بأن هناك تغيير قادم وتوجهات ليبرالية سياسية قادمة في الطريق لذر الرماد في عين ذلك المارد الامريكي الذي يضغط بقوة لتحقيق مبتغاه.

من السذاجة ان يعتقد المثقفون ان أي نظام ملكي يقوم على تصوير حقوق المواطن هبة او منحة "تشره" عليه من ولي الامر، هو نظام يساهم في تطوير والقيام بالاصلاح من تلقاء نفسه دون ضغط، حتى لو افترضنا حسن النية في الامير عبد الله، فهو يبقى حالة شاذه والشاذ لا حكم له. ان منطق التاريخ والحكم العربي منذ قرون لا يوحي بأن التغيير يكون وليد رغبة ونفس راضية بل لا يأتي التغيير الا وليد قسر وقوة، ولست هنا بصدد ضرب الامثال، ولكن للأيضاح فقط، فإن نظام مجلس الشورى لم يكن أبدا وليد رغبة داخلية، وبالرغم من قوة ونفوذ الملك فهد وسيطرته القوية على البلاد في تلك الفترة لم يستطع مع ذلك ان يتجاهل المطالب الامريكية بضرورة فتح قنوات تمثل الرأي الشعبي.

الامور اليوم هي نفسها تتكرر: الضغط الامريكي والمطالبة باصلاحات جذرية في الدولة. ولأن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين، فإن الترحيب الاعلامي العلني بالاصلاحات هو الخطوة الاولى، ومن ثم فإن الضرب بيد من حديد على هذه المعاقل الحرة الراغبة في التجديد والمشاركة، سواء في المنتديات او في الصحافة او استقطاب المثقفين واستمالة افكارهم وجعلهم واجهة المثقفين السعوديون دون صلاحيات، عمليه سياسية ذكية بكل معنى الكلمة، حتى يفهم الجميع بما فيهم المارد الامريكي انه لا يوجد من هؤلاء الرعاع (المثقفين) من هو قادر على السير بالدولة عوضا عنهم (الأمراء) كما انها ايضا اشارة الى ان هؤلاء المثقفين والمخلصين منهم من الممكن ان يخدموا الحكومة في مؤسساتها السياسية وغيرها.

المتتبع للأحاديث الرسمية الصادرة من الصحافة السعودية يستكشف محاولة اقناع الاخرين بصحة هذا التوجه، فالامير سلطان يصرح انه لايوجد من يملي علينا شروطه، والامير نايف يتكلم ان السعودية شأن داخلي لاعلاقة للآخرين به، والامير سعود الفيصل في احاديثه يصرح ان لكل بلد خصوصياته واسلوب الحكم المناسب له، والامير بندر بن سلطان يوضح ان الديمقراطية لا تنفع ولا تجدي مع مجتمع مثل مجتمعنا، وحمود البدر أمين مجلس الشورى يصرح في جريدة الرياض (٢/١٥) انه لا مجال للانتخاب في مجلس الشورى طالما ٦٥٪ هم من حملة الدكتوراه وانهم امضوا عشر سنوات في الخدمة!!

ربما يصبح الانتخاب شرهة مستقبلية، لكنها لن تكون مفتوحة بأي حال من الاحوال للجميع.

ونعود لحديثنا عن طوى فنقول أن حجبه يشبه طرد صحفي سبب صداعاً للحكومة، الا ان حجب منتدى مثل طوى يحقق مصالح في اعتقادي أثمن من طرد رئيس تحرير صحيفة وسجنه. فالغاية كانت:

اولا: ضربه في المهد قبل ان يكبر فيمثل ثقلا وقلقاً للحكومة، خصوصا اذا علمنا ان كثيراً من المثقفين والكتاب الصحفيين هم في الحقيقة اعضاء فيه بأسماء مستعارة.

ثانيا: التلميح للتيارات الاسلاموية ان الحجب لا يشمل المنتديات الاسلاموية فحسب بل حتى المتحررة أو العلمانية (سموها ما شئتم).

ثالثا: إبلاغ الجميع انه حتى الحرية وباسماء مستعارة في المنتديات هي ضرب من ضروب الخيال في دولة لا تسمح بذلك. وان الدولة لازالت قادرة على كبح الجميع بما فيها المنتديات.

رابعا: ان المساهمين والقائمين على (طوى) لا يمكن تصويرهم بأنهم مارقين على الدولة او معارضين كما انهم ايضا لايحسبون على التيار الاسلاموي فيمكن تلفيق تهمة تنظيم القاعدة بحقه. انهم يعتبرون وفقا لمفهوم شعوب الارض جميعا المتحضرة اصلاحيين.

لكن السؤال الاهم والذي يبقى مثاراً في كل وقت، لماذا هذا الانغلاق من قبل الحكومة؟

الحقيقة ان هذا موضوع يطول شرحه، لكن أهم مسبباته هي تلك العقليات التي تدير الدولة في كامل شؤونها. إنها ترفض التغيير رغبة في الحفاظ على المكاسب الموجوده لديها والمستمرة بإسم المحافظة على الدولة واستقرارها من جانب، وأيضا اثبات الولاء المصطنع لولاة الامر ان ما يفعلونه هو حب فيهم، لذلك لن يجدوا من هم أكثر اخلاصا منهم، لذا فالتغيير أمرٌ مضرّ بالجميع.

ان محاربة التغيير هي سمة يمتاز بها العرب وتزداد ضراوة وشدة كلما ارتقى العربي السلم الهرمي لا يستثنى منه شيخ او فاجر. هذا ما يفسر حقيقة اننا الدولة الوحيدة في العالم التي فيها عمداء الوزراء في العالم وعمداء وكلاء الوزارات وعمداء مدراء الادارات وعمداء السلك الدبلوماسي..الخ. وفي ظل سيطرة مثل هذه العقلية على الامور في الدولة لن ينعم حر او رجل يتملس الحرية الا بمنهج قديم عفى عليه الزمن. إن عقلية (هذا غزو شيوعي، وهذا اشتراكي، وهذا اخواني، وهذا ناصري، وهذا حداثي، وهذا ملحد، وهذا متهور أو طائش أو مغرر به) هي المسيطرة على دفة الامور في الدولة. فلاعجب ان يحجب منتدى مثل طوى اصبح وفقا لمفهوم هؤلاء موطن تفريخ اصلاحيين، يكبرون ويتكاثرون مع مرور الوقت ويحبون وطنهم اكثر من هؤلاء المنافقين والمتحذلقين المنتفعين.

الهيصر

وقفات صغيرة

١- حرية التعبير

المتابع عن كثب، سيرى أن سقف حرية التعبير في صحافتنا المحلية قد جرى اختراقه، ليس في صحيفة بعينها كـ"الوطن"، بل في مختلف الصحف والمجلات، ولكن الاختراق الحقيقي قد حدث في مواقع الإنترنت الفردية والمؤسساتية، من الساحات والوسطية إلى طوى وهجر والحجاز وسواها. ولذا يمكن القول بأن حالة صحية من الحوار النقدي قد تم تدشينها في قلب مجتمعنا، وأن وسائط التعبير المتعددة قد كشفت عن أن هذا القلب المجتمعي ليس نسخاً كربونية متماثلة ولا توائم متشابهة، بل أن عناصر الاختلاف فيه أكثر من عناصر المماثلة، وأن البيت الواحد يحفل في داخله بتيارات تتنازعها أقصى درجات الأطروحات اليمينية أو اليسارية، كما تتنازعها مواقع العقلانية والواقعية والبراجماتية أيضاً.

فهل كشفت هذه الوسائط عن جديد خارج عن سنّة الكون وما ألفه الناس في حياتهم؟ لا أعتقد. ولكن الذي فعلته هذه الوسائط حقاً، هو أنها أماطت الحجاب عن أعيننا، وفتحتها على اتساعها، على حقيقة اختلاف الناس في مشاربهم، ومآكلهم، ومفرداتهم، وقناعاتهم، وقراءاتهم للنصف الملآن أو الفارغ من الكأس، كما أن هذه الوسائط قد أعلنت بوضوح أن الإدعاء بأن مجتمعنا هو مجتمع منسجم، متوحد، ومحافظ، وتقليدي، ويرى أن كل الأمور في بلادنا على ما يرام، هو رأي غير صحيح، وأن الصحيح حقاً هو أن مجتمعنا كغيره من المجتمعات، يعجّ بكل الأفكار وبكل القناعات، وبكل ألوان الرؤى المتسقة والمتعارضة، القانعة والثائرة، والمستعدة للحوار بالبنادق، والأخرى المستعدة للحوار بالكلمة.

وباختصار، نرى أن مجتمعنا يشبه مرجلاً يغلي، وعلينا جميعاً مسئولية العمل على إيجاد أفضل وسائل تنفيسه والحفاظ على حرارته العالية، فالغليان دليل حياة وتطلع أما الخمود أو الانفجار فدليل عطالة أو تفكك.

٢- الحجاب

ولأن طوى قد جرى حجبها، وهي ليست امرأة "مزيونة"، وليست قصراً يقف أمامه "الحاجب"، وليست جسداً أو امرأة ضريرة، فقد اخترت من "لسان العرب" لابن منظور ما يوائم حالتها. فهي أولاً تسمية مجازية، وهي لامعة كالضوء، ولذا رأيت أن أشبه حالتها بالشمس "حيث يقول الشاعر: إذا ما غضبنا غضبة مضرية هتكنا حجاب الشمس أو أمطرت دما.

فهل غابت "طوى "في الأفق ؟

يمكن التحايل على "الحجب" بالقول أن "طوى" اختطّت طريقاً مضيئاً سار بها في طريق المسموح حتى غابت في "ديرة" الممنوع، ويمكن الإشارة إلى قانون تلازم العلاقة بين الاشتعال السريع والانطفاء السريع أيضاً، ولكن كل هذه الطرائق التأويلية الممكنة والمعتسفة لا تدل على فعل الاختيار بل تدل على ردة فعل "الحجب والتغييب". وهل تم هتك حجاب الشمس أو أمطرت دما؟

الواقع أن الهتك قد تم وأن الدم قد توارى عن السيلان، وأن "طوى" أمام احتمال صعب أهون ما فيه الاحتجاب، وأصعب ما فيه أن تغير المسار، ولكن هل يخدم أي الاحتمالين مسيرة التطوير والاستقرار وتعدد قراءات الواقع ونشر ثقافة التسامح بين الأقربين تمهيداً للوصول إلى صيغة للحوار العاقل مع الآخر؟

أعتقد أن التعبير الواضح عن تعدد الأصوات في هذه المرحلة وغيرها هو الباب الذهبي لترويض النفس في أي موقع كانت على الاستماع للآخر. وهنا أشير على مسئول الحجب في المدينة العتيدة بأن يعيد حساباته، أو أن يرفع مرئياته للجهة الأعلى صاحبة البصر والبصيرة، لأنه بهذا العمل لا يحرم المجتمع من وسيط إعلامي متميز للتعبير عن طيف آخر من أطياف الثقافة والفكر في مجتمعنا، وإنما يقوم بإغلاق أحد محابس (valves) التنفيس الضرورية لبقاء كيان المرجل الاجتماعي تحت الكنترول.

غبي هو من يحاول حجب الشمس بغربال

طوبى لكم يا أهل طوى، ومباركة هي خطاكم. أم حسبتم أنكم بالغو غاياتكم دون أن تدفعوا ثمناً؟ لكن المهم هو أنهم اعترفوا بكم أخيراً، وهم الذين كانوا ينكرون وجودكم وأثركم، فما الحجب إلا اعتراف بالوجود. الحجب تاج على رؤوس المحجوبين لا يراه الحاجبون. ستعود طوى.. أنا واثق من ذلك. لم يعد لا الزمان ولا المكان يسمحان بحاجب ومحجوب، وصي وموصى عليه. (طوى) وغيرها من منتديات عبارة عن قناة يعبر فيها الناس عما يشغلهم ويؤرقهم، وبدون ذلك تحتقن المجتمعات، والإحتقان لا يولد إلا كل ما هو مدمر. ولكن، قاتل الله الجهل. قاتل الله المرض. قاتل الله الغباء. نعم ستعود طوى، والشمس بالغة موقعها في كبد السماء، مهما حاول البعض حجب أشعتها بغربال.

تركي الحمد

٣- مهنية المنافسة والعداء:

الاختلاف خاصية كونية للأشياء ، وللحالات/ وللبشر ، والصراع هو الشكل الطبيعي للتعبير عن تمثلات ذلك الاختلاف، وحين تكون وحدة العائلة ضرورة بشرية، ووحدة الوطن ضرورة حياتية، فإن إتقان لعبة الاصطفاف ولعبة الحوار بين مختلف الأطراف، صاحبة المصلحة في تطوير آليات العمل لبلوغ الهدف الحياتي المنشود، يقتضي من الجميع إجادة أصول اللعبة حواراً أو تأييداً أو مطالبة أو اعتراضاً.

وحين تصبح حرية الصحافة، وحرية وسائط الإعلام /بما فيها الانترنت/ ضرورة من ضرورات الحياة المتحضرة، فإن على القائمين على هذه المنابر الاحتكام إلى منطق حقوق المهنة التي عرفها الآباء في مختلف الحرف المهنية. أعني به منطق الاصطفاف مهما كانت الخلافات – إزاء ما يهدد – المهنة كليا بالموت، وهنا حين يتم حجب "طوى"، فإن الدور القادم لن يركز على الوسطية أو الساحات، أو غيرهما، ولكن على حرية التعبير كلها، ولذا فإن منطق الاختلاف الثقافي أو الفكري بين هذه المنابر لا يغني عن التعاون بينها على تأكيد حرية التعبير والمطالبة به.

أما الحاجب ، فإن عليه أن يدرك بأن هذه المواقع، مع ما قد تثيره من إشكاليات، هي أفضل صمام أمان للتعبير عن مختلف الأفكار والتطلعات والانتقادات، وأنها الخطوة الأولى نحو مجتمع الحوار، واحترام الاختلاف، والتعددية الثقافية والفكرية، التي ستسهم في تطور مجتمع حر يفكر بصوت عال ويصون وحدة وطنه ويرعى أمنه واستقراره، وأنه الشكل الحضاري الأمثل لإدارة حوار الاختلاف الاجتماعي، لا تكميمه حتى يفرّخ تحت جنح الظلام مالا نريده، وأن هذه المواقع، أقل إزعاجاً وتكلفة من انفجار المرجل – لاسمح الله– مثلما أنها أقل تكلفة من أدوات الرقابة والحجب، والقمع الأخرى.

علي الدميني - طوى

ملاحظات وقضايا

الجيل الثالث في العائلة المالكة وقضايا الإصلاح

مرتضى السيد

تشير كثير من تعليقات المراقبين المحليين والأجانب الى حقيقة أن رجال الحكم الحاليين في المملكة لا يتمتعون بالقابلية لأن يتقبلوا التغيير والإصلاح السياسي. ومبررات هؤلاء تعتمد على بعض الأسس العلميّة المتعارفة، من بينها:

١ ـ أن للسنّ أحكامه. فدعاة التغيير هم في الغالب (وليس دائماً) من الجيل المتوسط في العمر، وكذلك الجيل الشاب. الجيل القديم ـ إن صحّت التسمية ـ هو جيل تشكّل على نمط من التفكير، وعلى ممارسة نوع من السياسة المحافظة التي تميل الى إبقاء القديم على قديمه، والإستمرار فيه حتى النهاية. والجيل الحاكم في المملكة (الجيل الثاني/ أبناء الملك) والذي يمسك بمفاصل السياسة هو جيل قديم، قد يتمتّع بالحكمة في معالجة بعض القضايا، ليس بينها قضايا التغيير السياسي التي تتواءم مع طبيعة الأجيال الشابّة المحكومة. الملك يبلغ من العمر ٨٢ عاماً، وعبد الله في الثمانين من عمره، وسلطان وسلمان ونايف في أواسط وأواخر السبعينيات من العمر، فضلاً عن مشعل وبندر وغيرهما، حيث تخطى الثاني حاجز الثمانين.

٢ ـ إن الجيل القديم، لم ينل حظّه من التعليم والتأهيل، فكلّهم قد تخرّجوا من مدرسة)الوالد المؤسس!). أقصى ما وصل إليه بعض هؤلاء هو التعليم المتوسط، وأكثرهم الإبتدائية، ولكنهم حصلوا جميعاً على عدد من الدكتوراة (الفخرية)! إن نوعية التعليم الذي تلقّاه هؤلاء، هو التعليم التقليدي، والذي لا يمكن الإفادة منه إلا في مجال القراءة والكتابة، وأكثر الأمراء الحاليين لا يميلون الى القراءة أصلاً، اللهم إلاّ متابعة المقالات التي تكتب في مديحهم أو ضدّهم، ويحبّذون المختصرات، لا ضنّاً بوقتهم الثمين، ولكن عن كسلٍ وربما جهالة.

السنّ كما التعليم المحافظ والمتدنّي لا يشجعان وقد لا يتواءمان مع التغيير، الذي يرسمه في البداية الإستعداد الذهني والقابلية العلمية قبل أن يتحوّل الى سياسات في المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

٣ ـ الخبرة المفترض اكتسابها من الحكم طيلة عقود من السنين، ممارسة أو متابعة عن قرب، والتي يتمتع بها الجيل القديم، هي خبرة ناقصة. أي أن قدر استفادتهم من الخبرة يعتمد على استعداداتهم وملكاتهم الخاصّة قبل أن تكون تلقيناً من الآخر، أو نصيحة منه، وهذان الأخيران ليسا موجودين في الأساس؛ فالحكم شأن خاص بالعائلة المالكة، ولا يستطيع أقرب المقربين إلا الإقتراب على وجل للتدخّل في هذه المسائل، وبحدود ضيقة للغاية.

كما أن هذه الخبرة ناقصة من جهة أن تفسيراتها للحوادث المستندة إليها والتي تشكل مفاصلها، إنما هي تفسيرات ناقصة وخاطئة. فمثلاً قد تدفع خبرة الأمراء الحاليين في التعاطي مع دعاة الإصلاح الى تكرار النهج القديم الذي نجح، ولكنهم قد لا يحيطون بكامل أسباب نجاحهم والظروف الموضوعية التي نتج عنها تخطيهم للمشكلة. قد لا يدركون اليوم وهم مستمرون في سياساتهم القديمة مقدار التحوّل النفسي والذهني في المجتمع السعودي. أي أنهم قد يسيؤون فهم الوضع، ولا يقدّمون له بالتالي إلاّ حلولاً جرّبت سابقاً وثبت نجاحها، ولكن تلك الحلول لا تصلح اليوم لها. إن استيعاب الأمراء الحاليين لحجم المشاكل وفهمها وتصوّر نتائجها ليس واضحاً، وقد يرى بعض المحللين عكس ما نقول، الأمر الذي يوقفهم عن إبداع الحلول للمشاكل المستجدة حيث تتساوى وتتشابه لديهم القضايا، ويتصورون أن حلولها بأيديهم وبصورة سحرية، كما في الماضي. وقد يهوّنون من حجم المشكلات، ويبالغون بقدراتهم، نظراً للثقة بالنفس المتراكمة خلال العقود الماضية، فيقعون في شرك الأخطاء المميتة.

لهذه الأسباب فإن الحاكم المصلح في المملكة الذي يرفع راية التغيير ليس موجوداً بين الطاقم الحاكم حالياً.

ونظراً للتطورات الطبيعية المتوقعة، فإن المنون قد يتخطّف الأمراء واحداً تلو الآخر، بسبب تقارب الأعمار، مما يعني عدم استقرار شديد في النظام، شبيه لما حدث في عقد الثمانينيات في الإتحاد السوفياتي، والذي أدّى الى إلقاء الحمل على واحد أكثر شبابية من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وهو غورباتشيف، فبدأ بإصلاحات متأخرة قادت الى نهاية الإتحاد المعروفة اليوم.

كثيرون يقولون أن أمراء العائلة المالكةمن كبار السن الماسكين بزمام السلطة هم أعضاء اللجنة المركزية العجزة والمعارضين للإصلاح، وهناك من يتوقع نهاية مشابهة للدولة ونظام الحكم في المملكة لأسباب مشابهة. ربما لهذا السبب تجدّدت الدعوات في الآونة الأخيرة من داخل العائلة المالكة (طلال) ومن خارجها للإسراع بتسليم الجيل الثالث (جيل الأحفاد) مقاليد السلطة، فالنظام السعودي قد شاخ وقد يموت في أي لحظة، ومن هنا فالدماء الجديدة قد تعيد له بعض الحيوية، وإن كان الجسد مهترئاً.

هذه الدعوات تستحق التأمّل والنقاش، لمعرفة ما إذا كان الجيل الثالث قادراً على تحقيق ما عجز عنه الجيل الثاني، الجيل القديم، جيل الآباء. وهذا التأمل يمكن شرحه في النقاط التالية:

أولاً: إن الجيل الثالث ـ ومن الناحية الواقعية ـ يساهم في السلطة منذ مدّة طويلة، ولكنّه حظي بقدر كبير منها في السنوات الأخيرة. فإضافة الى الأسماء المعروفة (سعود الفيصل وزير الخارجية، والأمير بندر سفير السعودية في واشنطن، وعبد العزيز بن سلمان وكيل وزارة النفط، وفيصل بن سلمان وكيل وزارة الاعلام، وتركي الفيصل مسؤول الإستخبارات السابق والسفير الحالي في واشنطن، وقبلهم عبد الله الفيصل أول وزير داخلية، محمد بن فهد أمير الشرقية، وسعود بن فهد نائب رئيس الإستخبارات، وفيصل بن فهد رئيس رعاية الشباب السابق، وأخوه سلطان الذي حل محله، وأخوهما الآخر سعود بن فهد نائب رئيس الإستخبارات، وسعود بن نايف نائب أمير الشرقية، وقبله فهد بن سلمان نائب الشرقية، وعبد العزيز بن فهد الإبن المدلل للملك الذي أصبح وزير دولة.. وآخرين كثر).. إضافة الى هؤلاء تمّ تعزيز هذا التوجه خلال السنوات القليلة الماضية بتحويل كثير من الصلاحيات من الأمراء

الكبار الى أبنائهم كلٌّ في موقعه.

فالأمراء المتصارعون على السلطة لا توجد لديهم رغبة في التنازل، إلاّ إذا كانت لأبنائهم، وأبنائهم المدللين: فالأمير نايف منح إبنه محمد صلاحيات واسعة في وزارة الداخلية، تحت مسمّى مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، فأصبح الرجل الأول بعد أبيه، وكثير من أعمال أبيه أوكلت إليه، فهو من الناحية الفعلية رجل الوزارة، متخطيّاً في ذلك عمّه الأمير أحمد نائب وزير الداخلية، كما تخطّى كلّ الضباط الذين استاؤوا من تعيينه، وبينهم رئيس المباحث السابق صالح الخصيفان.

الأمير سلطان تنازل لإبنه خالد على حساب أخيه في وزارة الدفاع، أي الأمير عبد الرحمن نائب وزير الدفاع، ومنحه فرصة إدارة الوزارة تحت مسمّى مساعد وزير الدفاع. تكرر الأمر نفسه مع ولي العهد حيث عيّن إبنه متعب مساعداً لرئيس الحرس الوطني وهكذا.

إن تحويل السلطات الى الأبناء على النحو الذي رأيناه، يعني إدامة أمد الصراع على الحكم بين الجيل الثالث، وممارسة لذلك الصراع في حضور الآباء وتحت إشرافهم. ومع أن تنازلات الكبار لأبنائهم كبيرة إلا أنهم لازالوا المقرر الأول في وزاراتهم. ومن الواضح أن تلك التنازلات لا تعني قرب تخليهم عن الوزارة، ولا حقّهم في أن يصبحوا ملوكاً. فالفلسفة القائمة بينهم، تعتمد تحويل كل وزارة الى مزرعة خاصة يرعاها الأمير وأبناؤه، ومن خلالها يتصارع مع الآخرين للوصول الى كرسي الملك، أو ينازع المنافسين من أجل مزيد من السلطة.

إذن، فالقضية ليست انسحاباً (تكتيكياً) من السلطة، بقدر ما هي إقتحام لها وتعزيز للوجود أمام الوجودات الأخرى. لهذا السبب بالتحديد، تبدو سياسة المملكة منذ سنوات قلائل وقد خرجت من إطار ثنائية الأجنحة (جناح الأمير عبد الله، والجناح السديري) الى تعددية الأجنحة داخل الجناح الواحد، وخاصة السديري منه. أي أننا أقرب الى حالة أشبه ما تكون الى تشرذم السلطة منها الى أي أمرٍ آخر: إصلاحاً أو تغييراً، أو نقل سلطات.

إن تحويل السلطات الى الأبناء، محاولة جديدة لإعادة حصحصة السلطة وفق موازين قوى متغيّرة. وهذا لا يتمّ كما هو واضح على أسس التراضي والمساومة، بل على أساس تعزيز القلاع، كلّ في وزارته وما يستطيع أن يحققه من نفوذ خارجها. إذن فالجيل الجديد يدخل لعبة الصراع على السلطة الى جانب الآباء وضد الأعمام وأبناء الأعمام. وهو إذ يُمنح بعض الصلاحيات لا يسمح له بالإستقلال بنفسه في صناعة القرار، ولا ابتداع قرار جديد بالضرورة، وإنما للإستفادة منه كمخزون بشري مضمون الولاء في المعارك القادمة.

ثانياً: إن الجيل الجديد وإن كان أكثر حظّاً من ناحية التعليم، فإن الكثير منهم (ليس كلهم) قد حصلوا على الشهادات ومن جامعات محلية، ولكن بدون دراسة، وبدون اختبارات، وكثيرون حصلوا على مرتبة الشرف أيضاً! هذا أيضاً ليس أمراً مدّعى، فأساتذة الجامعات في كل المملكة، وخاصة جامعة الرياض، وبالتحديد قسم العلوم الإدارية (السياسة والقانون) يعرفون من تعلّم من الأمراء ومن تخرّج بالواسطة وبدون دراسة.

في العموم إن ميل الأمراء الجدد للتعليم قليل بالقياس الى نظرائهم في السنّ. قد يعوّض البعض هذا النقص من خلال الدروس والمدرسين الخاصّين. لكن الجديّة هي ما ينقص أكثرهم، ويعوّلون على الممارسة أكثر من التعليم نفسه. القليل منهم حصل على شهاداته عن جدارة، والأقل حصل على شهادة دراسات عليا ومن جامعة غربية تحترم نفسها.

المهم، رغم تعلّم الكثير منهم داخل وخارج المملكة، فإن الذهنيّة الحاكمة بين الأمراء الجدد (الجيل الثالث) لا يشكّلها إطلاعهم وثقافتهم الحديثة، بل التربيّة الملكيّة الخاصّة، التي تملي مسافة واسعة بينهم وبين الجمهور، والتي ترى الدولة ملكاً خاصاً والحكم شأناً عائلياً. لن تجد بين الأمراء الجدد من يدعو الى ديمقراطية أو حرية أو حقوق الإنسان. لم نسمع من سعود الفيصل ولا أخيه خالد، ولا محمد بن فهد، ولا خالد بن سلطان، ولا الوليد بن طلال، ولا وزير الدولة عبد العزيز بن فهد ولا غيرهم، ما يشير الى أنهم نسخة مختلفة عن آبائهم. في الحقيقة فإن كلّ ما ينقل عنهم في الصحافة المحلية والأجنبية يؤكّد أنهم خلفٌ بلباس جديد لا تعدو نسخة من أسلافهم. إضافة الى ما نشهده من أدائهم في مؤسساتهم ومواقعهم الرسمية، فإن كلّ ما تسرّب من معلومات عن ممارساتهم مع المواطنين وآرائهم الخاصة لا يشير في المطلق الى أن هؤلاء الأمراء من الجيل الجديد أصحاب نزعة تحديثية أو إصلاحية. حقاً.. هناك من يرى عكس هذا تماماً ويفضلون الجيل الحالي القديم بدلاً من رعونة الجيل الثالث.

وهذا ما يدفع الى الإعتقاد، بأنه لو حدث وانتقلت السلطة الى الجيل الثالث، فإنهم - حسب ما نعرفه حتى الآن منهم - لن يمثّلوا الدم الجديد الذي تحتاجه الدولة، ولن يختلف عطاؤهم عن سلفهم إلاّ من جهة الأسوأ. نعم يختلف الجيل الثالث عن الثاني في أمرٍ واحد ملاحظ، وهو أن قدرة بعض أفراده على تبرير بقاء الوضع السياسي جامداً، وكذلك تبرير الأخطاء في الممارسة وفي السياسات أكثر بكثير من الجيل الثاني. ربما هذه هي مهمّة الجيل الجديد: إخراج السياسة السعودية للإعلام الأجنبي بحلّة جديدة، وبلغة جديدة وبتبريرات جديدة، كما يفعل الأمير بندر في واشنطن، والأمير تركي الفيصل وسعود الفيصل ونظراؤهم ممن يجيدوا اللغة الإنجليزية.

ثالثاً: من زاوية السنّ، فرغم الفوارق الواضحة، إلاّ أن كثيراً من أبناء الجيل الثالث يكبرون أعمامهم بسنوات، بل أن بعضهم أكبر من الملك نفسه (عبد الله الفيصل نموذجاً). ومع ذلك فأعمار الكثير منهم ليست صغيرة: فسعود الفيصل يبلغ من العمر ٦٣ عاماً وكذلك خالد الفيصل، وأخوه تركي ٦٠ عاماً، وبندر بن سلطان ٥٤ عاماً، وخالد بن سلطان ٥٦ عاماً، ومتعب بن عبد الله ٥٦ عاماً. الشباب حقاً هم: محمد بن نايف، وعبد العزيز بن فهد، فهذان في حدود الثلاثينات من العمر، وبقية المشهورين منهم في أواخر الأربعينيات والخمسينيات مثل الامير محمد بن فهد ٤٩ عاماً، سعود بن نايف ٤٥ عاماً، سعود بن فهد ٥٣ عاماً، سلطان بن فهد ٥٢ عاماً.

فارق السنّ واضح إذن، لكن أثره سيكون محدوداً في التأثير عليهم من جهة تحقيق الإصلاحات السياسية المطلوبة، هذا إذا سمح الزمن باستمرار النظام سالماً، وإذا لم يُجبر مبكراً على التغيير، وإذا ما تحوّلت السلطة فعلاً الى هذا الجيل الثالث، وهو أمرٌ مشكوك فيه كثيراً ولا ينبغي بناء آمال بشأنه.

المملكة تمتلك الكثير من الطاقات، ولم يكتب الله عليها أن تحكمها العوائل واحداً إثر الآخر، سواء كان كبيراً أم صغيراً. فهناك مقاييس شرعية (إن كان الأمراء يهمّهم الشرع) ومقاييس متعارفة بين الأمم لا نعتقد الأمراء يؤمنون بها، وهي المساواة والكفاءة والإختيار الشعبي. المسألة ليست كما يقول مثل خليجي: (لا يوجد في هذا البلد غير هذا الولد). فالحكم شأن عام، وكل المواطنين لهم الحق في المساهمة فيه والخيار يعود لرأي الجمهور فيمن يحكمه. أما الإنتظار، وتعليق الآمال على هذا الأمير أو ذاك فضربٌ من الجنون. فلقد كان الجيل الثاني شاباً من قبل، فماذا صنع قبل أن يدهمه العجز الفكري والبدني، وقبل أن تتحوّل المملكة الى مقبرة للكفاءات ومرتعاً للفساد وعجوزاً تبحث عن زوج شاب؟!

هل يتم تفعيلها؟

نص وثيقة الإصلاح الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني رعاك الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ننقل لكم اعجاب المثقفين في هذا البلد الطيب، من اخوانكم وابنائكم على‌اختلاف اطيافهم ومناطقهم، وتقديرهم وارتياحهم لمناداتكم بالمشاركة الشعبية. ويحيونكم اعظم تحية، على هذه البادرة، ويعتبرونها مبادرة تصب في الاتجاه السليم، ينتظرها هذا البلد، ويرون انها اكبر دليل على وثاقة العلاقة بين المجتمع وقيادته، ويعلنون تضامنهم مع القيادة في التصدي لكافة الاخطار والمؤامرات التي تحاك ضد هذا البلد. وقد بدأ اخوانكم وابناؤكم يبلورون رؤية استراتيجية لحاضر هذا البلد ومستقبله، منذ شهر رجب ١٤٢٣ هـ ويرجون ان تسهم مع غيرها من الاجتهادات، في الوصول الى الهدف المنشود: ضمان وحدة البلد واستقراره وقوته. وقد حاولوا ايصالها الى يد سموكم الكريمة، فطرقوا اكثر من باب، ولكنهم لم يستطيعوا الوصول. فلم يكن بد من ارسالها بالبريد، آملين ان تسهم في عونكم على تحقيق الأهداف الخيرة، وتقبلوا فائق السلام والتقدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رؤية لحاضر الوطن ومستقبله

صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني رعاك الله

لقد اثلج صدور المواطنين اسلوب الشفافية الذي انتهجتموه، في تلمس مشكلات الوطن وحلولها، من خلال لقاءاتكم الصريحة بعديد من فئات الوطن ومثقفيه، واعلانكم امام الملأ عن رغبتكم في سماع آراء الناس، وهو نهج حميد يتجاوب معه لفيف من اخوانكم وابنائكم المواطنين، الذين اقلقهم ما يتعرض له الوطن من مخاطر، منذ تداعيات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١م حيث اصبح المناخ الدولي والاقليمي خاصة - والذي تقع منه بلادنا في القلب - متسما بالتهديد العسكري، والتلويح بالتدخل في الشؤون الداخلية، واعادة رسم خريطة المنطقة باسرها.

والموقعون على‌هذه الرؤية، وان تنوعت اتجاهاتهم ومناطقهم، تلتقي مشاعرهم على التمسك بوحدة وطنهم - المملكة العربية السعودية - وقيادته، ويعلنون تضامنهم مع القيادة في التصدي لكافة الاخطار التي تهدد حاضر ومستقبل بلادنا، ويرون ان مواجهة تلك الاخطار تستدعي اصلاحا جديا، يمتن العلاقة بين السلطة والمجتمع.

وانطلاقا من قول الرسول صلي الله عليه وسلم: الدين النصيحة.. لائمة المسلمين وعامتهم يسعى الموقعون على هذه الرؤية الى الاسهام في حوار وطني شامل، ويأملون ان تسهم رؤيتهم من خلال محورها الأول/ الاساسي والاربعة التوالي في الجهود الحكومية والشعبية في تحديد المشكلات والحلول.

المحور الأول (الاساسي)
مزيد من الخطوات في بناء
دولة المؤسسات الدستورية

ان مشروعية السلطة في القرآن والسنة - وهما اساس دستور الامة - تنبع من امرين: الأول: تطبيق الشرع في ما نص عليه من امور العبادات والمعاملات، الثاني: رضا مواطنيها عن طريقة ادارتها شؤونهم، باعتبارها سعيا في مصالحهم ونيابة عنهم. ولأن العدل اساس الملك، اوجب الله عز وجل العدالة الاجتماعية، وعدها من قواعد الملة. ولأن العدل لا يتحقق الا بالشورى، فرض الله تعالي الشورى الملزمة على نبيه، صلي الله عليه وسلم، بصفته حاكما، فضلا عن من عداه، فقال في محكم التنزيل (وشاورهم في الأمر).. ولا تتمثل الشورى بصورة عملية، الا باتخاذ الخطوات الحثيثة نحو: دولة المؤسسات، دولة الدستور. وهذا يؤكد ضرورة تطوير النظام الاساسي للحكم، بما يرسخ ويقوي المفهوم الدستوري، المستند الى كتاب الله وسنة رسوله، القائم على: الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والقضائية والتشريعية، وعلى: ضمان الحقوق الاساسية للمواطنين في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وعلى: تحقيق الشورى النيابية التي تجسد المشاركة الشعبية، وتحقق التعاقد الاجتماعي بين المواطنين وقيادتهم، وتبني الوحدة الوطنية على علاقة من التراضي والاختيار والتعاون، فتكون اساس الاستقرار والازدهار.

مجلس شوري منتخب

ويبلورون رؤيتهم الاستراتيجية في هذا المحور (الاساسي) بما يلي:

١ - تشكيل مجلس الشورى بالانتخاب المباشر، من جميع المواطنين، ليجسد سلطة اهل الحل والعقد والرأي (التشريعية)، الذين يرد اليهم الأمر، بعد كتاب الله وسنة رسوله، صلي الله عليه وسلم، لأنهم يمثلون اجماع الامة، وثقتها برأيهم الذي يستنبطون. لكي يتمكن المجلس من مزاولة المهام التشريعية والرقابية المنوطة بمثله، تجاه السلطات الاخرى.

٢ - تشكيل مجالس المناطق بالانتخاب المباشر، لتتمكن من ادارة شؤونها محليا، ولضمان رقابة مواطنيها على اجهزتها التنفيذية.

٣ - التأكيد على مبدأ استقلال السلطة القضائية، المقرر نظريا، والذي لا يتحقق عمليا الا بتوافر الضمانات الواجب اتخاذها، لتنفيذ مبدأ الاستقلال. كتوسيع صلاحياتها، باشرافها على جميع انواع القضاء الاستثنائي، كاللجان شبه القضائية في بعض الوزارات، واشرافها على التحقيق مع المتهمين واوضاع المساجين، ووضع هيئة الادعاء العام ايضا تحت سلطة المجلس الاعلى للقضاء او رقابته، وازالة النصوص والتدخلات التي تحد من استقلال القضاء او فعاليته، او تحد من حصانة القضاة، ووضع آلية لمتابعة تنفيذ احكامه، لدى السلطة التنفيذية، بما يكفل هيبته واحترام احكامه. والاسراع بتدوين الاحكام وتوحيدها. وتقنين التعزيرات، لأن ذلك يضمن العدل والمساواة والانضباط في تطبيق الاحكام، وتوسيع صلاحيات محكمة التمييز، وتوسيع وتعميق برامج اعداد القضاة قبل توليتهم، بما يجعلهم اكثر قدرة على حلول عملية للمشكلات المتداخلة المستجدة.

٤ - اعلان ملكي يكفل ممارسة الحقوق العامة للمواطنين، ولا سيما في مجال حرية الرأي والتعبير والتجمع، وحق الانتخاب والمشاركة، وسائر حقوق الانسان، التي اقرها الاسلام، قبل ان تصبح قرارات دولية، اعلنت بلادنا - أسوة بكل دول العالم - موافقتها عليها.

٥ - اعلان مشروعية قيام مؤسسات المجتمع المدني كالنوادي والجمعيات والنقابات المهنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لتقوم بدورها في تشجيع ذوي الخبرة والرأي للاسهام في تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والسماح لدعاة المجتمع المدني وحقوق الانسان الشرعية بالنشاط، بصفة هذا النشاط نشرا لثقافة الحوار والنقاش السلمي، وبديلا عن ثقافة الالغاء والاقصاء، والصراع المادي والعنف التي بدأت نذرها تهدد مستقبلنا.

الملف الإقتصادي
المحور الثاني:
في سبيل حل المشكل الاقتصادي

وتتلخص رؤيتهم في علاج ما يعانيه الاقتصاد

الآن، وما يتهدده مستقبلا، بما يلي:

١ ـ التأكيد على مبدأ العدالة في الخطط الاقتصادية، وتوزيع الثروة بين المناطق.

٢ ـ وضع الضوابط اللازمة لترشيد الانفاق العام، وتحديد اولويات صرفه، ومكافحة الفساد المالي، وتفشي الرشوة واستغلال السلطة، ومنع التعدي على اراضي الدولة.

٣ ـ تقوية وتفعيل انظمة ومؤسسات الرقابة والمحاسبة، كديوان المراقبة العامة، وربطها بمجلس الشورى.

٤ ـ اعتبار الدين العام هما وطنيا ومسؤولية كبري، يستلزم معالجة حازمة، تسعي الى سداده ارتكازا على برنامج زمني صارم، والعمل على تخصيص جزء من دخل الدولة، ليكون رصيدا مدخرا للأجيال القادمة المهددة، وذلك بتطوير بدائل جديدة للبترول او بنضوبه.

٥ ـ العمل على تقليل الطابع الاحادي للاقتصاد، بتنمية مصادر اضافية للدخل، وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي، وتطوير الأنظمة القانونية المنظمة لنشاطه وضمان حقوقه.

مخاطر ووحدة وطنية
المحور الثالث:
تقوية التفاعل بين المجتمع وقيادته

ولتقوية جبهتنا الداخلية امام الاطماع الخارجية، ولضمان تماسكها، يرون ما يلي:

١ ـ تأكيد دور الدولة والمجتمع في اشاعة ثقافة حقوق الانسان، التي امرت بها الشريعة، كالتسامح والانصاف والعدل واحترام حق الاختلاف، ودعم الوحدة الوطنية، وازالة عوامل التفرقة والتمييز، مذهبية كانت او طائفية او مناطقية او اجتماعية.

٢ ـ اصلاح نظام الخدمات العامة الاساسية، لكي يضمن المواطن الحد الادنى من حقوقه الحياتية، في السكن والعمل، والتعليم والتأهيل، والعلاج والتقاضي العادل.

٣ ـ وضع برامج عملية لحل مشكلة البطالة المتنامية، وتحديد الحد الادني لاجور العاملين، ومعاشات المتقاعدين، بما يكفل لهم العيش الكريم، ووضع نظام اعانة للعاطلين عن العمل.

دور اكبر للمرأة

٤ ـ المرأة نصف المجتمع وعنصر اساسي في تكوينه وبنائه، ولذا ينبغي ان تتاح لها الحقوق التي كفلتها الشريعة، لكي تنهض بواجباتها المشروعة، وتفعيل دورها في الشأن العام، بما ينسجم مع احكام الشريعة.

المحور الرابع:
اطلاق مبادرات اصلاحية

ولكي تطمئن الحكومة المجتمع، الى عزمها على اصلاح جدي، يجنب المخاطر المستقبلية، يرون ان تقوم ببعض المبادرات التي تعطي مؤشرات ايجابية، تقوي مشاعر الانتماء الوطني، وتشيع اجواء الثقة، وتنبيء عن العزم على معالجة الاحتقانات الداخلية، وذلك بتبني المبادرات التالية:

١ ـ اعلان عفو عام عن المعتقلين بتهم سياسية، او محاكمتهم محاكمة علنية عادلة.

٢ ـ اعادة الحقوق المادية والمعنوية لدعاة الاصلاح المهتمين بالشأن العام، كأساتذة الجامعات ورجال القضاء، واعادتهم الى اعمالهم التي طردوا منها.

٣ ـ توفير الحريات المشروعة، لكافة فئات المجتمع، ولا سيما علماؤه ومثقفوه، لمناقشة الشأن العام، في مختلف الاطر، وايقاف القيود على ابداء الرأي في الشأن العام، كالمنع من السفر، والتهديد بالسجن، او الطرد من العمل، وكتابة تعهدات بالامتناع عن ابداء الرأي، والمنع من النشر.

المحور الخامس:
دعوة الى مؤتمر وطني للحوار

ويرون ان خير ما يتوج تلك المبادرات، هو ان تدعو الحكومة الى مؤتمر وطني عام، للحوار في المشكلات الاساسية، تمثل فيه جميع المناطق والفعاليات وجميع الاطياف الثقافية والاجتماعية، على اختلاف الوانها وتوجهاتها، ويشارك فيه نخبة من ذوي الرأي، المهتمين بالمشاركة في الشأن العام، لمناقشة هذه المشكلات والتحديات. من اجل وضع اساس دستوري، لبناء الصيغة التعاقدية لدولة المؤسسات.

وختاما فاننا اذ نكرر تضامننا مع القيادة، في مواجهة الاخطار المحدقة ببلادنا، نثق في ادراكها ان مواجهة التحديات لا تتم الا باصلاح جدي، يجسد المشاركة الشعبية في القرار. والله من وراء القصد وهو الهادي الى سواء السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسماء الموقعين

بيان بأسماء الموقعين على رؤية استراتيجية للوطن ومستقبله المقدمة الى صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حفظه الله ورعاه.

محمد سعيد طيب، مستشار قانوني/ أ. د. عبد الله الحامد، استاذ جامعي سابق/ أ. د. متروك الفالح، استاذ جامعي/ نجيب الخنيزي، كاتب/ علي غرام الله الدميني، محرر مجلة النص الجديد/ سليمان الرشودي، قاض سابق ومحام/ أ. د. توفيق القصير، استاذ جامعي سابق/ محمد صلاح جمجوم، وزير سابق ورجل أعمال/ د. عبد الحميد مبارك آل شيخ مبارك، استاذ جامعي/ أحمد موسي النشمي/ أحمد علي الشخص/ د. أحمد بن عبد العزيز العويس، استاذ جامعي/ د. ابراهيم الملحم، استاذ جامعي/ د. اسماعيل ابراهيم سجيني، وكيل وزارة التخطيط سابقا/ اسحاق الشيخ يعقوب، كاتب/ د. بكر أحمد حسن، استاذ جامعي/ د. تركي حمد تركي الحمد، استاذ جامعي سابق وكاتب/ د. تيسير باقر الخنيزي، اكاديمي وكاتب/ الاستاذ جعفر محمد الشايب، كاتب ورجل أعمال/ د. جمعة حامد العنزي، استاذ جامعي/ جميل محمد علي فارسي، شيخ الجوهرجية بجدة وكاتب/ د. حسن محمد صالح البريكي، طبيب وكاتب/ حسين علي الخليوي/ د. حمد ابراهيم الصليفيح الموسى، مدير التوعية الاسلامية بوزارة المعارف سابقا/ حمد الباهلي، كاتب/ د. حمد بن عبد الرحمن الكنهل، استاذ جامعي/ حمد الناصر الحمدان، كاتب/ د. خالد الدخيل، استاذ جامعي/ خالد محمد العنيزان/ زكي الميلاد، رئيس تحرير مجلة الكلمة/ د. سرحان العتيبي، استاذ جامعي/ سليمان عبيد العنزي/ سعود عبد الرحمن الشمري/ سعد الكنهل/ أ. د. سعد عبدالله الزهراني، استاذ جامعي/ سعيد خضر الغيثي، مهندس/ د. سعود عرابي سجيني، استاذ جامعي/ سيد حسن العوامي، أديب/ صالح بن ابراهيم الصويان/ صالح محمد الخليفة/ صالح محمد الفريحي/ عابد خزندار، ناقد وكاتب/ عبد الحميد جمال حريري، عضو مجلس الشورى سابقاً/ د. عبد الخالق عبد الله آل عبد الحي، استاذ جامعي/ د. عبد الرحمن الحبيب، أكاديمي وكاتب/ عبد الرحمن العنيزان/ عبد الرحمن الحصيني/ عبد الرحمن الذكير/ عبد الرحمن الدرعان، شاعر وكاتب/ عبد الرحمن محمد الملا/ د. عبد الرحمن الشميري، استاذ جامعي/ د. عبد العزيز بن محمد الدخيل، وكيل وزارة المالية السابق/ عبد العزيز القاسم، قاض سابق ومحام/ د. عبد العزيز الصالح، مدير مستشفي تنفيذي/ عبد العزيز السنيد، كاتب/ عبد العزيز محمد الخليفة/ عبد الكريم الجيهمان، أديب وكاتب اصلاحي/ عبد العزيز محمد الخليفة/ د. عبد المحسن هلال، استاذ جامعي/ عبد المحسن حليت مسلم، شاعر وصحفي/ عبد المحسن الشيخ علي الخنيزي، كاتب/ عبد الله بن بجاد العتيبي، كاتب/ عبد الله بن محمد الناصري، محامي/ عبد الله الفريحي/ عبد الله منصور الناصر/ عبد الله علي فاران/ عبد الله حمد الحركان/ عبد الله فراج الشريف، باحث وكاتب/ عبد الله الجفري، كاتب/ عبد اللطيف بن غصاب الضويحي، كاتب وإعلامي/ عبده خال، كاتب وروائي/ د. عدنان الشخص، استاذ جامعي/ عبد الواحد أحمد المقابي/ عدنان السيد محمد العوامي، أديب وكاتب/ عقل ابراهيم الباهلي، رجل أعمال/ علي العنيزان، محاسب قانوني/ علي بافقيه، شاعر وكاتب/ علي الدغيمان السرباتي، استاذ جامعي سابق/ فايز صالح جمال، كاتب ورجل اعمال/ فهد ابراهيم المعجل، مهندس ورجل اعمال/ فيصل محمد اللزام، محاضر/ قينان الغامدي، كاتب ورئيس تحرير سابق/ كامل علي العوامي، طبيب/ محمد بن ابراهيم الأحيدب، استاذ جامعي/ محمد عبد الرزاق القشعمي، كاتب/ محمد الفايدي، صحفي وكاتب/ محمد صلاح الدين، كاتب وناشر/ محمد احمد الزهراني، رجل اعمال/ أ. د. محمد علي الهرفي، استاذ جامعي وكاتب/ محمد العلي، اديب وكاتب/ محمد محفوظ، كاتب وباحث/ مهنا عبد العزيز الحبيل، كاتب/ منيع محمد الفريحي/ منصور بكر راشد البكر، مهندس/ محمد باقر النمر، محرر مجلة الواحة/ محمد بن حمد المحيسن/ محمد العبد الله العلي/ محمد ابراهيم الصويان/ محمد عبد المحسن الذكير/ محمد ابراهيم الصبي/ منصور القطري، كاتب/ هاني ابراهيم بكر زهران، مهندس ومحام/ د. يوسف مكي، أكاديمي وكاتب/ هاشم مرتضى الحسن.

آراء ومواقف حول الوثيقة الوطنية للإصلاح

أثارت الوثيقة الوطنية للإصلاح خضة في المجتمع السعودي انعكست على وسائل الإعلام المحلية التي تناولت موضوع الإصلاح والتغيير بشيء من الحرية. وقد تبارى الكتاب السعوديون ولأول مرة في عرض أفكارهم وآرائهم من أقصى اليمين الى أقصى الشمال. بعضهم مع الإنتخابات، والاخر ضد، بعضهم مع حقوق المرأة والآخر ضد إلاّ أن تكون ضمن الضوابط الإسلامية، ومسألة "الضوابط" لا تعدو أن تكون تفسيراً دينياً محدداً (سلفياً) يختلف معه معظم المسلمين بعلمائهم ومفكريهم. بعض الكتاب رأى أن الشعب السعودي غير مهيّء للديمقراطية، والآخر قال لا بد منها لكي نتعلم، أي لا بد من خطوة نبدأ بها. البعض حيّا الأمير عبد الله على استقباله الجمع الإصلاحي، فيما رأى آخرون أن ذلك مجرد وسيلة لتمييع الإصلاح وإدخل الجناح اللبرالي ضمن الصراع القائم بين أجنحة الحكم (الجناح السديري المتحالف مع السلفية المتطرفة).

الإختلاف في التوجهات تعكسه إختلافات في العائلة المالكة نفسها، وتعكسه لعبة المصالح بين التيارات الفكرية والسياسية المختلفة في المملكة، كما تعكسه المخاوف المتباينة من نتائج الإصلاحات فيما لو حدثت (تقسيم كعكة السلطة) أو نتائجها الكارثية إن لم تحدث (عنف وانشقاقات ودعوات تقسيم).

أياً كانت الآراء، فقد أطلقت الوثيقة الوطنية صوتاً هزّ جنبات الحياة السياسية في المملكة، وحركت الراكد في الإعلام والتفكير، ووسعت هامش النقاش في القضايا الوطنية التي كانت محظورة التداول، وأدخلت فئات عديدة من الشعب في بوتقة النقاش المتزايد في الشأن السياسي. هذه الإيجابيات وإن بدت غير كافية، إلاّ أنها بداية يمكن البناء عليها، خاصة وأن شبه إجماع قد تحقق بشأن المطالب التي تضمنتها وإن اختلف المواطنون حول وسائل تحققها أو طريقة عرضها على المسؤولين على شكل (عريضة).

فيما يلي عرض لبعض المواقف والأفكار والتوجهات التي أثارتها الوثيقة الإصلاحية:

التأييد الذي حصلت عليه الوثيقة الوطنية يكاد يكون إجماعياً، لكن هناك فئات (سلفية) عارضته، لأن نصف الموقعين علمانيين والنصف الآخر روافض! ولأن أكثر الموقعين لا يصلون (من أين عرفوا ذلك؟). البعض انتقد العريضة من حيث اولوياتها، والبعض قال أنه ينقصها الميكانزم لتفعيلها. قال بعضهم بأن الوثيقة رمت الكرة في ملعب الحكومة (ولي العهد بالتحديد) وآخرون رأوا أن الوثيقة غير كافية ما لم تصبح وثيقة شعبية. هذه المقالة تحاول متابعة المواقف تجاهها من خلال رصد ما كتب عنها في الصحافة المحلية.

مرحلة جديدة

عيسى عبد الله الحليان

مع ارتفاع وتيرة الاحداث الخارجية، بدأ العد التنازلي في التعاطي مع مسألة الاصلاحات السياسية يأخذ منحنيً جديدا ويقفز الى صدارة الاحداث، فالأمير عبدالله بن عبدالعزيز قدم مبادرته المثيرة للجدل للاصلاح السياسي العربي واستقبل نخبة من المثقفين الذين تقدموا بعريضة من المطالب الاصلاحية، ويجري الحديث علانية عن حقوق الانسان في الوقت الذي يزور وفد من احدى المنظمات الدولية لحقوق الانسان المملكة علنا.. نحن إزاء مرحلة تؤذن ببدء حقبة جديدة في التعاطي مع حركة الاصلاح السياسي وتطبيع للعلاقة مع بعض المصطلحات التي بقيت ردحا طويلا من الزمن خارج اطار قاموس التداول مثل التنمية السياسية وحقوق الانسان والحريات العامة.. الخ.

ان الانسان ليعجب حقيقة عندما يتأمل جحود بعض المؤسسات السياسية التي وظفت كل طاقاتها وقدرتها على المناورة في مقاومة الانفتاح السياسي على الداخل والاستجابة لمتطلبات التغيير.. هل يعود ذلك الى جهل بحتمية الاصلاح والتغيير.. او عدم ادراك التكاليف المترتبة على بقاء الامور على ما هي عليه ام ان مرد ذلك يعود الى هاجس الخوف الفطري من التغيير الذي غالبا ما يشل القدرة على التفكير السياسي الحصيف. ورغم حجم الانكسارات والنكبات لم ندرك بعد ان هذه التحولات هي الخيار الوحيد للولوج الى آفاق من التغيير السلمي وتخفيف حدة زاوية دخوله في المدار السياسي. ان قيمة ووهج الاصلاحات يكمن في استباقها للازمات التي قد تكون من اسباب غيابها.. وان بلادنا وهي على اعتاب مرحلة جديدة فرضتها التحديات الحاضرة موعودة باصلاحات تتفق وحجم الاستحقاقات والمتغيرات وهذا ما وعد به سمو الامير عبدالله ونأمل ان يسند صياغة هذا المشروع الاصلاحي الى هيئة وطنية تضم نخبة من ابناء الوطن المخلصين يختارهم راعي هذه المبادرات لوضع الاسس وتحديد الاولويات في اطار برنامج زمني محدد وفي ضوء مصالح الامة وثوابتها العامة.

عكاظ ٢٠٠٣/٢/١٠

الإنتخابات لا تناسبنا

غازي المغلوث

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن ضرورة اتخاذ آلية الانتخابات لوصول الأعضاء لمجلس الشورى، بالذات وسائل الإعلام الخارجية المتخصصة في شأننا الداخلي، بكل تفاصيله المملة، ورغم وجاهة الموضوع وأهميته، إلا أنه فيما أعلم لم يطرح في وسائل إعلامنا بشكل صريح وجريء. ولا أعلم لماذا يتخصص الآخرون في قضايانا، ويفردون لها مساحات شاسعة من النقاش والحوار، بينما تبقى مهمشة ومقصية في وسائل إعلامنا المحلية!

وأنا أسجل ابتداء أني لست ضد الانتخابات كآلية، ولكن لا أحسب أنها مناسبة لتجربتنا الشورية، النابعة من ثقافتنا الإسلامية، فالشورى في بنيتها المعرفية كقسمة من قسمات النظام السياسي في الإسلام القائم على الوحدة والتوحيد والجماعة، لا تتحمل آلية انتخابية، ومن ثم هي تعبير عن المجتمع الأحادي، تتناقض تناقضا جذريا مع آلية الانتخابات المنبثقة من نسق ثقافي مغاير تماما، قائم على التعدد والتغاير والتعارض والتصادم، من خلال انتماءات الأفراد الأيدلوجية المختلفة، والقبول بالآخر والاعتراف به، والاحتكام معه إلى صندوق الاقتراع.

من ناحية الجدوى والغائية من آلية الانتخابات لمجلس الشورى، فهي غير مقنعة إلى حد بعيد، لأنه إذا وصل المنتخبون إلى المجلس، لن يتغير شيء، فمجلس الشورى هو جهاز استشاري، ليس سلطة تشريعية مستقلة حتى يكون للمنتخبين دور في سن القوانين والأنظمة، ومن ثم تنفذها السلطة التنفيذية، فالعلاقة ليست أفقية بين مجلس الشورى والسلطة التنفيذية، بل عمودية من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى من السلطة التنفيذية إلى مجلس الشورى إلى السلطة التنفيذية، وطالما أن صناعة ونفاذ القرار ليس له علاقة بالمجلس الشوروي، فأي فائدة من عضو منتخب لمجلس الشورى؟

نأتي الآن إلى الجانب التطبيقي، فلو فرضنا جدلا أن حدثت آلية انتخابات للأعضاء، فكيف سيكون المشهد الشوروي؟ فهل ستقذف طاحونة الانتخابات إذا اشتغلت ودارت بأعضاء أفضل من الموجودين؟ من المعلوم، أن المختارين لمجلس الشورى من أفضل الكفاءات العلمية والعملية، ومن خيرة التكنقراط في المملكة، ولا أحسب أن بالإمكان أفضل مما كان، إذن بماذا ستجود الطاحونة الانتخابية؟ ستطل علينا الولاءات الضيقة القبلية والعشائرية والأسرية والمصلحية برأسها، بعد أكثر من سبعين سنة من بناء الإنسان الذي يحمل قيم المواطنة نرجع إلى قيم ما قبل الدولة، أي ننتج تذريرا مجتمعيا من آلية انتخابية لن تقدم ولن تؤخر في حال المجلس الموقر.

الوطن ٢٠٠٣/٢/٨

الحوار الداخلي ومعارضة الإيجار

محمد عبد اللطيف آل الشيخ

ما يسمى تجاوزاً: المعارضة، وبالذات تلك التي تعيش خارج الوطن، فهي على خلاف جذري مع النظام في أوطانها، وهذا الخلاف هو خلاف وجود وبقاء، لا خلاف في الرؤى والمناهج. لذلك فالعداء بينهما عداء مستحكم، وهي أي المعارضة لا تستحي من النيل من النظام، ولا تترفع عن الإساءة إليه، ليس من منطلقات وطنية، أو حتى ايديولوجية، بقدر ما هي لأسباب انتقامية كيدية، يكتنفها التشفي، وتحركها الأحقاد، حتى وإن كان الخاسر الأول الوطن، والرابح الأخير أعداؤه.

الذي أعنيه هو كيفية إدارة هذا الاختلاف، وما هي ضوابطه، وبالتالي كيف نوظف هذا الاختلاف في الرؤى لإثراء التجربة الوطنية، بالشكل والمضمون والمنطلق الذي تكونُ فيه انعكاسات هذا الاختلاف إيجابية على الوطن، لا معولاً من معاولِ هدمه، وسبباً لانفراط عقده الاجتماعي.. ولا يفضح معارضات الخارج الانتهازية مثل التمويل.

وما من شك في أن لقاءات سمو الأمير عبدالله بالفعاليات الوطنية في المملكة، على مختلف مشاربهم، ومواقعهم الوظيفية، وفتح باب الحوار على مصراعيه معهم، تحملُ الكثير من الدلالات التي تتكئ على مرجعية ، فليس لدينا ما نخفيه، ولا أحد يُمنعُ من إبداء رأيه لأكبر مسؤول، حتى وإن كانت آراؤه تختلف مع آراء القمة السياسية، فلولا الاختلاف لما كان الحوار، ولولا الاجتهاد لما تحققت الإنجازات، والغاية مصلحة الوطن في المنطلق وفي نهاية المطاف.

ولعل آخر لقاءاته حفظه الله مع فعاليات نخبوية وطنية، ضَمّنت أفكارها الإصلاحية في رسالة إلى سموه، تحملُ الكثيرَ من الرؤى والأفكار الجديرة بالبحث والنقاش، التي قد نتفقُ معها وقد نختلف، إلا أنها سحبت البساط من تحت أقدام الانتهازيين في الخارج، وعرتهم، وفضحت نواياهم، وكشفت ادعاءاتهم، الأمر الذي فوتَ الفرصة على من يمولهم، ويبرزهم، ويلمع صورهم، ويتكئ عليهم، بهدف الإساءة للمملكة، من تحقيق أغراضه في النيل من البلاد ونظامها ورموزها، لهذا فليسَ لديّ أدنى شك في أن الرابح الأول والأخير من هذه الممارسات الحوارية والحضارية هو الوطن نفسه، أما الخاسر الأخير فهم أعداء هذا الوطن أولاً، ثم أولئك الانتهازيون الذين تنقلوا بين أعداء البلاد طلباً للعون والمساعدة، واستجداءً للتمويل، مقابل البقاء لتحقيق أغراضهم حتى ولو على حساب بلادهم.

الجزيرة ٢٠٠٣/٢/٨

استغلال ضعف الحكومة وأزمتها

علي سعد الموسى

أصابتني الدهشة وأنا أشاهد سعوديين من منظومتين فكريتين متباينتين يرحبون بالمشاركة في برنامج الجزيرة "الشهير" يستعرضون أكثر من رأي حول وثيقة الإصلاح التي تقدمت بها قائمة ثقافية سعودية للهرم السياسي. أنا أولاً لست في صف أولئك الذين يركضون خلف الفضائيات العربية أو الصحف المعادية لنظامنا السياسي والاجتماعي والديني كلما وقعوا بياناً أو مهروا بأسمائهم أو بأسماء غيرهم وثيقة للتطوير والإصلاح. لست مع الذين يتهافتون على نشر غسيلنا في هذه الظروف بالذات فوق أسطح الجيران ويسعون لإملاء الهوامش والشروحات على مسامع الشامتين واللاقطين في ذات الوقت الذي يفتح فيه الرجل الثاني هنا باب مكتبه وقلبه للموقعين، يستمع للمطالب ويؤكد فوقها أنها مطالبه. أنا هنا لا أزايد على وطنية أحد ولا أدعي موقفاً أو موقعاً مختلفاً. أنا معهم جميعاً في الأهداف والمحتوى وأنا ضدهم علنا في الآلية وإعلام الطنطنة.

هل كان الإعلام هو الهدف من هذه البيانات والمطالبات حتى يهرب موقعوها إلى كل الفضائيات وأوراق الصحف الصفراء؟ هل الهدف منها أن يسمعها المشاهد والقارئ العربي في الرباط وبغداد وتورنتو وهل كان الإصلاح والتطوير هدفاً أسمى من المزايدة والتشهير؟ أنا ثانيا ضد سياسة لي الذراع في كل مرحلة عصبية يمر بها هذا البلد برموزه واجتماعياته. في عام ١٩٩١ أصدر جملة من الموقعين مذكرة للنصيحة وصلت إلي من يدي مهاجر عربي كان يسابق الوقت في شارع "لندني" ليوزعها بالمجان وبأكبر قدر ممكن. اليوم وقبل أيام قليلة من حرب "مكررة" بين نفس الأسماء والرموز نكرر ذات التجربة استغلالاً لموقف "متأزم" ونمشي جميعاً في ذات الظروف والملابسات. نلتقط، مع الأسف، إشارة أمريكية خادعة دون أن نعلم أن أهدافها ليست بأكثر من سحب الغطاء المناسب لتجعل لحربها القادمة مشروعيتها في أذهان الشعوب حينما تدغدغها بالإصلاح والتطوير. أنا مع الإصلاح والمطالبة به، مع مثل هذه الوثيقة بل مثلها تماماً، مؤيداً لكل جملها وكلماتها ومدركاً أنها تنبع من روح وطنية صافية مسؤولة. لكنني لا أريدها وهي تسعى نحو "الإعلام" لتكشف الهدف ولست معها إذا ما تجاوزت أي ورقة فيها حدود هذا الوطن ولست أظنها تبقى في دائرة "الإصلاح" حينما تكون هدفاً لكل طواحين الفضاء وأوراقه ومحطاته. لست معها إذا لم تصدر إلا عشية حرب أمريكية نحن أحوج فيها ما نكون إلى وحدة الصف الداخلي.

الوطن ٢٠٠٣/٢/٩

الإصلاح في السعودية.. حديث ذو شجون

عبد الرحمن اللاحم

الحديث عن (الإصلاحات) في السعودية حديث قديم وهم ظل يشغل المخلصين من أبناء هذا البلد من الكتاب والمثقفين طوال العقود الماضية، إلا أن بعضهم ومع تقادم الزمن أنس بالسكوت والاحتساب بالسر والدعاء بظهر الغيب، ووجد آخرون في فضاء الإنترنت سلوتهم وآخرون طلقوا القضية برمتها، وأصبحت جهودهم منصبة على شرعنة الأوضاع السائدة وخلق التبريرات الفقهية لها. وعند استقراء تاريخ المشاريع الإصلاحية في السعودية نجد أنها اتسمت في أغلب صورها بالطابع (الأيديولوجي) الضيق الذي اختزل الإشكاليات الوطنية بمجرد مطالبات دينية وخدمية دون الالتفات إلى إصلاحات أكثر واقعية.. لذا ظلت تلك المحاولات شيئاً من التاريخ وتحولت إلى مجرد نياشين يزين الكثير من الرفاق بها سيرته الذاتية بأنه وقع يوماً على مذكرة هنا أو هناك.

عاد الحديث عن (المطالبات الإصلاحية) إلى السطح بعد استقبال الأمير عبد الله مجموعة من المثقفين السعوديين الذي سلموه وثيقة مبادرة لإصلاح "البيت الوطني" شملت عدة محاور رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعية غطت معظم الإشكاليات الوطنية برؤية عصرية رزينة، ولعل الأبرز في تلك الوثيقة - إضافة إلى تنوع الخارطة الفكرية للموقعين عليها - أنها أكدت على الثوابت الدينية والسياسية للدولة، واعتبارها سقفاً لطموح الإصلاح السياسي بحيث لا يجوز المساس بها أو المساومة حولها وهو الأمر الذي أعطى لتلك الوثيقة زخماً وطنياً وأكد على واقعية الموقعين عليها.

كنا ننتظر مثل تلك المبادرة في وقت مبكر وذلك في ظل تنامي الكثير من التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية التي نواجهها، إلا أن ذلك التباطؤ في تناول مثل تلك المشاريع الإصلاحية يأتي في سياق تباطؤ نخبنا المثقفة عن ممارسة دورهم الحقيقي في دفع عجلة التحديث السياسي وتخلصهم من عقدة (السقف الأعلى) التي ما زالت تلازم كثيراً من الأقلام الوطنية الفاعلة. إن مبادرة الإصلاح الجديدة تأتي في ظل تنامي الحراك الديمقراطي في المجموعة الخليجية التي تعد المملكة القطب الأكبر فيها، كما أن النظم الخليجية نفسها شهدت جملة من التطورات السياسية الهامة التي تصب في اتجاه تدعيم قضايا المشاركة السياسية وتجربة الانفتاح الديمقراطي.

ويعتبر نجاح التجربة الديمقراطية بنسختها الخليجية رداً عملياً على المشككين في مدى ملاءمة استيراد التجربة ذاتها من الدول الخليجية المجاورة وذلك للتشابه وقل إن شئت التوافق بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث البنية السياسية والطبيعة الاجتماعية وحضور "القبيلة".. هذا بالإضافة إلى الموروث الثقافي المشترك والأوضاع الاقتصادية المتقاربة.

إلا أن أية خطوات إصلاحية جادة لن يكتب لها النجاح ما لم يكن لها دعم شعبي فاعل وهذا لن يتأتى إلا بعد تهيئة البنية الأساسية للتنمية السياسية من خلال إقامة مؤسسات المجتمع المدني وإقامة الجمعيات والتنظيمات والنقابات المهنية لأن مثل تلك المنظومات المدنية ستساهم بشكل كبير في ترسيخ الثقافة السياسية وإدارة الصراعات الفكرية بطرق سلمية وتعميق قيم العمل السياسي "الشعبي"، إضافة إلى أن خلق مثل تلك المؤسسات المدنية سيعمل على تحصين الدولة ضد الممارسات الفردية غير المنظمة.

الوطن ٢٠٠٣/٢/٤

هل نضجت قدرات الوعي العام؟

ناصر الصرامي

قد يبدو السؤال يحمل ملامح دفاع او معادة للديمقراطية بممارستها الشاملة، لكن سأعيد صيغة السؤال في هذا الحوار: في ظل تداعيات الإصلاح الراهنة، وفي ظل توجهات مشجعة بارزة ورسمية للسير في طريق التحديث والتطوير والمشاركة والتعددية، هل نحن مؤهلون لانتخابات تسمح لنا اختيار مجلس الشورى والمناطق مثلا؟ لدينا توجه مهم وجديد للانفتاح والمشاركة، بل مثل هذه التوجهات هي مطلب، لكن ما تفعله الانترنت ورسائل الإصلاح وضغوطهما، هو من نوع يتجاوز (أحيانا وبحماس) حدود الواقع والمنطق، إلى ملامسات المشاعر والأحلام والأمنيات الجديدة! دعوات لتغييب الواقع وتشريحه، وتلغي البعد الاجتماعي والقبلي في مجتمعنا المحلي.

ما هي ثقافتنا الديمقراطية، ما هو رصيدنا من هذه الثقافة المغيبة عن حياتنا اليومية في البيت والحارة والمسجد ومكان العمل وحتى في الأسواق؟ حيث لا يتوفر لنا الحد الأدنى من هذه الممارسة الحضارية، فالانتخابات هي مرحلة ممارسة متقدمة في الوعي الديمقراطي، ومحاولة القفز على هذه الحقائق والواقع، هو مركز خطر على الوحدة والأمن، وخلق مراكز قوى لا يمكن ان تكون حضارية في ظل غياب وعي ديمقراطي او خبرة في هذا المضمار ولو في الحدود الدنيا في حياتنا اليومية؟

فهل يعقل أن نطالب بانتخاب مجلس الشورى مثلا؟! الإجابة بنعم هي مجازفة خطرة لتجاوز مراحل الوعي والتجربة المفترضة، والإجابة بلا قطعية هي تهور وغلق لكل أبواب الأمل والمستقبل والتغير. الإجابة الأكثر واقعية وصدقاً تقع في مرحلة وسط (قد) تأخذ سنوات من العمل وفتح النوافذ لصقل خبرات وخلق وعي. في حالة مجلس الشورى، وقبل الانتخاب سيبقى الأهم ومرحليا حاجة مجلس الشورى إلى صلاحيات أوسع لمواصلة أعماله كجهاز تشريعي واستشاري مؤثر في البلاد. إضافة الى إعلان مشروعية قيام مؤسسات المجتمع المدني كالنوادي والجمعيات والنقابات المهنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لتقوم بدورها في تشجيع ذوي الخبرة والرأي للإسهام في تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

الرياض ٢٠٠٣/٢/٣

هل نحن على وشك البدء بنهج إصلاحي جديد؟

عبدالله ناصر الفوزان

المشهد الذي عرضته قناتنا الأولى ضمن نشرة الأخبار ليلة الخميس قبل الماضي لمجموعة من المثقفين السعوديين في مجلس صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز وعلمنا فيما بعد أنه كان يناقش معهم مضامين رؤية إصلاحية كانوا قدموها لسموه.. هذا المشهد إذا وضعناه في إطار تلك المبادرة التي قدمتها المملكة إلى لجنة المتابعة العربية لعرضها على القمة العربية والتي تتضمن الأخذ بعدة خطوات لإصلاح الوضع العربي من أهمها (الإصلاح الذاتي وتطوير المشاركة السياسية) فإن ذلك يفصح عن رغبة القيادة في المملكة في الأخذ بنهج إصلاحي جديد من أبرز ملامحه تطوير المشاركة السياسية في المملكة. وهذا الاستنتاج لا يقوم فقط على الربط بين تلك المبادرة واستقبال صاحب السمو ولي العهد لمجموعة المثقفين ومناقشة رؤيتهم الإصلاحية بتلك الروح الطيبة، ولكن يقوم أيضاً على افتراض أن القيادة السعودية وهي تقدم مبادرتها الإصلاحية لا بد من أن تكون هي السباقة للأخذ بها والعمل بما جاء فيها.

ومن الواضح إذن استنتاجاً من كل ذلك أن القيادة في المملكة قد عزمت على الأخذ بذلك النهج الإصلاحي الجديد.. وهذا أمر واضح في رأيي أما غير الواضح فهو تفاصيل الكيفية التي سيكون عليها النهج الإصلاحي المرتقب وبرامجه الزمنية. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار أن المشاركة السياسية تعني ببساطة إتاحة الفرصة للمواطنين بكل فئاتهم للمشاركة في إدارة شؤونهم الداخلية والخارجية عن طريق ممثليهم، فإنه يمكن القول إن من أساسيات تطوير المشاركة السياسية تغيير أسلوب تشكيل المجالس المختلفة وفلسفة مقاصدها بحيث يصبح الرأي في تلك المجالس منبثقاً عن رغبات الناس واحتياجاتهم وآرائهم بشكل مباشر عن طريق ممثليهم وبالتالي فإن هذا يقتضي تغيير أسلوب تشكيل تلك المجالس من أسلوب التعيين إلى أسلوب الانتخاب.

فهل سيتم الأخذ بطريقة متدرجة تبدأ أولاً بإعادة أسلوب الانتخاب ويتم الانتقال بعد ذلك إلى مجالس للبلديات قد يتم تكوينها، ثم إلى مجالس المناطق وغيرها من المجالس الأخرى بحيث تنتهي تلك العملية المتدرجة بتطوير مجلس الشورى في دوره وطريقة تشكيله بحيث يشكل بالانتخاب ويصبح صاحب الصلاحية في الأمور التشريعية التي نسميها الآن (تنظيمية). أم يتم تنفيذ تطوير المشاركة السياسية بطريقة عكسية بحيث يُبدأ بالهدف الكبير ليسهل بعد ذلك تحقيق بقية الخطوات في زمن قياسي، أم يوضع برنامج زمني دقيق وصارم يضمن تحقيق التطوير المقصود للمشاركة السياسية في زمن محدد، ويضمن كذلك تحقيق خطوات الإصلاح الأخرى في زمن يتم تحديد بدايته ونهايته؟

الوطن ٢٠٠٣/٢/٣

شروط الإصلاح متوافرة

حمد الباهلي

مثلّ اللقاء الذي تم بين سمو ولي العهد ومجموعة من المثقفين والاكاديميين والكوادر العلمية نقلة نوعية على طريق رسم معالم الاصلاح الذي اصبح ضرورة لتأهيل وتفعيل النهج الذي طالما نادى به سمو ولي العهد لمواجهة التحديات الداخلية والاقليمية والعالمية. لقد كانت وجهات النظر المتبادلة في اللقاء الذي تم في مكتب سموه بمثابة بلورة لما ورد في دعوته الاخيرة لاصلاح الوضع العربي من خلال الاصلاح الاقتصادي وتوسيع المشاركة السياسية.

كيف يتحقق الاصلاح؟ في عملية الاصلاح المجتمعي في اي بلد لا بد من توافر عدد من العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية او العوامل الداخلية وهي الاساس، والعوامل الخارجية، وبقدر ما تكون هذه العوامل متقدمة ولا نقول ناضجة بقدر ما تتعزز فرص الاصلاح الداخلي.. وفي عملية معقدة مثل عملية تطور المجتمع نحو الافضل يمكن لذوي العلاقة في عملية الاصلاح النظر الى هذه العوامل من زوايا متعددة وفقا لمصالحهم وقيمهم ومثلهم، وبالرغم من وضوح مصلحة اطراف العلاقة وهم الادارة السياسية والناس والبلد في مشروع الاصلاح الا ان ضخامة المشروع وتعقيده يمكن ان تدفع البعض باتجاه رؤية متكاملة منحازة قد ترتدي منطقا شكليا يعرقل المشروع بينما يرى البعض في هذه الرؤية بالذات سببا مقنعا لرسم تصور آخر يأخذ بمصلحة كافة الاطراف عبر تنازلات متبادلة تفرضها ظروف المرحلة وتهديداتها للجميع.

ان المعطيات الواقعية لاوضاعنا ئة هي التي دفعت الامير عبدالله لاصدار نداءاته المتكررة لضرورة الشفافية وما تقتضيه من اصلاح وهي التي دفعت العديد ممن يهتمون بالشأن العام لتفعيل مبادرته والاستجابة لدعوته الكريمة والواعية لتدارس الوضع. ان عوامل المباشرة في مشروع الاصلاح والانخراط في العصر قد لا تكون واضحة كل الوضوح لكن ضرورتها معترف بها من الجميع. لقد استشعرت القيادة السياسية بحسها الوطني هذه الضرورة وعبر عدد من افراد الشعب من مختلف الاطياف عن استعدادهم للانخراط في المشروع الذي يأتي ضمن ظروف خارجية مواتية. اليوم يمكن القول ان ثالوث البناء : عقلية القيادة السياسية ممثلة في الامير عبدالله، ورموز قوى المجتمع الحية، والطرف الدولي قد قطعوا العهد على العمل سويا عبر تطوير الثوابت وليس الانقلاب عليها وذلك عبر معيار المصلحة العامة.

اليوم ٢٠٠٣/٢/٦

مستقبل الإصلاح في ضوء المبادرة

د. عبدالله بن موسى الطاير

استقبال الأمير عبد الله لمجموعة من المثقفين السعوديين الذين قدموا أفكارهم للإصلاح المستقبلي هو خطوة تصب في اتجاه تفعيل مبادرته العربية، والذين حملوا الأفكار من خلال "الرؤية" هم مواطنون.. والاستماع لهم ومحاورتهم لا شك أنه قرار سياسي حكيم، فالمواطن الذي يشعر بأن لديه شيئا يقوله لخير وطنه ثم لا يجد أذنا مخلصة تسمعه يصاب بالإحباط ويجد من أعداء هذه البلاد ألف أذن تسمعه، ليس بهدف الإصلاح وإنما بهدف زعزعة أمن البلاد وإثارة القلاقل والمشكلات وإشاعة جو من عدم الاستقرار. والأمثلة كثيرة وكثيرة جدا إذا ما نظرنا في أحوال من يسمون أنفسهم بالمعارضين في الخارج، والذين بدأ بعضهم بأفكار بسيطة لم تحظ باهتمام كاف فما كان منهم إلا أن ارتموا في حضن من يرد ببلادنا سوءا.

إنني أحيي خطوة الأمير عبد الله التي فتح من خلالها قلبه وعقله لسماع فئة من مواطنيه لديهم أفكاراً محددة قد تكون جميعها مقبولة، وقد يكون للبعض عليها ملحوظات مشروعة، ولكن بمواصلة الحوار ومداومة التواصل تتطور الأفكار وتصبح قابلة للتطبيق. فالسعودية وطن لكل أبنائه مهما اختلفت طبقاتهم ومسؤولياتهم ومناطقهم وأصولهم ومذاهبهم. علينا أن نجعل هذه حقيقة لا تناقش، ثم بعد ذلك نطرح آمالنا وتطلعاتنا ورؤيتنا المستقبلية لبلادنا.

المدينة ٢٠٠٣/٢/٦

ثقافة الإصلاح .. في زمن الأزمات

وائل مرزا

إن ثقافة الإصلاح تتشكّلُ وتنمو من أحد مدخلين، مدخل المبادئ والمُثُل، ومدخل الحسابات المادية البحتة. إن وجود المدخلين كليهما مطلوبٌ لإطلاق تلك الثقافة ورعاية تطوّرها. إن مداخل الشعور بأهمية وجود تلك الثقافة وبضرورة تجذيرها في وعي المجتمع، يمكن أن تتنوّعَ بتنوُّعِ هذه الشرائح، ولكن جميع المداخل يجب أن تؤدي في النهاية إلى رُواقٍ واحدٍ مشترك، هو رواق ثقافة الإصلاح.

إذا عدنا إلى مدخل الحسابات، فإننا نجد أن توافر حدٍ أدنى منها عند أصحابها، يمكن أن يكون بذاته ضماناً آخر للشعور بأهمية نشر وتبنّي ثقافة الإصلاح، بشرط أن تكون تلك الحسابات دقيقةً أيضاً في حدِّها الأدنى. بمعنى أن يكون فيها شيءٌ من بُعد النظر والرؤية الاستراتيجية، وأن تتوافر فيها القدرة على الموازنة بين المصالح العاجلة والآجلة، والقدرة على التمييز بين الممكن وغير الممكن، والقدرة على إدراك حجم وطبيعة التغيير الذي نعيشهُ ويعيشهُ العالم من حولنا، وهو تغييرٌ يُمثّلُ الإطار العام الذي تتفاعل في داخله جميع تلك العناصر.

تشيع ثقافة الإصلاح من هذا المدخل أو ذاك، ويُصبح ممكناً معها ومن خلالها التأكيدُ على ضبط كثيرٍ من الأنانيات الخاصة ومن الجموح الشخصي، وعلى النظر إلى المصلحة الفردية من خلال المصلحة العامة، وعلى نقد الذات قبل نقد الآخر، وعلى بناء حدٍ أدنى من الثقة بين مختلف الشرائح، وعلى رفع مستوى الشعور بالمسؤولية العامة، وعلى إدراك حقيقة المصير المُشترك، وغير هذا من عناصر تلك الثقافة. وإذا كان طبيعياً أن هذه العملية يجب أن تصاحب أيّة محاولة إصلاح جدّية، بل وتكون الخطوة الأولى فيها، فإن من نافلة القَول إنّ تحقيق هذه العناصر لا يتمُّ من خلال رفع الشعارات أو من خلال مجرد الكلام فيها وحولها، وإنما الأمر بحاجة إلى مواقف وسياسات وقرارات ومبادرات، من الطبيعي أن تستصحب التدريج والتوازن في الأولويات، ولكنها يجب أن تكون في النهاية عمليةً محسوسةً على أرض الواقع .. والأهم من ذلك أن تكون صادرةً عن جميع الأطراف، وملموسةً الأثر من قبلهم جميعاً. لأن إلقاء تَبِعةِ تشكيل وتجذير ثقافة الإصلاح على طرفٍ دون آخر يعني دقَّ المسمار الأول في نعشها منذ لحظة الولادة.

الوطن ٢٠٠٣/٢/١٤

"نعم" للاصلاحات و"لا" للتغيير

رأي عكاظ

هل نحن في هذه البلاد ضد (الاصلاح)؟! أو على الاصح.. هل هناك من لا رغبة له في تحقيق المزيد من الاصلاحات .. ولاسيما في القيادة أو من أهل الحل والعقد في المملكة العربية السعودية؟!

نسأل ونحن نلاحظ ان الحديث قد كثر هذه الأيام.. عن ضرورة ادخال اصلاحات جذرية في النظام العام ببعض دول المنطقة وفي المملكة بصورة اكثر تحديدا.. وكما تعودنا في ظل العديد من الاحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة فإن وتيرة هذا الخطاب الاعلامي تتصاعد بصورة تدعو للتعجب والاستغراب.. وكأن الاصلاح الذي يتحدثون عنه غير ممكن التحقيق الا تحت وطأة الضغوط والابتزاز بكل صوره والوانه.

ومنذ البداية، فإنه لابد وان نؤكد على الحقائق التالية:

ثانيا: ان الاصلاح الذي ندرك اهميته وضرورة تحقيقه يعالج الأخطاء وأوجه القصور والنقص بشجاعة كافية ولن يتوقف عند حد مادام ان في ذلك مصلحة عليا للوطن ومكسبا جديدا لكل مواطن، وعلينا ان نتحمل جميعا مسؤولية تحقيق هذه الاصلاحات وترجمتها الى فعل يومي يتعاون عليه الجميع ويحاسب على عدم تطبيقه كل من يحاول الحدّ منه او عرقلته بكل شدة أو حتى استغلاله.

ثالثا: ان مجالات الاصلاح التي يجري الحديث عنها ان على مستوى السلطة التشريعية أو القضائية أو التنفيذية إنما تأخذ في حسابها كل معطيات الخير لهذا البلد من توسيع لقاعدة المشاركة .. وحرية الكلمة وتحقيق المزيد من العدالة ومحاسبة من يقصرون أو يستغلون أو يبتزون الوطن وأهله.. وبالتالي فإن المستقبل القريب سيشهد كل ذلك بعد أن قطعت الدولة أشواطا بعيدة استغرقت بضع سنوات من الدراسة المتعمقة وتشكلت لديها رؤية اوضح سيكون لها مردودها الايجابي على المديين القريب والبعيد.

رابعاً: ان الحديث المتكرر عن الثوابت، والتصميم على عدم التفريط فيها يؤكد حرص هذه البلاد على ان لا ترتهن اصلاحاتنا لما يثار ويقال وإنما لما تفرضه مراجعتنا الشاملة وفصلنا بين اصول لا يمكن المساس بها وبين فروع واجتهادات سيطالها الاصلاح بكل تأكيد.

نحن نفهم الاصلاح على انه بناء. والفارق كبير بين مفهوم الاصلاح وبين دعوى التغيير الذي يرقى الى مستوى الهدم والنسف لكل قواعد واسس المجتمعات ورواسيها.. وهو ما يتحدثون عنه.. ويريدونه. ونحن في هذه البلاد وان كنا مع كل اصلاح.. الا أننا لم ولن نكون مع اي شكل من اشكال التدمير لبلادنا ومستقبلنا وركائز وجودنا.

عكاظ ٢٠٠٣/٢/١٣

بعد وثيقة الإصلاحيين.. هل ثمة خطاب إسلامي جديد محليا؟

غازي المغلوث

مطالب الإصلاحيين التي اطلع عليها سمو ولي العهد، خرقت سقف مطالب الخطاب الإسلامي بجميع فصائله وأطيافه، وتجاوزت الطرح الصحوي بمراحل، فلأول مرة يتحدث خطاب إسلامي محليا، عن تنظيمات للدولة المعاصرة، من خلال ترتيبها والفصل بينها حتى لا يحصل التداخل، ورفع سقف الحريات، وجدولة المشكلات التي تواجهها الدولة من البطالة والدين العام، والتعليم، ومحاربة الفساد، والعدالة الاجتماعية.. وما إلى ذلك، وعمل برنامج وطني لحلها، وتعزيز المشاركة السياسية، والجميل في الأمر أنها تساوقت مع المبادرة السعودية لمؤتمر قمة الدول العربية القادم، والتي تضمنت بعض مطالب الإصلاحيين. اللافت في النظر في مطالب الإصلاحيين أنها جاءت من فصيل، وأسماء معروفة بتوجهها الإسلامي منذ سنوات طويلة، ولا يعسر علينا أن نتفهم طبيعة التطور الفكري الذي طرأ على الخطاب الإسلامي محليا من خلال هذه الوثيقة، حيث انعتق من ربقة المطالبات الدينية السابقة والاقتصار عليها، وأكد على الاهتمام بالشأن العام، وليس من شك أنها نقلة كبيرة في انفتاح الخطاب الإسلامي المحلي على الآخر، والاستفادة من الآليات والأدوات والتنظيمات المتعلقة بالدولة المعاصرة، فهل هذا الطرح يعد إيذانا بتشكل خطاب إسلامي جديد على الساحة المحلية؟

الراصد للحراك الفكري محليا منذ منتصف التسعينات يجد أن الكتابات الإسلامية الفكرية المحلية خصوصا بعدما تراجع الخطاب الصحوي، بدأت تضرب على وتر التجديد والإصلاح، وإعادة قراءة الإسلام قراءة منفتحة متصالحة مع الآخر والعصر والعالم، والنظر إلى التراث والتاريخ والواقع بعيون نقدية ليست استلابية. ويكاد يتبدى للراصد لهذه الظاهرة، أنها كل يوم تزداد وتكبر وينظر لها كثير من المثقفين وطلبة العلم، وتأكدت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حتى وجدنا كثيرا من تصريحات العلماء تتلاقى مع هذا التوجه، والجميع يتحدث عن تدشين خطاب إسلامي متعقل معتدل منفتح وسطي، ينطلق من كونه جزءا من العالم، متصالحا معه، ليس خصما أو عدوا له، ولا يصعب علينا الحكم على أن هذا الخطاب الإسلامي هو حصان طروادة بالنسبة للمستقبل، والرهان عليه، أما بقية الرؤى والتوجهات فسيكون لها حضور على الهامش، وستغدو نوعا من الهجرة إلى المستحيل.

أما التيار الليبرالي في هذه الوثيقة فقد خطا خطوة مهمة في تحقيق قواسم مشتركة على الثوابت، بتأكيده على كون الشريعة الإسلامية هي الحاكمة، والمرجعية العليا، ومن ثم اقترب أكثر فأكثر إلى المجتمع، وابتعد عن النخبوية والصفوية التي تتسم بها التيارات الليبرالية في العالم العربي، ومارس الديمقراطية على نحو واسع. ولا نبالغ إذا قلنا إن وثيقة الإصلاحيين السعودية، هي برنامج عمل وطني، قلما يحدث في عالمنا العربي والإسلامي، فالملاحظ أن القواسم المشتركة (المطالبية) بين الموقعين من الفرقاء على خارطة الثقافة السعودية عالية جدا، وهذا قلما يحصل من ألوان الطيف الفكري والسياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، والمتفقات عليها في وثيقة الإصلاحيين أيضا سقفها عال جدا. ولا مراء أن القيادة السياسية قد تفهمت ذلك كله، وتعاملت معه بشفافية عالية، لكن تبقى قضية الآليات حتى الآن غير واضحة، والفترة الزمنية التي تستلزمها عملية التغيير والإصلاح مبهمة، وأيضا نقطة البدء في المطالب مجهولة، وهل ستكون تدريجية أم إسقاطية، هل تسبقها حملة إعلامية وتثقيفية، أم ستطرح بطريقة إجرائية، هذه التساؤلات تساور كل المثقفين والنخب الفكرية، حتى رجل الشارع البسيط.

الوطن ٢٠٠٣/٢/١٥

مؤشرات إصلاح جديدة في السعودية

تركي الحمد

مؤشرات كثيرة توحي بأن السعودية مقبلة على قفزة نوعية كبيرة في إعادة تشكيل مؤسساتها السياسية الداخلية، وبناء مؤسسات جديدة كانت تبدو صعبة التصور في عهود سابقة. لقد تغير الزمان، ومن شاء ان يحترمه الزمان، فعليه احترام الزمان: قاعدة ذهبية ينساها الكثيرون. ليس مهما ما هو الدافع الى هذه القفزة المنتظرة، او لماذا يمكن ان يحدث هذا في السعودية اليوم ولم يكن ممكنا بالأمس، او هل ان الدافع خارجي بحت او داخلي بحت او مزيج من الاثنين، بقدر ما ان المهم هو ان هنالك اليوم حراكا في الداخل السياسي السعودي، يستجيب لحراك اجتماعي تم تجاهله كثيراً في ايام سابقة. ولكن ان تصل متأخرا خير من ان لا تصل على الاطلاق، وهذا هو المهم. من هذه المؤشرات المتحدث عنها هذه الشفافية والانفتاح في طرح كثير من المسؤولين الكبار في الدولة، حيث يتحدثون اليوم عن امور كانت من المحظورات او الاسرار فيما مضى، ومنها الاعتراف بأن هنالك اخطاء مورست، وهل هناك من لا يخطىء؟ ومنها ان هنالك اموراً كان يجب ان تتم في وقت معين، ولكنها لم تتم. ومن هذه المؤشرات ايضاً، فتح الحدود السعودية بشكل يكاد يكون كاملاً امام تلك المنظمات والهيئات التي كانت السعودية تشكل لها لغزاً عصياً على الفهم، مثل منظمات حقوق الانسان وغيرها. ولكن اهم مؤشرين في هذا المجال، هما وثيقة «الرؤية لحاضر الوطن ومستقبله»، التي قدمت لولي العهد السعودي، والفتوى الصادرة عن هيئة كبار العلماء في عدم جواز تكفير الاخر المسلم المخالف لمجرد أنه مخالف، او استخدام العنف ضد الآخر غير المسلم. ففي قراءة هذين المؤشرين، يمكن الخروج بخلاصة مؤداها ان السعودية مقبلة على نوع من ثورة بيضاء، إن صح الوصف، في مجال مأسسة الدولة والمجتمع من ناحية، واطلاق الحريات العامة من ناحية ثانية، في حركة يمكن وصفها بإعادة تأسيس جديدة، بدون ان تكون هنالك مبالغة في مثل هذا الوصف.

فالحفاوة التي استقبل بها الامير عبد الله بعضا ممن وقع وثيقة الاصلاح الاخيرة، والشفافية التي احاطت باللقاء، تدل على ان أمر الاصلاح، لم يكن غائباً تماماً عن ذهن صانع القرار السعودي، وخاصة في ظروف ما بعد سبتمبر. فمما قاله الامير لمن التقى بهم هو ان ما ذكروه ووقعوا عليه في الوثيقة انما يعبر عن قناعته الشخصية وبالتالي هو متفق مع الموقعين في ان ما ورد في الوثيقة هو الحد الأدنى المطلوب من اصلاحات هي ضرورية لاستمرار واستكمال كيان الدولة الحديثة في السعودية، قبل ان يكون مطلباً لهذه الفئة او تلك من المواطنين. يحاول البعض، في بعض وسائل الاعلام، التقليل من شأن الوثيقة وما ورد فيها، ومن شأن النية السعودية في الاصلاح، إما بالقول انها نتيجة ضغوط خارجية، او حتى تدبير خارجي بشكل او بآخر، أو انها في النهاية ستقبع في احد ادراج مكتب الأمير، ولن يكون لها من الفاعلية والتنفيذ اي نصيب. كما ان البعض يرى ان ما فعله الامير من دعوة عاجلة لموقعي الوثيقة لمقابلته، انما هو نوع من «مكر سياسي»، الغرض منه استيعاب هؤلاء الداعين الى الاصلاح وتخديرهم بمعسول الكلام، والا فإن الأمر سيبقى كما كان من قبل ومن بعد. افتراضات وتأملات، وحتى تشكيكات، ليس من الضروري ان تكون مدعومة بالحقائق والوقائع. فالأمير عبد الله، والقيادة السعودية عموماً، ليسوا مضطرين الى المداهنة او المراوغة في مثل هذه الامور، وكان بالامكان التعامل مع الوثيقة وموقعيها بصورة اخرى، اقلها تجاهل المطالب، ولكن ذلك لم يحدث. هل ان الظروف غير الظروف، وبالتالي لا يمكن اليوم ممارسة ذات السياسة التي كانت ممارسة بالأمس؟ ربما. هل ان المجتمع وصل الى درجة احتقان معينة بحيث انه لم يعد من الحكمة تجاهل حراكه، وخاصة في مثل هذه الظروف الدولية المحيطة؟ ربما ايضا.

ولكن ما ليس «ربما» هو ان هنالك قناعة بضرورة التغيير، ان لم يكن من اجل المواطن والمجتمع، فعلى الاقل من اجل استمرار كيان الدولة ذاته وتجديد حيويته، وعبد الله بن عبد العزيز رجل دولة في المقام الأول والاخير، بعيداً عن قراءة النوايا وخفايا الصدور. والمهم في هذه الوثيقة، بما يفرقها عن مذكرة النصيحة التي قدمت خلال ازمة الغزو العراقي للكويت، هو ان «المذكرة» كانت تشكل تكريساً لتلك التقليدية، من خلال اتهام الدولة بكونها ذات اتجاه حداثي وتحديثي اكثر من اللازم، فيما ان «الوثيقة» على النقيض من ذلك، اذ تؤكد ان الحداثة والتحديث، وخاصة في المجال السياسي والحقوقي، هو أقل من اللازم، وهنا تلتقي مصلحة الدولة في مثل الظروف المعيشة مع بنود تلك الوثيقة، ومن هنا تنبع اهميتها.

الشرق الأوسط

قليل من التعقل

خليل الفزيع

من المؤسف ان يقدم مواطن على تشويه سمعة وطنه. ومن المؤسف جدا ان ينتهز مواطن الظروف الحرجة ليلبس ثوبا على غير قياسه متباهيا بعد ان طبع على ثوبه ذاك شعارات فضفاضة مدعيا الغيرة على الوطن وهو الذي يسيء له اكثر من غيره، أو كأن بقية المواطنين لا يستحقون هذا الشرف الذي يدعيه، وهو شرف المواطنة، ومن المؤسف جداً جدا ان ينجرف ذلك المواطن وراء إغراءات الفضائيات المعروفة بمواقفها السلبية تجاه وطنه، ليدعي انه رائد الاصلاح، وقائد كتيبة (المصلحين) وكأن الاصلاح لا يتم إلا بالتشهير، وتشويه سمعة الوطن بدعوى المطالبة بحقوق الانسان التي تنتهك على رؤوس الاشهاد على أيدي من يزعمون محاربة الارهاب ثم يمارسونه بأبشع الصور وأكثر الوسائل فتكا وتدميرا.

لا أحد يدفن رأسه في الرمال، ولا أحد يتجاهل الأخطاء إن وجدت، ولا أحد ينكر المطالبة بالاصلاح وهو هدف تضعه الدولة في قائمة أولوياتها، مع أن الاصلاح لن يتحقق ما لم يساهم المواطن في صنعه وترجمته الى واقع من خلال منظومة السلوكيات الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، ووفق مراحل تستجيب تلقائيا لمعطيات الواقع دون الانغماس في احلام اليقظة التي لا تورث إلا ندما تصحبه الحسرة.

ما تشهده المنطقة من نذر الكوارث يحتم الالتفاف حول القيادة، والدفاع عن المكتسبات الوطنية، وترجمة الانتماء الوطني الى سلوك لا يقبل المزايدة على سمعة الوطن، ولا يقبل تضخيم الأخطاء، ولا يقبل السباق المحموم للظهور في الفضائيات. وما أحرى بمدعي الاصلاح أن يبدأ باصلاح نفسه أولا، وتحصين نفسه من امراض (الأنا) وادران التشهير، وامتهان كرامة الوطن عبر الفضائيات ومواقع الانترنت، فهل المطالبة بالاصلاح تقتضي التشهير بالوطن، وهل الاصلاح لا يتم إلا بجوقة المطبلين والمهرولين وراء اغراءات الشهرة على حساب الوطن.

اليوم ٢٠٠٣/٢/١٥

الخطوة الأهم في بلورة خطاب وطني إصلاحي داخلي

عبدالله القفاري

ما كان همساً يدار في الجلسات الخاصة عن بلورة مشروع حوار وطني داخلي، أصبح اليوم أمراً معلناً.. ولذا لم يكن نشر "الرياض" لخبر اجتماع سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز السبت الماضي سوى تجسيد لإنبعاث فكرة الحوار والقبول بها على المستوى الداخلي والتي كثيراً ما بشر بها سمو ولي العهد واعتبرها جزءاً من نسق إدارة الحكم لا بد من تطويرها واستحداث التصورات الممكنة لمواجهة استحقاقات الحاضر التي لا بد من مواجهتها، خاصة وسط هذه التداعيات الدولية والإقليمية التي أصبحت تلقي بظلال كئيبة على مستقبل المنطقة.. وقد لا تتورع عن استغلال أي ثغرات في نسيج الوطن لبلورة مخططات الإخضاع والهيمنة.. ووسط أيضاً مشكلات وأزمات تنموية داخلية ليس من اليسير، السير قدماً في تفكيك مفاصلها دون الاستنارة برأي ومشاركة وطنية تلقى اجماعاً وتتطلب انسجاماً بين جهود القيادة للإصلاح والتطوير وبين وتطلعات الشعب لمزيد من المطالب العادلة والمشروعة.

التحديات التي تواجهنا اليوم ليست سهلة وليست يسيرة والمشكلات التي تعترض طريق التنمية ليست أموراً يمكن البت فيها وتجاوزها بقرار فوقي.. إنها أيضاً تحتاج مشاركة من نوع آخر تعطي المشروعية كاملة للمواطن لتحمل المسؤولية كما تعطي القيادة الحق في مشروعية الحركة وهي تملك التفويض الكبير الذي يتطلب أحياناً التضحية ومن هذا المواطن بالذات.

لكن هل ثمة من وسيلة لتطوير خطاب إصلاحي داخلي دون حرص من القيادة على تبنيه ومناقشة الشعب في مضامينه وأبعاده.. وبالمقابل هل ثمة تطوير حقيقي دون إشراك الفعاليات الوطنية في مضامين التوجه نحو هذا التغيير. الشاهد أن لقاء سمو ولي العهد بالمثقفين السعوديين الذين طرحوا ربما لأول مرة مطالب محددة قابلة للحوار والنقاش.. هو النقطة الأكثر من مهمة في خطاب الإصلاح الوطني الذي من المؤكد سينعكس نماء وخيراً على الوطن.

إن مطالب الإصلاح والحوار حول أفضل السبل لبلوغها ليس مهمة مستحيلة وليست شاقة وها هي التحولات تثبت أنها باتت أقرب إلى التحقق من أي وقت مضى.. المهم أن نكون واقعيين وبراجماتيين في طرح تصوراتنا لعملية الإصلاح و التطوير، فلا القفز على حقائق المجتمع وثقافته وعلاقاته من الحكمة في شيء، ولا الانفعال لرفض الواقع وهجائه والهجوم الدائم على كل منجز والتقليل من شأنه هو مدخل رشيد لتفكيك ثقافة الريبة والشك بالمثقف المندفع للتغيير دون أن يدرك الحساسيات الثقافية والعلاقات المقعدة بين الفعاليات الاجتماعية وخلفياتها الثقافية.. إن وطناً – قارة – كالسعودية يتطلب أي تطوير نحو مزيد من المشاركة الشعبية والحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية وتعظيم العائد من تكريس هذه المفاهيم التي يجب تطويرها باتجاه تحصيل مزيد من حقوق المواطنة لتأسيس واجباتها على نحو يدفع للبذل والإخلاص.

بدون تلك المعادلة الضابطة لحقوق المواطنة وواجباتها ستظل المواطنة حبراً على ورق، في وقت يتطلب منا بذل كل جهد لمواجهة استحقاقات مرحلة مختلفة كلياً عن مراحل سبقتها كانت الدولة الراعية تتولى كل شيء حتى حق التفكير نيابة عن المواطن الذي بلغ سن الرشد وسط تحديات مستقبل لن يرحم المتخاذلين أو المرجئين أو الانتهازيين. لن يكون من الحكمة أن نؤجل مشروعات إدخال هذا الإنسان إلى صلب المشاركة الشعبية في إدارة وتطوير إمكانات بلاده بحجة أنه لم يبلغ بعد سن الرشد.. إن أولئك الذين يتخوفون من تجربة التطوير وبالذات المرتبطة بمشروع الاقتراع الشعبي – بكافة أشكاله أو صياغاته – بحجة أن الولاء سينصرف للفئة والجهة والقبيلة ويدخلنا في حيز المناطقية، أولئك يتحررون من إمكانية الضبط الدستوري والقانوني لمشروعية الاقتراع.. بالإضافة إلى أنهم يسهمون في تأجيل سنة أولى اقتراع إلى أجل غير مسمى.. وتلك السنة التمهيدية لاكتشاف مقدرتنا على مباشرة الإصلاح والتطوير خطوة لا بد منها وكل تأجيل هو يحتمل تأجيلاً في مشروع التطوير ذاته كما أنه يدخلنا في خانة مناوئي الإصلاح – على مستوى العالم الذي بات ينقد بشدة كل نظام مغلق أو معزول ويتخذ من ذلك ذريعة لإضعاف الجبهة الداخلية والتدخل الفج في شؤونها – ومصادري الحق الطبيعي الذي يجد صداه في العالم الأجمع كوسيلة وآلية تمكن من حشد وتفعيل قوى المجتمع خلف نظام يحترمه ويدين له بالولاء.. هم يقاومون رغبة شعبية في تأسيس مختلف يناسب المرحلة وينسجم معها، ناهيك أن الحرج الثقافي/ الديني في مسألة الاقتراع كوسيلة ديمقراطية يجب أن يتم التعامل معه بروح النظام المؤسس لآلية تفعيل وتطوير الأداء الحكومي والرقابة الشعبية وليس من باب التشريع الذي هو أمر محسوم كثابت وطني لا يقبل المراجعة أو النقاش مثله مثل الوحدة الوطنية أو الولاء للقيادة السعودية.

بدون أمن واستقرار وهدوء المجتمع سيكون من المحال تحقيق الحد الأدنى من تصورات التطوير أو الإصلاح.. لكن يجب ادراك أنه ليست كل خطوات التطوير باتجاه توسيع هامش حرية التعبير وتطوير مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل وسائل الرقابة والمشاركة الشعبية هي معاول ضد الاستقرار.. إن المسألة برمتها تعتمد على الطريقة التي يتم فيها تأسيس علاقات المشاركة وتطوير بنيتها التحتية.. وهي مسألة يجب أن تعتمد التدرج من جهة والالتزام القانوني والتنظيمي الصارم من جهة أخرى.. الحريات المنضبطة بالنظام هي بديل الفوضى المرتقبة لحرية لا تخضع لنظام.. والتمثيل الشعبي بالاقتراع الجزئي في مؤسسات الرقابة والتنظيم.. هي البديل الأكثر رقياً واقناعاً لمستوى المشاركة الشعبية. وهي تأسيس حقيقي لمعنى الاختلاف وتباين الرؤى وهو مصدر قوة واثراء إذا تم استيعابه ضمن مؤسسات النظام.. وهو الذي يعول عليه لادماج المجتمع تدريجياً في ثقافة استيعاب المختلف لا اقصاءه ونبذه وتيئيسه.

الرياض ٢٠٠٣/٢/٣

ينتقد ولي العهد بشكل مبطّن

الأمير نايف يدعو المعارضين للعودة ويرفض الإصلاح السياسي

في لقاء صحافي لوزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، أكّد فيه اختلاف وجهات النظر بين أمراء العائلة المالكة فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والمسار الذي يجب على المملكة السير فيه في سياستها الداخلية والخارجية. في اللقاء الذي شمل مواضيع مختلفة: المعارضة السياسية، المعتقلون السياسيون، التغييرات الوزارية المقبلة، البطالة وسوق العمل، الإعلام والحج والقضاء وغيرها، بدا وكأن وزير الداخلية هو الملك غير المتوّج للمملكة، وأنه صاحب الكلمة الفصل في القضايا المحلية، حيث بات واضحاً أن مهام وزارة الداخلية باتت تتسع لتشمل كل شؤون الحياة الداخلية، وتهمّش دور الوزراء والمسؤولين الآخرين. هذه المقالة تسلّط الأضواء على جوانب من مواقف وزير الداخلية الذي يمثل ما يسمّى بالصقور، ودلالات تلك المواقف وآثارها المستقبلية على الأوضاع الحالية في المملكة.

قبل نحو أسبوع من لقاء وزير الداخلية مع عكاظ، والذي نحن بصدده، نشرت الجريدة آنفة الذكر تصريحاً قالت إنه لـ "مصدر مسؤول" شدد فيه على أن الحكومة السعودية لن تقبل بأيّ ضغوط داخلية أو خارجية من أجل الإصلاحات، وقد توجهت الأنظار مباشرة الى وزير الداخلية لأنه هو المصدر المسؤول، وأنه أراد القول بأن عريضة الإصلاحات غير مقبولة من أمراء العائلة المالكة وإن قبل بها الأمير عبد الله. وفي الحقيقة فإن الأخير تعرّض لحملة إعلامية تشهيرية قاسية من قبل الأمراء الثلاثة: سلطان ونايف وسلمان، حيث روجوا في المجالس بأن ولي العهد حديث عهد في السياسة (بمعنى أنه كان على حاشيتها ولم يمارسها مثلهم) وأنه لا يفقه فيها وأنه "سيضيّع ملك عبد العزيز" وأن الإصلاحات "المزعومة" لن يسمح له بتحقيقها "ماداموا أحياء"!

على هذه الخلفية عاد الأمير نايف وأكد أنه هو "المصدر المسؤول" وشدد على ذات المقولات المعارضة للإصلاح، وزعم أنه لا يعارض ولي العهد. تحت عنوان "لم أعارض ولي العهد" سئل نايف عن الحديث الذي كثر في "المجالس السعودية" وفي القنوات الفضائية والإنترنت عن الاصلاحات في المملكة على ضوء العريضة التي رُفعت لولي العهد "وقيل ان لسموكم موقفا معارضا من الاصلاحات وتوجهات سمو الامير عبدالله.. فهلا وضعتم الرأي العام السعودي في صورة هذه الاصلاحات"؟

نفى الامير نايف معارضته لولي العهد، وإن لم ينف معارضته للعريضة ودعوة الإصلاح السياسي. قال: "من المستحيل ان أعارض شيئاً تكلّم به سيدي ولي العهد" وشكك في الآخرين الذين فهموا مبادرته الإصلاحية العربية عبر المشاركة السياسية خطأً! وأضاف بأن البلاد ليست بحاجة الى إصلاح خاص: "أعتقد أن سيدي ولي العهد يقصد اصلاح علاقات العالم العربي بعضه ببعض وان تهتم كل دولة باصلاح أوضاعها الداخلية.. والحمد لله نحن صالحون في كثير من أمورنا ولم يتوقف الاصلاح في بلادنا وفي كل شأن وفق ثوابت الامة وثوابت القيادة"! إذن، كما يفهم من كلام الأمير، فلا حاجة الى إصلاحات، لأن كل شيء صالح والحمد لله!

وحين سئل الأمير نايف عن طبيعة الوثيقة الوطنية للإصلاح ولقاء ولي العهد بالمثقفين، قال بشكل غامض وغير مؤيد بأنه مثل الآخرين قرأ الوثيقة ولم يستشر بشأنها، وكل ما جرى لا يعدو اجتهاداً لا يلزم، ثم إنه ضدها فالظروف غير موائمة من جهة والأولوية للإلتفاف الشعبي حول القيادة وليس للإصلاحات. وأخيراً، فإن لقاء ولي العهد بالمثقفين من وجهة نظر وزير الداخلية لا تحمل ميزة من نوع ما، فهو - أي ولي العهد - قابل ويقابل كثيرين من المواطنين ويسمع آراءهم. يقول وزير الداخلية: "بالنسبة لما ذكرت أعتقد أنه نشر وقرأناه مثلما نُشر وهذا إجتهاد بلا شك ولكنني أرى أن الظروف التي يعيشها العالم وبلادنا جزء من هذا العالم أن تجتمع كلمة الأمة ويكونوا وحدة متكاملة وراء قيادتهم لتجنيب بلادنا أية مخاطر تنتج عن الوضع القائم حاليا وهذا يأتي قبل كل شيء وهو لا يخفى على عاقل ولا على انسان يرى ان بلاده قبل كل شيء.. أما بالنسبة لمقابلة ولي العهد لهؤلاء فاعتقد أن ذلك ليس غريبا فسمو سيدي ولي العهد قابل ويقابل كل إنسان ويسمع من كل إنسان وهذا طبيعة واسلوب قيادتنا في التعامل مع مواطنيها".

وسُئل وزير الداخلية عن "مزاعم" غياب الحريات وحقوق المرأة وحرية الصحافة والاعلام في المملكة، فأجاب مستنكراً: "لكل مجتمع قراره بالنسبة لكيفية معيشته وليس من الضروري ان نشبه في بلادنا الآخرين ولا أعتقد أن أحداً يملي على هذه البلاد كيف تكون". الرسالة واضحة: سواء كان ما قاله الآخرون صحيحاً أم لا، فالمملكة سائرة في طريقها القديم، حتى وإن تعرضت لضغوط داخلية أو خارجية من أجل الإصلاحات. ووضع الأمير نايف كالعادة الإسلام مقابل الإصلاحات، فكلما يذكر الإسلام - في المملكة - فإنه يؤتى به - وفق التفسير الرسمي - كمبرر للإستبداد. يضيف الأمير نايف: "اذا كنا سنضع دولاً معينة قدوة لنا فأعتقد أنه أمر خاطئ.. نحن قادرون وفي ظل الشريعة الاسلامية أن نوجد أي تنظيم فيه صلاح للبلاد والعباد". ما هو الإصلاح الذي يقصده الأمير ضمن الشريعة الإسلامية، ولماذا لم يأت حتى الآن، رغم أن الإسلام ثورة على الطغاة والمستبدين.

أما مطالب الداخل، يقول الأمير الوزير، فإن "من قال حقا فبالتأكيد سيؤخذ به ومن قال خطأ فسيُعرّف أنه خطأ". أي نستمع للآراء بغير إلزام او التزام.

حول موضوع المعارضة، لم يكن جديداً تحقيرها من قبل وزير الداخلية، فخلال الأشهر الماضية تكررت عبارات التوهين، لكن الجديد هذه المرة هو أن الأمير عرض بصورة مبطّنة على المعارضين أن يعودوا الى المملكة ويتخلّوا عن نشاطاتهم، وأن يمارسوا معارضتهم ضمن السقف الداخلي المتوفر من (القول)، ولن يعاقبوا "إذا ما أُتبع اسلوب القول الذي قرره الإسلام" حسب تعبير وزير الداخلية! إنهم لن يعاقبوا إذا ما تراجعوا عن خطئهم! فالأمير لازال يعيش بعقلية الماضي البعيد، فالمعارضة ليست في أزمة، إنما العائلة المالكة ونظام الحكم. يقول وزير الداخلية: "بالنسبة لما يقال أنهم معارضة فلا أعتبرهم كذلك ولا أرى ان لهم اية قيمة. وهم مع هذا نعتقد انهم لم يُمنَعوا أن يأتوا الى بلدهم وإذا كان لديهم ما يودون قوله فليقولوه كما غيرهم من المواطنين. ليس هنالك أحد رجع إلى بلده وحتى لو كان مخطئاً وتراجع عن الخطأ فليس هنالك أي مانع.. طبعاً تعرف أنت ونعرف كلنا أن قيادتنا وبلادنا تقبل المواطن وترحب به أياً كان حتى لو كان على خطأ فهو يظل مواطناً".

تكشف تصريحات الأمير هذه عن ميل حاد نحو تأكيد لغة تقليدية في الحكم تعتبر من خصائص الحكم الثيوقراطي، حيث ينظر الى السلطة باعتبارها هبة إلهية وامتياز خاص لا يجوز ان ينازع أصحابها أحد، ولذلك فإن تطوير السلطة وإصلاحها إنما يأتي حصرياً من المالكين لها، وأن أولئك الداعين الى تغيير شكل السلطة أو تطويرها هم آثمون إبتداءً، فإذا تابوا تاب الحاكم عليهم، وعادوا الى معدن رحمته بآمان. ولكن هل ندرك دروس التاريخ؟

الفردية والسريّة والبطء بعض ملامح قصورها

صناعة القرار السياسي في المملكة

عبد الله الراشد

صناعة القرار في المملكة تعاني من ضعف بنيوي أي في بنية القرار نفسه المصاب بأمراض السلطة نفسها، كما تعاني من كونها خاضعة تحت تأثير دائرة محدودة من الاشخاص وفي أحيان أخرى تتقلص الدائرة لتصل الى شخص واحد وحده الحاكم بأمره، وصاحب القرار النهائي في صغائر الأمور وكبائرها، ويكفي صناعة القرار بؤساً أن يكون حبيس مزاج شخص أو عدة أشخاص وصحتهـ(م) وسقمهـ(م).

الغموض والسرية والصراع الداخلي وعوامل أخرى كلها تجعل صناعة القرار السياسي في المملكة موضوعاً هاماً. فبالرغم من وجود أجهزة ضالعة من الناحية النظرية في عملية صناعة القرار كمجلس الوزراء الا أن هذه الاجهزة تتخفض خلف معادلة شديدة التعقيدة تسود العائلة المالكة وتعكس نفسها في طريقة تبني السياسات.

بحسب المادة (١٨) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ بتاريخ ٢٢ شوال ١٣٧٧هـ "يرسم مجلس الوزراء السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدول ويشرف على تنفيذها ويملك السلطة التنظيمية والسلطة الادارية، وهو المرجع للشؤون المالية ولجميع الشؤون المرتبطة في سائر وزارات الدولة والمصالح الأخرى، وهو الذي يقرر ما يلزم اتخاذه من إجراءات في ذلك، ولا تعتبر المعاهدات والإتفاقيات الدولية نافذة الا بعد موافقته، وقرارات مجلس الوزراء نهائية الا ما يحتاج منها لاستصدار أمر أو مرسوم ملكي طبقاً لأحكام هذا النظام"١.

بيد أن ثمة نصاً آخر يقلل من شأن دور مجلس الوزراء في عملية صناعة القرار، فبحسب د. عبد الله القبّاع "إن جلالة الملك هو الرئيس الأعلى للبلاد، وهو الذي يرأس السلطة التنفيذية والتشريعية (مجلس الوزراء) وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة.. وله صلاحيات واسعة في مجال إعلان الحرب وعقد المعاهدات الدولية والمصادقة على ميزانية الدولة، واعتماد المبعوثين الدبلوماسيين ومنح الرتب والأوسمة والميداليات.. وتوجيه السياسة العامة للدولة. ويكفل التوجيه والتنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات، ويضمن الاضطراد والوحدة في أعمال مجلس الوزراء"٢. وبحسب شرح آخر فإن الملك "يملك ويحكم ويجمع السلطات كلها، وإليه ترجع أمور الدولة والحكومة والإدارة جميعاً"٣، وهذا ما يجعل السعودية ملكية مطلقة٤.

ثمة مرسوم ملكي صدر في عهد الملك خالد ينص على تفويض ولي عهده حينذاك الأمير فهد (الملك الحالي) بالصلاحيات المنوطة بالملك. جاء في النص "أن يتخذ الأمير فهد الإجراءات وإصدار التوجيهات في الداخل والخارج وإصدار القرارات الإدارية وفقاً للسياسات المعمول بها وبعد التشاور معنا". وهذا النص يلخّص القدرة المتميزة للملك في الانفراد بصناعة القرارات العليا الخاصة بالدولة. وهذا يجعل من الملك الرجل الأقوى والأول في عملية صناعة القرار في الدولة سواء ما يتعلق منها بشؤون السياسة أو الداخلية على السواء٥. فقد كان الأمير فهد (الملك الحالي) يشرف من الناحية الفعلية بالنيابة عن الملك خالد على تسيير الأمور اليومية للدولة٦.

وصلاحيات الملك لا تنحصر في القضايا المصيرية للدولة، بل مفتوحة وتسري بحسب رغبة الملك ولياقته أيضاً، فليس غريباً أن يصدر قرار من الملك بصرف علاوة مالية لطاقم التدريس في جامعة ما، أو حتى إصدار أمر بتنفيذ مشروع إسكان لأعضاء هيئة التدريس، أو تعديل نظام التقاعد العسكري، وفي نقل المؤذنين والأئمة وفي إشتراك وفد من الغرفة التجارية في معارض خارجية، والترخيص لانشاء بنك، والشروع في انشاء طريق الكيبل البحري أو الموجات اللاسلكية، بل وحتى رصف شارع في الطريق المؤدية الى المطار٧. فمقتضى الملكية أن يتصرف الملك في ملكه كما يشاء.

ومن الناحية التاريخية، فقد مرّت المملكة بمرحتلين، الأولى مرحلة عبد العزيز، كان فيها الاخير "ملكاً مطلقاً بالفعل ومسؤولا أمام نفسه فقط، رغم حاجته الدائمة لاكتساب دعم أو ولاء قوى خارج عائلته"٨. والمرحلة الثانية: ما بعد عبد العزيز، حيث كان الملك رغم تمتعه بصلاحيات واسعة ومطلقة غالباً الا أنه يجد حاجة الى التوافق الداخلي للعائلة المالكة في خطواته سيما الهامة والمصيرية. الأولى كانت تمثل الحكم الفردي والثانية بمثابة الحكم الفردي زائدا التوافق العائلي ولا تصل الى حد الحكم العشيري الا من المنظور العام لنظام الحكم.

ويلعب الملك دوراً محورياً في مجمل التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلد. فقد وقع الملك عبد العزيز أهم القرارات المصيرية المتصلة بالنفط مع الشركات الاميركية وتحوّل المرسوم الصادر في ٧ يوليو ١٩٣٣ الى قانون وتعهد طويل المدى والى اتفاقية تعاون مشترك كان حاصله النهائي معاهدة حماية تلتزم بموجبها الولايات المتحدة الدفاع عن النظام السياسي السعودي ازاء أي تهديدات داخلية او خارجية مقابل ضمان المصالح الحيوية في المملكة، وعبد العزيز نفسه الذي قرر إقامة العلاقة مع الانجليز وهو الذي قرر قطعها وربطها بالأميركيين عبر الاتفاقيات النفطية، وهو الذي كان يدير الخارجية ويرد على البرقيات وهو الذي أملى على إبنه الملك فيصل حرفياً ما يجب أن يصرح به في مؤتمر لندن حول فلسطين عام ١٩٣٨، كما أملى على موفده في الجامعة العربية موقفه من القضايا المطروحة. وفي عهد الملك فيصل صدرت سلسلة قرارات هامة حققت غايتين: إعادة تأسيس الدولة على قواعد جديدة، وثانياً ارساء أسس الدولة التسلطية التي أدت بفعل المراسيم والتنظيمات الصادرة خلال عهد الملك فيصل الى تفويض الاخير سلطة مطلقة في الدفاع والداخلية والخارجية والمالية.

كان فيصل يشعر بأنه أقل حاجة للتشاور

مع أخوته وأنه راهن على إجماع العائلة على سياسته الخارجية. وعلى أية حال، فإن التشاور يتم غالباً وسط العائلة المالكة في حدود القضايا الداخلية اما القضايا الخارجية فلها أقطاب في العائلة يناقشونها.

في مارس ١٩٧٩ نشرت ميدل ايست انترناشيونال خبراً مفاده أن خلافات كبرى نشبت داخل العائلة المالكة. وكان الأمير عبد الله قد سعى للتقارب مع موسكو، فيما كان الأمير سلطان يبحث عن إمكانية الوصول الى معاهدة دفاع مشترك رسمية بين واشنطن والرياض والتي تسببت في إلغاء زيارة الامير فهد (ولي العهد آنذاك) لواشنطن بسبب الخلافات العائلية، التي تزامنت مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل.

بوب وود ورد تحدث في كتابه (القادة) عن قصة الاتفاقيات التي سبقت قدوم القوات الأميركية الى المملكة إبان أزمة الخليج بين وزير الدفاع الأميركي وقادة البنتاغون من جهة والملك فهد وأخوته من جهة اخرى، حيث أبدى الأمير عبد الله انزعاجاً من الفترة المقررة لبقاء القوات الأميركية في المملكة.

لقد أظهرت تجربة الملك سعود عدة ملاحظات هامة: ١) من الضروري للملك الاستناد الى دعم الأمراء التقليديين. ٢) لا يمكن تحمّل الفساد وعدم الكفاءة الى ما لانهاية. ٣) أن العائلة المالكة تحدث تغييراً بطيئاً في نظام الحكم من أجل المحافظة على واجهة وحدتها في مواجهة العالم الخارجي. ٤) يمكن للأحداث السياسية الخارجية أن تلعب دوراً في السياسة المحلية.

دور الملك بالنسبة للعائلة المالكة يعتبر رمزاً لوحدتها الداخلية وتماسكها قبل أن يكون رمزاً للدولة وتماسكها، وكما في مثال القبيلة، فإن دور الشيخ (أي شيخ القبيلة) خطير كونه يحفظ توازن القبيلة وتماسكها ويحسم نزاعاتها. فبعد موت عبد العزيز ـ شيخ آل سعود لم يعد هناك من يتولى دور شيخ قبيلة، ولذلك حدثت اضطرابات ونزاعات داخل القبيلة ولم تهدأ الا بعد إقالة سعود واعتلاء فيصل العرش الذي سار على منوال أبيه وتمكن من تولي دور (الشيخ)، وخطورة هذا الدور تكمن في التعقيدات المرافقة لتسنمه من قبل أي من أفراد العائلة المالكة، وهذا يفسر الى حد كبير عجز العائلة في حسم مسألة الوراثة منذ إصابة الملك الحالي بجلطة عام ١٩٩٦ أفقدته القدرة على ممارسة مهامه كرئيس للدولة وكشيخ قبيلة.

العائلة المالكة

يقدّر عدد أفراد العائلة المالكة ما بين ٧ ـ ١٠ آلاف، وبعضهم يرى أن العدد قد زاد على العشرين ألفاً. ويهيمن كبار الأمراء على سلطات الحكم المركزية والاقليمية فيما يحتل الأمراء الصغار مواقع عديدة في مجالات الخدمة المدنية والمؤسسات والهيئات شبه الحكومية والقوات المسلحة والاعمال الخاصة الكبيرة. وحجم العائلة وانتشارها يشكل أحد ضمانات إستتباب نظام الحكم، وهم مصدر للمعلومات عن كل ما يجري في المجالات الخاضعة تحت إشرافهم المباشر أو نفوذهم، ولكن تبقى مسألة وحدة العائلة مشوبة بالضعف كلما توزعت النزعات والطموحات داخل فروع العائلة واجتاحت الأمراء الصغار تطلعات السيطرة "إن زيادة الحجم تضعف النفحة السحرية للملكية وتخفض مكانة العائلة المالكة الى مجرد طبقة ممتازة.."٩.

تقسيم العائلة المالكة:

ـ السديريون السبعة: أبناء حصة السديري (فهد، سلطان، سلمان، نايف، تركي، عبد الرحمن، أحمد).

ـ ثلاثة أشقاء لأم سديرية أيضاً: سعد، مساعد، عبد المحسن.

ـ الأمراء الأحرار (أشقاء ثلاثة): طلال، بدر، نواف.

ـ أبناء الملك سعود: ويبلغ تعدادهم نحو ٤٠ إبناً، ويتحملون تبعات والدهم.

ـ أبناء فيصل: سعود (الخارجية) خالد (حاكم عسير) تركي (الاستخبارات سابقاً وسفير المملكة في لندن حالياً) محمد (تاجر ورجل أعمال) عبد الله (شاعر وتاجر) وغيرهم.

ـ عبد الله: وليس له أخوان، ويستند على حاشية مؤلفة من أبنائه وأصحاب الخبرة الطويلة في ادارة الدولة.

ـ أبناء السديريين السبعة (أبناء فهد) (أبناء سلطان) (أبناء سلمان).

إن توارث المواقع الحساسة لنظام الحكم يظل موضع تنافس وصراع في أوساط أجنحة العائلة المالكة، رغم أن الشعور العام داخلها ينزع الى التأكيد على أن الوحدة الداخلية والانسجام الداخلي هي الضمان الوحيد لبقائها الا أن التجارب التي شهدتها البلاد أثبتت وجود نزعات داخلية وصراعات على الحكم بين الأفراد تتجاوز ذلك الشعور كتجربة الأمراء الأحرار في بداية الستينيات وتجربة سعود بعد عزله وقيادته جبهة معارضة من مصر ضد أخيه فيصل وإغتيال الأخير من قبل أحد أعضاء الأسرة المالكة، واخيراً الخلاف الواضح بين ولي العهد الحالي الامير عبد الله وأمراء الجناح السديري، حيث يقدّم بقاء الملك فهد على رأس السلطة رغم عجزه التام عن القيام بمسؤوليات ادارة الدولة دليلاً على انعدام الثقة بين الجناحين، يضاف الى ذلك الإزدواجية الحاكمة على مجمل أداء الحكومة كما تعكسها مواقف الدولة، وتصريحات الأمراء، وسياسات الحكومة.

ولكن حاسة البقاء لدى العائلة المالكة تمنح الأخيرة قدرة فريدة في احتواء صراعاتها الداخلية، في مقابل تهديدات خارجية ينظر اليها على الدوام بأنها تستهدف استئصال ملك آل سعود، وهذا الشعور كفيل بتجميد الخلافات الداخلية وتوحيد الجبهة مقابل خصوم مفترضين دوماً. هكذا تكشف قصة الخلاف بين الأمير طلال وأخوته في العائلة، فالمرونة تصل بالأمير الى حد الانسحاب من ميدان معركته من أجل الديمقراطية كيما يلبي نداء الاحساس المتصاعد بالبقاء كعائلة مالكة، وحينئذ يصبح الأمير كباقي أخوته في التأكيد على خلود الملك وإن تطلب الأمر المقامرة بحزمة القيم النبيلة في الحرية والكرامة والتعددية.

إن احتكار العائلة المالكة الوزارات الحساسة (الدفاع، الحرس، المخابرات، الخارجية، الداخلية) يكشف عن حقيقة أن القرارات السياسية المصيرية محصورة في العائلة المالكة، أما ترك الوزارات التقنية (المواصلات، النفط، الكهرباء، البريد، الماء..) لأفراد خارج العائلة الى جانب كونهم من عوائل مهمة للحفاظ على توازن وهمي للقوى، يعكسه حقيقة القرارات التي تصدر غالباً عن مجلس الوزراء والتي يتم مشاركة العائلة المالكة مع الوزراء في صناعتها وهي القرارات الفنية غير السياسية.

وبحسب أحد المراقبين للوضع السعودي والذي عاش مدة عشرين عاماً في المملكة "إن العائلة السعودية الحاكمة تقرر من يدخل أو يغادر البلاد، ومن يصبح غنياً أو فقيراً ومن يعيش أو يموت. فهي دائرة ضيقة من ٦٠ عضواً في العائلة السعودية يستطيعون ـ إن أرادوا ـ إشاعة الفوضى في كافة دول العالم بالدعوة الى الحروب المقدّسة، أو بالدعوة الى قطع النفط، أو بسحب أموالهم.. إنهم الحكومة، فهم يسنّون القوانين ويديرون الاجتماع والاقتصاد والشؤون الخارجية والتعليم والتجارة والدين في هذا البلد. كما أن تاريخهم هو تاريخ البلاد، فتاريخهم يبدأ من قرية صغيرة في نجد هي الدرعية خارج الرياض خلال القرن الثامن عشر"١٠.

فالحكومة في نظر العائلة المالكة شأن عائلي والقوانين تعتمد على القصاص والعقاب واللغة القديمة لهذه العائلة غالباً ما تكون غير ملائمة للعصور الحديثة، فالمواطنون قد بدأوا في تلقي التعليم الحديث. يقول وليم كوانت "إن القناع المسدل على مجموعة العمل داخل الاسرة السعودية، نادراً ما يرفع وينظر الى من يريد اختراق هذا الستار بأنه عدو ببساطة فإن القادة السعوديين يرون أنه ليس من شأن أحد

يعرف كيفية اتخاذ القرارات حيث أنه يعتبر شأناً عائلياً"١١.

فالحكومة لدينا فريدة من نوعها فهي ديكتاتورية فريدة تهيمن بصورة كاملة على الدين والدولة. في حقبة الخمسينيات تقلد أبناء العائلة المالكة المناصب الوزارية الكبرى، فمن عدد الحقائب الوزارية التسعة كان وزير واحد فقط من غير العائلة المالكة، وهو وزير التجارة، وفي الفترة ما بين ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ كان وزير التجارة علماني التعليم ومن عائلة بارزة في جدة وستة من الأمراء أما الإثنان الآخران فهما وزيري الصحة والمالية وكانا مستشارين سابقين للملك، فوزير الصحة د.رشاد فرعون (سوري) ووزير المالية محمد سرور الصبان كان من خزّان الملك ابن سعود.

في عام ١٩٦٠ عيّن الملك سعود خمسة وزراء من خارج آل سعود، وكان إثنان من الأمراء دائماً يشغلون بعضها وأربعة من هؤلاء تخرجوا من جامعة القاهرة والخامس خريج من جامعة تكساس وتولى وزارة البترول والثروة المعدنية.

حتى عام ١٩٧٥ شغل أعضاء العائلة المالكة خمس مقاعد وزارية من إجمالي ١٤ وزارة هي: الداخلية والدفاع والحرس الوطني والمالية والخارجية وهي الهيئات السيادية في الحكومة. وبعد ١٩٧٥ استمر في وزارة الملك خالد أربعة أمراء باستثناء المالية التي تولى حقيبتها محمد أبا الخيل النجدي الأصل وعلماني التعليم، وإنشئت وزارة الشؤون البلدية والقروية والاشغال العامة والإسكان وتولى مسؤوليتها وزراء من العائلة المالكة.

تشريح القرار السياسي السعودي

التزام السرية في صناعة القرار يمثّل أحد وسائل صيانة السلطة، فمن خلال السرية تريد السلطة أن تصبح غير قابلة للنقاش اليومي أو للتناول السهل "إنها تريد أن تبقي فوقية، بعيدة، رصينة" والأمر الآخر، تشكل السرية جانباً مهماً من قوة السلطة، فالناس حينما لا يعرفون حجم قوة السلطة ولا مواقع الضعف والخلل فيها أو حتى تداول المعلومات حولها واعتمادها لتحليل واقعها ينحلونها قوة اضافية بل قوة خرافية فوق قوتها الحقيقية، ويهابونها كما لو كانت صندوقاً مغلقاً أو غرفة مظلمة.

وقد انسحبت السرية على كثير من الأمور في المملكة: عدد السكان، الاحتياطي النفطي، مداخيل الأسرة المالكة وحجم أموالها، وحتى مساحة المملكة، فالأرقام المتوفرة تقول بأن ١,٤ مليون كم مربع هي المساحة الاجمالية للمملكة بينما ثمة رقم آخر يجري تجاهله هو ١,٦ مليون كم مربع.

وتبني السعودية قرارها على التصورات التكتيكية قصيرة المدى لبعض المشاكل وعلى النظرة التقليدية للآخرين١٢. يمثّل ذلك في موقف المملكة بعد الحظر النفطي عام ١٩٧٣، حيث اجتمعت دول الأوبك في طهران في ٢٤ ديسمبر ١٩٧٣ واتفقت على رفع الاسعار الى ١١,٦٥ دولار للبرميل الواحد. وكانت المملكة قد أعلنت لاحقاً بأنها ستخفض سعر نفطها الا أنها لم تخفضه سوى الى ١٠,١٢ دولار، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو عدم إثارة نظام الشاه الذي اعتبر أن أي خطوة لتخفيض الأسعار سيعتبر تصرفاً عدائياً، والسب الثاني هو عدم إثارة العراق ودول عربية منتجة وخاصة بعد قمة الرباط التي إنعقدت في اكتوبر ١٩٧٤ والسعودية أعلنت قرارها في سبتمبر ١٩٧٤.

يقول كوانت "ان الاسلوب السعودي في اتخاذ القرار بطيء عادة وعبارة عن ردة فعل أكثر من مبادرة، ومداور أكثر منه مباشر"١٣. ولهذا السبب "يتحاشى السعوديون الرد بنعم أو لا ويفضلون ردوداً غير حاسمة (ربما). كما أن التفاهم الشفوي أهم عندهم من الإتفاقيات المكتوبة. فالسرية تعني لهم الكثير والعلنية تعتبر خيانة للثقة"١٤.

يستمد القرار في المملكة جزءاً من قوته في التكتم وعدم الإدلاء بمعلومات توحي من قريب الى موضوع القرار (خلفيته، أسبابه، الأطراف المشاركة فيه). فالمعلومة عنصر خطر، وشبح مخيف للعائلة المالكة لأنها تخشى مما تتركه في الداخل، كما أنها تعتمد الإختصار في كل موقف تتخذه.

ومن إساليب صناعة القرار إن لم يتم التوصل الى اجماع داخل العائلة المالكة حيال قضية ما، يتم اللجوء الى المداورة (اللاقرار) و(اللاموقف) والغموض والتأخير حيال القضية أو اتخاذ موقف قد يبدو متناقضاً. سياسة الحكومة قائمة على: الحذر والخوف من (الآخر) المجهول أحياناً والذي انتقل الى داخل العائلة المالكة، وحكم علاقة أفرادها وهو أمر فرض نفسه على خطط المملكة السياسية.

ويمثل الزمن عنصراً فاعلاً في عملية صناعة القرار. فالزمن وتبدّل الظروف السياسية تشكل أحياناً كثيرة عنصراً أساسياً في عملية صناعة القرار السياسي، وخاصة بالنسبة للمملكة المحكومة بسلسلة شديدة التعقيدة من الهواجس والاعتبارات السياسية والداخلية. ثمة رأي يقول بأن السعودية لا يمكن أن تكون رائدة سياسياً في أي محيط إقليمي أو عربي أو اسلامي أو دولي، لأنها غالباً ما تكون سرية، وغامضة وحذرة، ومتكتمة وهذا يعكس ضعفا كبيرا في البناء السياسي للمملكة كما أنه يكشف عن ضعف القرار ومراكز صناعته.

كانت المملكة تعتمد صيغة المصالحة والوساطة بين الدولة العربية المتنازعة رغبة في استقرار الاوضاع السياسية التي تودي من وجهة نظر المملكة الى استقرار أوضاعها الداخلية وهو هدف تنشده أكثر من أي هدف آخر، فدخلت في مصالحة بين عمان واليمن الجنوبي وبين عمان والإمارات والبحرين وقطر وسوريا والعراق على مياه نهر الفرات، والعراق والكويت قبل الأزمة، وحتى الصراعات في المغرب العربي ولا سيما الصراع المغربي ـ الجزائري عام ١٩٧٦ ومصر وسوريا بعد إتفاق سيناء الثاني. وربما تطورت الدبلوماسية السعودية خطوة في المصالحة الى المشاركة. ولاشك أن المال ساعد المملكة على لعب دور المشاركة، فرغم أن المال لم يصنع منها قوة مهيمنة تستطيع من خلاله استخدام أسلوب المقاطعة أو الحظر كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) الا أن المال استفادت منه في الاستقطاب أو الردع.

الصمت هو الآخر عنصر رئيسي في عملية صناعة القرار بل قد يشكل قراراً بحد ذاته تتكل عليه الحكومة وخاصة في القضايا ذات العلاقة بمصالح وأطراف متعددة. أمثلة ذلك أزمة الخليج، فقد التزمت الحكومة الصمت لمدة ثلاثة أيام على سقوط الكويت بالكامل تحت الاحتلال العراقي.

المصادر

١ ـ د. مطلب النفيسه ـ نظام مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، ص ٤٣

٢ ـ د. عبد الله القبّاع ـ السياسة الخارجية في المملكة العربية السعودية، ص ١٣١ ـ ١٣٣

٣ ـ د. صبحي محمصاني ـ الأوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧

4 - The Economist Intelligence Unit: The Country Profile: Saudi Arabia 1992-93, London, p.5

٥ ـ د. القبّاع، ص ١٣٣

٦ – روبرت ليسي ـ المملكة، ص ٣٩

٧ ـ الأمثلة الورادة تستند على نصوص مراسيم ملكية صدرت في عهود مختلفة من تاريخ المملكة الحديث.

٨ ـ غسان سلامة ـ السياسة الخارجية السعودية، ص ٤٦

٩ – سافران، الطبقة المتوسطة الجديدة، مصدر سابق ص ٦٨

10 - Gene Lindsely, Saudi Arabia, p.103

١١ ـ وليام كوانت ـ السعودية في الثمانينات، ص ١٢١

12 - Nadaf Safran, Saudi Arabia: Ceaseless Quest for Security, p.170

١٣ – وليام كوانت ـ السعودية في الثمانينات، ص ١٢٢

١٤ ـ كوانت، المصدر السابق ص ١٦٢

شروط الانتقال الى الديمقراطية

(السعودية نموذجاً)

فؤاد ابراهيم

حين ينظر الى المملكة من زاوية متحولاتها الداخلية الاجتماعية والاقتصادية، يواجه المراقب دفع المدعيات الخاصة الايديولوجية أو ما يندرج في قائمة المثل والقيم التي يرجع اليها أهل الحكم في إطار تسويغ سياسات معينة، أو تأكيد امتيازات سياسية وتاريخية مزعومة أو حتى حقيقية. بيد أن المدّعيات وقائمة المثل والقيم تلك تقدّم غالباً في سياق إثبات أهلية السلطة شعبياً، أي اللجوء اليها بغرض إقناع المحكومين بحقانية من يحكمهم، فيما تبقى ديناميكات التحول تزاول مهمة متقنة في بنى الدولة تحتياً وفوقياً.

نظرة خاطفة على سيرورة الدولة في الاطار الجيوبوليتيكي للمملكة تكفي لإثبات التبدّل الجوهري في البنى التحتية للمجتمع، وتبعاً له التبدّلات الجارية، وان لم تأخذ صفة الانقلابية في البنى الفوقية للدولة. ولا بدّ أن سلسلة متغيرات ساهمت في إحداث هذا التبدّل أو التحوّل، وهذا يعني أن التبدّل أو إن شئت الترقي قانون يسري على كل الدول والمجتمعات. فعلى سبيل المثال، أحدثت عوامل مثل التعليم والهجرة والاتصال بالمجتمع الخارجي وتوفّر المال بيد الناس، تغيرات واضحة في القيم والنظام ومراكز الأشخاص في البناء الاجتماعي .

والديمقراطية كأحد تعبيرات التحوّل الاجتماعي، تشي أشكالها ودرجات انفعالاتها بذروة الوعي لدى مجتمع ما في لحظة تاريخية معينة، كما تنبّه الى استكمال شروط الانعتاق من أغلال الهيمنة بأشكالها المختلفة.

خط الانتقال الى الديمقراطية في أي بلد قد يكون موحداً، فثمة شروط واضحة ومحددة لا بد من تحققها كيما يكفل خروج مولود ديمقراطي مكتمل النمو. في مقابل هذه الشروط هناك قوى وتيارات معاكسة تحاول إبطال مفعول شروط الانتقال السلمي والهادىء نحو الديمقراطية، وإن كانت تلك المحاولات تفقد بمرور الوقت القدرة لأن في ذلك إيقافاً للزمن.

وبحسب أنصار نظرية التحديث فإن ثمة عدة عوامل تسهم في الانتقال الى الديمقراطية على النحو التالي:

١ ـ التعليم

مساهمة التعليم في عملية الانتقال الى الديمقراطية لا تعني فقط إنخفاض نسبة الأمية في مجتمع ما، وعليه إرتفاع تعداد المتعلمين، بل بما يحمله الانخفاض والارتفاع من مدلولات سيسيولوجية وثقافية وقيمية وسياسية وحتى إقتصادية، فالتعليم يسهم بدرجة فعّالة في تشكيل المجتمع وإعادة صياغته وفق متطلبات جديدة راهنة ومستقبلية.

يذكر الدكتور الغامدي في كتابه "البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية" أنه في عام ١٩٤٧ تم انشاء مدرسة في بني كبير، وكان ذهاب الأولاد الى المدرسة قد أخلّ بالنظام الاقتصادي حيث كان هؤلاء الأولاد يشاركون عوائلهم في الزراعة وتربية الماشية، وكان الصراع حاداً بين الأولاد وعوائلهم بشأن التعليم، وكانت النتيجة أن اضطر عدد كبير من الأبناء الشباب الى الهجرة الى المدن القريبة كالطائف ومكة المكرمة وجدة وكانت تلك بادرة لتقتيت الوحدة القبلية.

وفي اقتفاء الآثار السياسية لمجمل النشاط التعليمي، فإن ثمة تكسيراً تدريجياً لاحتكارية السلطة تم كنتيجة لتنامي المستوى التعليمي في المملكة، فمن بين ٦٤ وزيراً ووكيل وزارة في الحكومة عام ١٩٧٩ كان ١٩ منهم من حملة الدكتوراة، وقد ارتفع عدد الوزراء التكنوقراط من ٦ وزراء عام ١٩٦٥ الى ١٦ وزيراً عام ١٩٨٢.

وفي ما يتعلق بعدد الطلاب، فقد تزايد بمعدلات مرتفعة للغاية. ففي العام ١٩٧٥ كان عدد الطلاب في المدارس الحكومية يصل الى ٧٦٠ ألفاً بينما يقدر عدد الطلاب هذا العام ٢٠٠٣ بنحو ٤ ملايين طالباً يتوزعون على المراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والثانوية، يضاف الى هذا العدد ما يربو عن نصف مليون من حملة شهادة البكالوريوس ونحو ١٣٠ ألفاً من المتخرجين من الجامعات الأميركية خلال الثلاثين سنة الأخيرة.

فدور التعليم في الانتقال الى الديمقراطية، كما تشير المعطيات السابقة، ينبىء عنه هذا العدد الكبير من المتعلمين، وتالياً إنفتاح ما يربو عن نصف السكان في المملكة على قيم وأفكار وتقاليد مختلفة، الأمر الذي سبب شرخاً غير قابل للرتق في النظام القيمي المحلي. الديمقراطية لا تنشأ في مجتمعات تسودها الأمية بالمعنى الضيق والواسع للكلمة، وإنما يتوقف تبرعمها وترعرعها على وجود قاعدة عريضة من المتعلمين تكون قادرة على وعي بالمفاهيم الحديثة وبطرق التعامل معها وبوسائل حمايتها. التعليم يفرز نخباً حديثة بمفاهيم ومعايير وقيم مختلفة، تميل الى إقصاء النخب التقليدية (العشائرية والدينية) وتشرعن نفسها وفق منظومة مختلفة من المبررات.

٢ ـ التمدين (العمران)

عملية التمدين كعملية شاملة وممتدة تمثل أحد التجسيدات البارزة للتحولات الذهنية (إضافة الى التحولات الاقتصادية والاجتماعية) في المجتمع، وبالتالي فهذ العملية تسهم في إرساء أسس نظام ثقافي وقيمي جديد. في المستوى المباشر للعملية التمدينية كان قطاع البناء، من منظور دوره في التنمية الاساسية وتشكيل رأس المال عموماً، القوة الرئيسية في الاقتصاد غير النفطي، ليس في مجال انتاجها فحسب وانما في تكوين متطلباتها في الانتاج المحلي وصناعات التنمية. كانت فعاليات البناء من أغلب الوسائل الفاعلة في مجال توزيع المصادر الاقتصادية وتوفير فرص العمل في أرجاء المملكة رغم أنها كانت في مجملها أجنبية.

كانت الحكومة الزبون الأكبر (بنسبة ٦٧ بالمئة) في قطاع البناء خلال الخطط الخمسية الاولى، مثل (الطرق، سكك الحديد، موانىء، مطارات، مواقع عسكرية، وتجيهزات، مستشفيات، مدارس، جامعات، مشاريع البيوت السريعة، المجمعات الحكومية). في القطاع الخاص كانت مجالات البناء محدودة في الفيلات والقصور والمجمعات السكنية والتجارية والسفارات والفنادق والبنوك.

في مجال السكن كمثال بارز، فإنه بنهاية عام ١٩٨٩ كان هناك نحو ٨٧١,٧٠٠ وحدة سكنية في المملكة منها ٤٧٥,٧٠٠ وحدة سكنية خاصة، تم تمويلها بمساعدة حكومية عبر صندوق التنمية العقارية، ومنها ١٥٤,٣٧٤ وحدة سكنية كانت في القطاع الخاص تم تمويلها بشكل خاص، وفي القطاع العام ٢٢١,٦٠٠ وحدة تم تمويلها من قبل مؤسسات حكومية مختلفة ووزارات لموظفيهم، ومنها ٢٠,٠٢٦ وحدة بنيت من قبل وزارة الاشغال والاسكان.

برامج التمدين هذه ساهمت بدرجة نشطة في التحول الاجتماعي والعبور بالسكان من نظام معيشي واجتماعي الى آخر، فحسب احصائيات وزارة الشؤون البلدية والقروية في بداية عام ١٩٩٠ فإن ٧٥ بالمئة من سكان السعودية تم توطينهم، وأن ٢٢ بالمئة يعيشون في القرى و٣ بالمئة هم من الرحل.

حتى منتصف الثلاثينات لم تكن هناك مدن بالمفهوم الحقيقي، سوى في الحجاز: مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والطائف، وما عدا ذلك يعد في حكم البلدات towns أو القرى villages. وفي أوائل الخمسينيات لم يكن هناك سوى مدينة واحدة يصل عدد سكانها الى مائة ألف نسمة هي مكة المكرمة.

ويمكن إدراك دور التحضر أو التمدين في عملية الانتقال نحو الديمقراطية من الميول المتنامية لدى المتحضرين في النشاط السياسي التغييري، وحسب سافران: "فقد نظر السعوديون الى المتحضرين كعنصر خطر لأنهم يتأهلون تدريجياً لمعارضة نظام الحكم المستند على القبيلة المتمثلة في البدو، وقد ظهرت هذه الحالة في عهد الملك سعود حيث بدأت تتشكل نواة التكنوقراط الحضر، فقد قال عنهم أثناء عزله عن العرش بأن مصدر المشكلة الحقيقي هي المدن ـ جدة ومكة والمدينة والرياض ـ بسب الناس المتعلمين فيها وطالب بعض مقدميه بأن يحذروهم من مغبة القيام بحركة ثورية ضده، وأنه سيدع

القبائل تحاربهم وتمزقهم".

التحضر، أي الإنتقال والعيش في المدينة، ليس انتقالاً جسدياً محضاً، أو مجرد تغيير في طرق العيش، بل هو عملية تحوّل ذهني وقيمي شديدة، تشمل كل شيء تقريباً من طرق المعيشة والتعليم ونوعية العمل والأفكار والعلاقات العامة والنظرة الى الذات ضمن الإطار الواسع في المدينة أو الدولة. ولهذا كلما كان المجتمع ثابتاً مكانياً، كلما كان عرضة للأفكار الحديثة، ولانقلاب المفاهيم، وللحاجة الى التطور وزيادة التطلع والطموح. ولأن المجتمع السعودي يكاد يكون في معظمه اليوم مدنياً (بمعنى حضرياً) ثابت المكان والعيش، خلاف وضعه قبل عقود قليلة مضت، فإن هذا مؤشر واضح الى حقيقة التطور باتجاه التغيير السياسي.

لقد كان الأمراء السعوديون ينظرون الى توطين البادية من زاوية أمنية قصيرة النظر، فهمهم الأول كان الضبط الأمني للقبائل المترحلة.. ولكن استقرارها هي الأخرى خلقت مجتمعاً يحمل أدوات التحديث ليصارع بها من جديد من أجل واقع سياسي مختلف أو طموحات معيشية غير متحققة.

فالتمدين يمثل تحويلاً شاملاً في القيم، والعادات، والأساسات الذهنية، وطرق التفكير، ووسائل اكتساب المعرفة وحتى سبل الوصول اليها، أي بمعنى آخر، تشكيل المجتمع وفق متطلبات جديدة.

٣ ـ التصنيع

في عام ١٩٩٠ كان هناك ٢,٢٥١ معملاً صناعياً مصرحة رسمياً في الخدمة وتمثل رأس مال مستثمر بنحو ١٠٠,٦ مليار ريال، يضاف اليها عدة آلاف من الشركات غير المصرحة وتنتج مشروبات غازية وعصائر ومنتوجات ورقية، ومنظفات، وآثاث، والمنتوجات البلاستيكية والحديد والصناعات القماشية وغيرها. ومعظم الصناعات الخفيفة هي في جدة والرياض والدمام مع أن هناك مجمعات صناعية في القصيم والهفوف ومكة وتبوك وأبها والمدينة وخميس مشيط. وكان من المقرر خلال السنوات ما بين ١٩٩٠–١٩٩٥ أن يتم تحويل غالبية المشاريع الانتاجية الى القطاع الخاص وربما سيتم تحويل الكثير منها الى مناقصات مشتركة بين المصالح الحكومية والقطاع الخاص.

ولعل الناتج الأبرز من الدورة الصناعية النشطة التي شهدتها المملكة في السنوات الواقعة بين ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٠ هو الطبقى الوسطى، وتضم بداخلها ما يقرب من ٦ ملايين عاملاً هم اجمالي قوة العمل المدنية، يشكل فيها العاملون في الحقل الزراعي نسبة ١٠ بالمئة بالمقارنة مع ٦٠ ـ ٧٠ بالمئة في فترة ما قبل الطفرة النفطية. وسنتعرض لاحقاً لتشكل الطبقة الوسطى ودورها السياسي في مجمل أنشطة الدولة.

ولكن ما يلفت اليه النشاط الصناعي هو ما يحدثه من تغييرات ثقافية وإجتماعية وفي نظام القيم والسلوك للأفراد نتيجة تطور الآلة المستعملة وتبدّل المادة المستهلكة، وبالتالي تحوّل النظرة الى الاشياء من مستوى بدائي تنحبس في حدود المصلحة القريبة الى مستوى التطلع نحو التغيير كعملية متصلة في الكون وفي النظم الاجتماعية والثقافية ووصولاً الى السياسية. وإذا كان التصنيع في الغرب قد ارتبط بنمو الديمقراطية فيه، فإن التلازم هذا يبدو أقلّ حدّة في هذا العصر، بالنسبة لدول العالم الثالث، فهناك دول غير صناعية نجحت في التحول الى الديمقراطية، كما أن دولاً صناعية كبيرة كانت موجودة الى وقت قريب (الاتحاد السوفياتي) كانت بعيدة عن التوجه الديمقراطي.

وعليه فليس كل بلد صناعي هو ديمقراطي، ولكن الصحيح أن كل بلد ديمقراطي يشتمل ضرورة على قاعدة صناعية بدرجة معينة تؤهل الدولة في بناء مؤسساتها، ونظامها الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تأهيل المجتمع الى مرحلة يكون فيها قادراً على امتلاك آليات استيعاب التحول السياسي السلمي نحو الديمقراطية.

٤ ـ النمو الاقتصادي (المداخيل)

زيادة مداخيل الدولة من ٢٣٦ مليون دولار عام ١٩٥٤ الى ١٠٢٢١٢ مليون دولار عام ١٩٨٠ وفّرت قدرة هائلة على تنفيذ خطط إنمائية اجتماعية واقتصادية، وتطلب ذلك توفير ايدي عاملة وتكريس بعض المخصصات المالية للتعليم من أجل اعداد الأيدي العاملة التي ستتولى ادارة العملية الانمائية الشاملة، إضافة الى ما يتطلبه نقصان القوى البشرية في المملكة من حاجة الى عمالة أجنبية قدّرت حسب الاحصائيات الأخيرة بنحو ٦ ـ ٨ ملايين عامل .

سمحت الزيادة العالية في الموارد المالية بانفتاح البلاد الى حد كبير أمام الاستثمارات الخارجية. في عام ١٩٧٤ قدم الى المملكة أكثر من ٤٠٠ شركة أميركية وأكبر ٣٥ بنكاً في أمريكا للمملكة والحصول على عقود ببلايين الدولارات، وفي عام ١٩٨٣ كان في المملكة أكثر من ٨٠٠ شركة أميركية و٣٠ ألف أميركي .

سهل ارتفاع المداخيل سواء على مستوى الدولة أو الأفراد إستيعاب منظومة قيم جديدة جاءت في هيئة معدات بناء، وأثاث، ومستلزمات بيتية، وملابس، وإكسسوارات، وأدوات تجميل، وعطور، ومواد إستهلاكية وأجهزة كهربائية والكترونية وغيرها، فلم يعد للقيم التلقيدية سطوتها الكاملة في إدارة الذوق العام وتشكيل المفاهيم والنظرات، بل صار "المتاع الجديد" يزفّ في موكب دعائي ليحتل مكانه قبل أن يصل فعلياً الى أيدي المستهلكين الغرباء. وهكذا ولّد الانفتاح على القيم الجديدة رغبة شديدة الضراوة من أجل استيعاب ما يقف خلف المتاع الجديد من قيم ومبادىء، فكانت الديمقراطية هي مكافأة النمو الاقتصادي.

٥ ـ تشكل الدولة

بمعنى قدرة الحكومة على فرض سيادتها وسلطانها. إن تكوين الدولة الحقيقي بدأ فعلياً في عهد الملك فيصل استناداً الى التطور الملحوظ في المجالين الاقتصادي والاداري قياساً بأوضاع عهدي المؤسس الملك عبد العزيز والملك سعود. فغياب عبد العزيز ثم سعود أديا الى: أولاً: تأسيس جهاز الدولة، وثانياً استغلال أفضل للبترول. فقبل وصول فيصل الى العرش عام ١٩٦٤ كانت السعودية لا تزال بلداً فقيراً، فلم تكن مداخيل الحكومة تزيد عن ٥٠٠ مليون دولار وكانت نسبة كبيرة منها تأتي من مصادر غير نفطية، وبصورة رئيسية الحج. وحتى الازدياد الملموس في مداخيل النفط في نهاية الستينات لم يسمح بتحرك إنمائي فاعل مقارنة مع العملية الانقلابية بعد عام ١٩٧٣. فقد زحفت البلاد من حافة الافلاس الى واحدة من أغنى عشرين دولة في العالم في عشرين عاماً.

أدى التحديث الى توسع في جهاز الدولة الاداري من أجل تنفيذ عدد كبير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتشكيل قوى الأمن من أجل حماية البلاد والنظام. ففي ٧ آذار ـ مارس ١٩٥٤ عقد ولأول مرة اجتماع مجلس الوزراء في الرياض ممثلاً في وزراء الداخلية والتعليم والزراعة والصحة والتجارة والصناعة والمالية والخارجية.

إن تشكل الدولة وتمأسسها يتيح لها القدرة على استيعاب القيم الديمقراطية ويجعل ممارستها ممكنة، كما أن توطيدها في بنى الدولة يؤدي الى إتقان العمل بها. فالديمقراطية لا تنشأ أو لنقل لا تمارس بصورة صحيحة إذا كانت الدولة غير مكتملة النمو، فمأسسة الدولة بصورة شبه كاملة هي الضمانة الوحيدة لتطبيق الديمقراطية بحسب أصولها. واجمالاً، فقد شكّل عقد الستينيات مفصلاً رئيسياً في تاريخ المملكة حيث كان نقطة تحول في الواقع السياسي بفعل النشاط المحموم في المجال التعليمي ودخول عناصر من المثقفين في التركيبة السياسية بفعل ضغوط المد القومي في البلاد العربية، وبدأت البلاد تتجه بوتيرة ثابتة نحو التحديث حيث لم تفلح جهود القوى المحافظة عام ١٩٦٠ في مواجهة التعليم للفتيات، وفي يوليو ١٩٦٥ سقط الامير خالد بن مساعد في الاضطرابات التي حصلت بعد افتتاح التلفزيون في كل من جدة والرياض. وهذا يعني أن الحكومة استجابت لضغوط العصر والتحولات الخارجية ولم تذعن للاتجاهات التقليدية الرافضة للتحول.

٦ ـ الثقافة السياسية

تتولد الثقافة السياسية غالباً من: وجود الأحزاب السياسية المرخصة لمزاولة نشاطات سياسية سلمية، وقادرة على طرح برامج بديلة عن برنامج الحكومة للرأي العام، أو تتولد من المؤسسات التمثيلية مثل البرلمانات بما يسبقها ويصاحبها من تحرك شعبي خلال الحملات الانتخابية.

رغم أن الفترة الممتدة من ١٩٣٢ وحتى الآن شهدت ظهور أحزاب سياسية وحركات إحتجاج معارضة للحكومة سواء كانت محلية أو خارج الحدود، الا أن الحكومة مازلت ترفض الاعتراف بهذه الأحزاب كواقع يجب التعامل معه والسماح له بالنشاط. ولذلك فإن الادبيات الحزبية الموجّهة في الأصل لتثقيف الجمهور يتم تداولها بالسر، كما الحال بالنسبة لتنظيم الأفراد.

وفي ظل إنعدام تجارب حزبية علنية أو مجالس برلمانية حرة وديمقراطية، فإن مصادر الثقافة السياسية غالباً ما تكون خارجية سواءً تكويناً ونشاطاً أو حتى توجيهاً. وبلا شك فإن الثقافة السياسية في جانبها النظري بالنسبة للغالبية العظمى من السكان تأتي عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري، حيث تمثل الاخيرة مصادر توجيه ثقافي لقطاع كبير من السكان، ففي عام ٢٠٠٢ كان هناك ٨ ملايين مستقبلاً للبرامج الاذاعية و ٥,٨ مليون للتلفزيون، وقد تزايدت هذه النسبة بوتيرة عالية، فيما دخل الانترنت كوسيلة اتصالية متقدمة تجتذب نحو مليوني زائر يومياً في المملكة. وليس ثمة حاجة للقول بأن المواد السياسية المبثوثة عبر وسائل

الاتصال هذه كفيلة بخلق مناخات احتجاجية واسعة النطاق. وللتمثيل فقط، فقد نجحت قناة الجزيرة في تأجيج المشاعر القومية والدينية لدى أغلبية السكان في المملكة ضد الكيان الاسرائيلي والانظمة العربية إبان تساقط الشهداء الاطفال والنساء والشيوخ في الضفة الغربية المحتلة برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلية، حيث خرج الآلاف في المنطقة الشرقية في مظاهرات استمرت عدة أيام، فيما شهدت المناطق أخرى خضّات شعبية متفرقة في المناطق الوسطى والغربية من المملكة. وهذا يثبت بأن الثقافة السياسية لدى الشارع السعودي قد بلغ درجة من النضج تجعله مؤهلاً لممارسة الديمقراطية.

٧ ـ مؤسسات المجتمع المدني

يتفق منظرو الديمقراطية بأن مؤسسات المجتمع المدني وحدها الكفيلة بتهيئة ظروف نشأة وصناعة الديمقراطية وهي الضمانة الأكيدة القادرة على حمايتها وصيانتها من غدر الدولة وأعداء الديمقراطية. قدرة المجتمع على تخليق مؤسساته الاهلية بوظائفها المختلفة، البعيدة عن سلطان الدولة، تؤهلها لامتلاك المبادرة في تصنيع الديمقراطية وفرضها على الدولة بصورة تدريجية. ورغم أن مؤسسات المجتمع المدني في السعودية لم تستكمل بعد تشكيلاتها النهائية، بحيث تأخذ أبعاداً ثقافية وسياسية واجتماعية أفقية وعمودية، الا أن المؤسسات الحالية في هيئة نوادي أدبية وثقافية ونسوية ورياضية وتجمعات شبابية وحتى مؤسسات دينية ومساجد ومسارح وغيرها تؤكد الميول المتنامية لدى السكان نحو الانضواء في مناشط جماعية قابلة تدريجياً للتمأسس، ولعب أدوار تتجاوز الحدود الوظيفية المرسومة لها. وتكشف العرائض المطالبة بالاصلاح من جماعات مختلفة، ومنتديات الحوار التي تعقد في المجالس الخاصة أو حتى على شبكات الأنترنت، وكذلك الاشكال الجماعية الاخرى مثل المظاهرات والتجمهر، هذه وغيرها من أشكال التعبير الجماعية تكشف عن أن مؤسسات المجتمع المدني قد تشكلت في مكان ما خارج الأطر الرسمية وهي تعبير صادق عن ميول السكان، وأن ما يقف عائقاً أمامها هو الحكومة.

٨ ـ المجتمع المنقسم إثنياً

درج بعض الباحثين على اعتبار السعودية بلداً منسجماً في تكوينه الاجتماعي والايديولوجي، الا أن انخراط عدد من الباحثين في مشاريع دراسة عميقة ومتخصصة استناداً على مصادر أخرى غير رسمية من المعلومات ساهم في الاطاحة بزعم الانسجام، لتكشف نتائج الدراسات تلك عن أن ثمة تنوعاً إثنياً وثقافياً وقبلياً ومذهبياً يصبغ الخارطة السعودية. فالتنوع حقيقة لم تعترف بها الحكومة قانونياً أو رسمياً، لما في ذلك من التزامات ومتطلبات يجب أن تؤخذ في الاعتبار مالياً وإدارياً وسياسياً، ولكن هذا التنوع قائم ويدخل في تكوين الأفراد النفسي والفكري، وينعكس في لغتهم، وروابطهم، وأمثالهم، وملبسهم ومأكلهم، وهو واقع يصعب محوه وبخاصة في ظل غياب هوية عليا قادرة على استيعاب الهويات الفرعية أو لنقل تكييفها لمصلحة هوية وطنية.

وقد تناول علماء الاثنيات والاجتماع السياسي موضوعة المجتمع المنقسم إثنياً من زاوية المحاولات الرامية لامتصاص توتراته الداخلية الحقيقية والكامنة، وصولاً الى وضع آلية محكمة لصياغة علاقاته وإرساء أساسات متينة لإقامة نظام سياسي يكفل مصالح الفئات المنضوية ضمن إطار جيوبوليتيكي محدد. ومن بين تلك العلاجات المقترحة: Consociational Democracy أي الديمقراطية الاجماعية. ويحدد أرند ليجفارت، صاحب النظرية، أربع مشخّصات لتعريف الديمقراطية الاجماعية: الاول: إقامة تحالف واسع ويعني تشكيل حكومة تضم كافة الجماعات الاثنية. الثاني: فيتو مشترك للأقليات في عملية صناعة القرار. الثالث: التمثيل الحصصي الاثني، أي تخصيص فرص ومناصب محددة لكافة الجماعات الاثنية المنضوية داخل الدولة. الرابع: الحكم الذاتي (الفيدرالية) والتي تمارس بموجبها الجماعات حكماً ذاتياً يعبر عنه غالباً بالفيدرالية بخصوص الشؤون ذات الإهتمام الخاص بهم .

ثمة جدل يثيره المناهضون لنظرية التحديث حيال العوامل سالفة الذكر ويؤكدون على التفاعل الاستراتيجي، حيث الميل لدى هذا الفريق يتجه الى التركيز على المصالح السياسية الآنية مقطوعة الصلة بمقدمات من قبيل العوامل تلك. ويرى هذا الفريق بأن هناك متغيرات رئيسية تلعب الدور الأكبر في الانتقال نحو الديمقراطية مثل:

١ ـ الوراثة او انتقال السلطة من شخص الى آخر: الخلافة (succession). لا يجب التعويل دائماً على موت ملك وقدوم آخر من أجل تحقيق عملية الانتقال نحو الديمقراطية، رغم أنه لا يجب أيضاً إغفال القدر القليل من التغيير الذي يأتي في أحداث كهذه، فقد حدثت جملة متغيرات مع رحيل المؤسس وقدوم ابنه سعود كما حدث ذلك في العهود السابقة، ولكن هذه المتغيرات التلقائية لا تمثل، بالضرورة وتماماً، استجابة كاملة للحظة التاريخية أو للتطلعات الشعبية. وقد يبدو ضرورياً استعادة الانطباع المتولد عن مركزة السلطة في السعودية شأنها في ذلك شأن أغلب الدول النامية حيث أن الملك يمثل الرمز النهائي والكامل لمجمل النشاط العام للدولة، وهذا ما يجعله الماسك بمفاتيح التغيير، الا أن هذا الأمر لا يبدو دائماً سهلاً، فاختلال ميزان القوى وتبدّل شبكة التحالفات الداخلية لا تسمح دائماً للملك بأن يمارس دور الحاكم بأمره، فالتاريخ الذي وقف الى جانب الملك فهد، يصعب استمراره مع الملك القادم. فالسلطة تتوزع في العائلة المالكة أكثر منها في شخص الملك، وهذه العائلة تمد سلطانها الى ارجاء مختلفة من البلاد التي لا تزال غير مندمجة بشكل ما، وهذا ما يجعلها حتى الآن في مأمن من انفراد الملك القادم بالتغيير ومن المجتمع المنقسم على ذاته.. رغم أن ذلك لا يقلل من قدرة السلطة المركزية الممثلة حصرياً في النظام الملكي على القيام بالاصلاح الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، كما يذهب الى ذلك صموئيل هنتغتون .

٢ ـ العامل الخارجي، كالغزو من قبل قوى أجنبية بحيث تفرض نظاماً ديمقراطياً أو شبه ديمقراطي: ومن أمثلة ذلك: هونج كونج، اليابان، وأخيراً أفغانستان، وربما العراق لاحقاً، ولكن الديمقراطية التي يأتي بها الاستعمار أو أي قوة خارجية لا تعدو أن تكون ديمقراطية مرهونة بمصالح أجنبية، وإذا لم تتوفر الإرادة الوطنية والقاعدة الثقافية والإجتماعية الصحيحة فإن أنوية الديمقراطية واللبرالية ترحل مع رحيل المستعمر، وهذا ما حدث في بلدان عربية بعيد رحيل الأستعمار.

٣ ـ تحالف مصالح بين قوى سياسية متنافسة يفضي الى ترتيبات داخلية تنتج في المحصلة النهائية نظاماً ديمقراطياً تعددياً. ويضاف الى هذا العامل: الدور الدولي، حيث يمارس المجتمع الدولي سواء في هيئة منظمات دولية أو قارّية أو تحالف سياسي أو عسكري تأثيراً كبيراً على تغيير شكل السلطة في بلد العضو أو الحليف. المثال الأبرز هنا هو مجموعة من الدول العسكرية الأوروبية التي أجبرت على تغيير نظامها السياسي من أجل الدخول في السوق الأوروبية المشتركة (اليونان، البرتغال، وحتى أسبانيا). والآن أمامنا نموذج تركيا التي تطلب انضمامها الى الاتحاد الاوروبي تبني النظام الديمقراطي.

قد يكون العامل الخارجي معيقاً أحياناً، فوجود أسرائيل، أو لنقل الصراع معها وفّر مبررات لخنق الحريات في العالم العربي.. وهناك من يعتقد أن حل مشكلة الشرق الاوسط سيؤدي تلقائياً الى الانتقال نحو الديمقراطية.

الطبقة الوسطى

تتشكل هذه الطبقة من الاساتذة في المدارس الحديثة (ونؤكد على الحديثة للتمييز بينها وبين المدارس الدينية) وموظفي قطاع الخدمات المدنية وايضاً العسكريين وأمثالهم. ويرى سافران بأن "من الواضح أن الطبقى الوسطى الجديدة ـ في دول العالم الثالث ـ تنشأ ابتداءً من نظم الحكم التقليدية للبحث عن (التحديث الدفاعي) ولكن في نهاية الأمر تنزع هذه الطبقة لتصبح مجافية لأسلافها أو مؤسسيها الأوائل ليبدأ ضغطها الدائم لتحديث أوسع لتتجاوز مجال امتياز الحكام وهكذا الأسس الايديولوجية لسلطتهم" .

ثمة مخاوف حقيقية من قوة وتنامي هذه الطبقة التي نشأت وترعرعت بداخل البوتقة الحكومية، فصراعها مع هذه الطبقة كان واضحاً منذ الخمسينيات على أرضية (وعود الاصلاح) عام ١٩٥٨ و(صراع سعود وفيصل) عام ١٩٦٠ وتفاصيل الصراع نفسه ١٩٦٢، و(الحرب مع اليمن) حتى عام ١٩٧٠ وبعد المحاولة الانقلابية عام ١٩٦٩، وهكذا الاحداث التالية منذ اغتيال فيصل عام ١٩٧٥ واحتلال الحرم عام ١٩٧٩ وموت خالد ١٩٨٢ وما جرى بعدها وحتى النشاط الاصلاحي الذي انطلق بعيد الغزو العراقي للكويت أغسطس ١٩٩١ وحتى الوثيقة الأخيرة المرفوعة الى الامير عبد الله في يناير الماضي.

والطبقة الوسطى ترتبط عادة بالنظام التقليدي الذي أوجدها، وتتبع قيادته وفي مرحلة لاحقة تضغط للسير بسرعة أكبر في طريق التحديث ويسير النظام وراءها.. إنما مع مخاوف متصاعدة، أما في المرحلة الثالثة فإن مطالبها تتعدى على القيم الأكثر حساسية للنظام التقليدي، ويتطور توتر جدي لكن طالما بقي النظام التقليدي ناجحاً، تبقى الطبقى الوسطى الجديدة موالية أو معارضة بصمت. يقول سافران بأن "الطبقة الوسطى الجديدة ولدت في رحم ملكية تقليدية تميل نحو صيانة الأسس الدينية والثقافية والسياسية لحكمها، فيما تجري تحويلاً شاملاً في الاقتصاد والبنية التحتية للمملكة".

الحكومة تجري التحويل المساوق للنمط التقليدي غير المتعارض معه والذي يشكل تهديداً جدياً لنظام الحكم في المملكة. فقد كانت الدولة بحاجة لضخ كمية مال كبيرة في بداية نشأتها وانطلاقة حركتها الانمائية في مجال التعليم من أجل تدريب القوى العاملة التي تحتاجها المؤسستان الادارية والامنية، وقد وفّرت هذه القطاعات الثلاثة المكونات الرئيسية لطبقى وسطى جديدة في المملكة.

يعتقد سافران بأن الضغط السياسي الذي تمارسه الطبقة الوسطى الجديدة على النظام يمكن أن يستدل عليه بأفضل طريقة من خلال الانبعاث المستمر لمشكلة "القانون الاساسي" وهكذا ما تكشف عنه بجلاء العرائض المقدّمة من قبل دعاة الاصلاح في المملكة. فثمة اعتقاد بأن من أكبر المشاكل التي تواجه الانظمة التقليدية هي كيفية إحتواء العواقب السياسية للتحديث الاجتماعي والاقتصادي، فالنشاطات الاقتصادية الحديثة، والعلاقات المتغيرة مع العالم الخارجي تنتج أدواراً جديدة، وتولد حاجات لمهارات جديدة، ويقف أولئك الذين يتقدمون لشغل هذه الادوار خارج النطاق التقليدي للتراتب الاجتماعي وكثيراً ما يكونون معزولين عن النظام السياسي التقليدي .

تبدأ جهة التطوير من قبل الطبقة الوسطى الجديدة بالتعدي على المناطق الأكثر حساسية في النظام كإمتيازات الحاكم، وأسس النظام السياسي والاسس الدينية والثقافية لكليهما. وهنا يبدأ النظام المهدد - الذي لم يسبق أن ربط نفسه دون تحفظ بعملية التحديث، بالمقاومة والتمرد ومن ثم في عزل الطبقة الوسطى الجديدة التي يكون التحديث قد أصبح بالنسبة لها، في هذه المرحلة هدفاً بحد ذاته.

تميل الطبقى الوسطى للانخراط في النشاطات النضالية الداخلية، وتنزع للانفصال عن الرحم الذي تشكلت فيه، أي النظام السياسي لجهة التحالف مع قوى التغيير التي تتولى المواجهة مع النظام السياسي وصولاً الى تنفيذ برنامج تحديثي أشد تأثيراً وفعّالية. لا يجب النزوع الى تخوين أفراد هذه الطبقة، فللأخيرة أهداف وخط سير خاص بها، فقد تعتنق في البدء قضية التحديث وتصطف مع القوى المستعمرة إن وجدت، ولكنها لا تلبث أن تتحول ضد موجدها سواء كان النظام السياسي المحلي او القوى المستعمرة، لأنها تتوصل الى أنهم مثل المحدثين الدفاعيين المحليين لا يعتنقون التحديث من قلوبهم، والأكثر حراجة أن هذه الطبقة الوسطى الجديدة تعتنق في العادة ايديولوجية قومية - وطنية متحمسة .

إن تعويل الولايات المتحدة المبالغ على طبقة التكنوقراط في السعودية لكونهم قد تعودوا على السياسة الاميركية أو الذين تعلموا في الجامعات الاميركية ودرسوا انماط السياسة والتفكير الاميركيين مما سيدفع بهم الى تفهم أفضل في الممارسة السياسية وفي كيفية التعامل مع النمط السياسي الاميركي حتى في حال المخالفة، لا يعدو كونه اعادة تركيب لصورة نمطية عن هذه الطبقة.

إن ما يجب الفات الانتباه اليه اخيراً أن شروط الانتقال الى الديمقراطية في السعودية قد تحققت بنسبة عالية، وأن القوى الكابحة لتحققها على الارض لا تعدو سوى محاولات تأجيل ليس إلا.

قضيّة

بقاء الملك في السلطة يضعف الدولة والمجتمع والعائلة المالكة

الحاجة الى ملك جديد

لا نظن أن أحداً في داخل أو خارج المملكة لا يدرك حقيقة أن الملك فهد غير قادر على القيام بمسؤولياته كملك، بسبب المرض الذي جعله عاجزاً من الناحية الجسدية والذهنية عن مواكبة الوضع المحلي أو توجيه السياسة الحكومية. هذه الحقيقة واضحة لدى الدبلوماسيين الأجانب في المملكة ولدى البعثات السعودية الدبلوماسية في الخارج، ولدى قطاع الصحافة المحلي والأجنبي. بكلمة أخرى، فإن مرض الملك فهد وعجزه بات معلوماً وغير خاف على أحد من المواطنين والمهتمين.

لماذا لا يعزل الملك - إذن - بمبرر العجز والمرض؟ فيصبح هناك ملكاً جديداً للبلاد التي عاشت وضعاً غير طبيعي منذ أن أصيب الملك بجلطة الدماغ عام ١٩٩٦؟ لماذا الإصرار على إظهار الأمر مقلوباً، فكل شيء يسير وفق توجيهاته، وهو في أتم الصحة ويحضر مجلس الوزراء ويوجه المسؤولين ويستقبل الوفود الأجنبية؟ لماذا كل هذا؟

لقد وفّر مرض الملك فهد فرصة لكبار العائلة المالكة كي يرتبوا أوضاعهم الداخلية ويعملوا على تنسيق جهودهم لتجاوز أزمة الخلافة للعرش. لكن بدلاً من ذلك، أصبحت الدولة تسير بعدّة رؤوس، وبالتحديد ثلاثة رؤوس غير منسجمة: ولي العهد، ووزير الداخلية، ووزير الدفاع. كلّ اتجاه يبحث له عن حلفاء بين رؤساء الأجهزة والوزراء. وبدل أن تنتقل السلطة كاملة الى الملك الجديد المفترض (ولي العهد) جرى تقسيمها وهو - أي الملك - لايزال على قيد الحياة، لا يستطيع أحد من الثلاثة أن يأمر على ما تحت وما في يد الباقين!

السياسة الخارجية تعرضت هي الأخرى الى الشدّ والجذب بين الأطراف المتنازعة، ولذا ظهرت الكثير من التصريحات المتناقضة بين الأمير عبد الله ووزير الداخلية وسعود الفيصل حيث كان هذا الأخير يعكس في تصريحاته التناقضات داخل البيت السعودي.

داخلياً، كل طرف يجرّ النار الى قرصه. فهذا يعلن عن تأييده للإصلاح ولعريضة اللبراليين، والآخر يحثّ الخطى للتحالف مع التيار السلفي ويعلن المرة تلو الأخرى أنه ضد الإصلاح، وأنه لن يفرض على بلاده من الداخل أو الخارج. الإعلام الداخلي يبث الشيء ونقيضه، والسياسة الداخلية مزيج من القمع والإنفتاح، ومحاربة الفساد تتعثر الخطى بسبب هذا الطرف أو ذاك، والسياسات الإقتصادية المزمع إجراؤها خُنقت في المهد، وهكذا.

مرض الملك أصبح في نهاية الأمر وبالاً على الدولة والمجتمع والعائلة المالكة معاً. فقد توسع الشق بين الأمراء، وأصبحت أجهزة الدولة تدار بأكثر من رأس وبأكثر من سياسة متناقضة ومتصادمة، والأداء الحكومي يسير من تراجع الى آخر، وفي بعض المواقع التي كانت الآمال بشأنها عريضة، فإن تقدماً ما لم يلحظ البتة.

بصورة واضحة يمكن القول، أن الجناح السديري يريد أن يبقي الملك حيّاً في ذاكرة المواطنين والعالم، بحيث يكون (الترس) الذي يحفظ لهذا الجناح مكاسبه التي انتزعها على مدى نصف قرن. فقد يؤدي رحيل الملك، أو إبعاده عن الناظرين وتولي ملك جديد للعرش، قد يؤدي الى إضعاف هذا التيار، وتحوّل الصلاحيات الرسمية التي كفلها الدستور للملك، وهي كبيرة، الى ولي العهد الحالي، فيمارسها وبالتالي يقلص أدوار القائمين على شؤون الحكم الآخرين. قيل أن عروضاً قدمت لإزاحة الملك، على أن يتنازل ولي العهد عن (الحرس الوطني) فرفض ولي العهد ذلك، وقيل أن هناك من نصحه، بأن إزاحة الملك فهد - رغم أنها ليست سابقة في تاريخ العائلة، ففي عام ١٩٦٢ أبعد الملك سعود مؤقتا وبفتوى شرعية بسبب عجزه ومرضه - ستفتح الطريق لإزاحته هو في المستقبل.

الأمر الثابت الآن هو أن بقاء الملك في منصبه ليس في جوهره ومؤداه في صالح العائلة المالكة ولا في صالح الوطن، وإذا كان الخلاف بين أجنحة الحكم سبباً في بقائه، فإنه أبقى الأمراء عاجزين على إتخاذ سياسات ذات أهمية أو موحدة أو في مستوى الأحداث. القضايا الكبرى والقرارات الخطيرة تمّ تأجيلها في الغالب بسبب الخلافات، ولهذا فإن المجتمع والدولة يدفعان ثمناً باهظاً لتردّي الأحوال.

آفاق التنمية السياسية في المملكة ودول الخليج العربي

حمزة الحسن

لم يحظَ موضوع الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية سوى باهتمام قليل من قبل المهتمين والباحثين. وجرت العادة النظر الى تلك الدول من زاوية اقتصادية بحتة، كمنتج للنفط ومستهلك للبضائع الأجنبية، ومدى تأثيرها في الإقتصاد العالمي والى حد ما في حركة السياسة الإقليمية. قلّما بحثت طبيعة النظم السياسية في الخليج وعلاقتها بعامل الإستقرار الداخلي والإقليمي، في حين يتم التعاطي مع هذه الدول وكأنها مجرد بئر نفط بحاجة الى حماية أجنبية، وأن شعوبها متخلفة تقتات على ثقافات وانتماءات عفا عليها الزمن، وحكامها مجرد أثرياء يعبثون بكميات هائلة من النقد ويبعثرونها.

في هذه المقالة، يقدّم حمزة الحسن الصورة السياسية الداخلية، من خلال معالجة موضوع التنمية السياسية وآفاقها المستقبلية.

ينظر الى التنمية بمفهومها العام على أنها عملية شاملة ذات مضامين اقتصادية واجتماعية وسياسية، أي انها عملية لا تقبل التجزئة ، وأن أي تحوّل في أحدها يقود دون مناص الى تحوّل وتغيير في البقية، وهذا ما استقرّ على تعريفه معظم الباحثين.. فإن التنمية في دول الخليج لم تبحث سوى في اطارها الإقتصادي والإجتماعي كالتعليم والصحة والخدمات الإجتماعية وإيجاد قاعدة صناعية وتوزيع الثروة وما أشبه. لكن التنمية السياسية كنشاط يقوم به المواطن العادي من أجل التأثير في صناعة القرار الحكومي، ظلت الغائب الأكبر لدى صانع القرار، ولدى الباحثين والكتاب، الأمر الذي أدى الى التشكيك في حتمية (شمولية) التنمية، بالنسبة لبعض الدول، خاصة الريعية منها، أي تلك الدول التي تعتمد على مصادر دخل غير (الضرائب) وتقوم بصرفها على التنمية.

هناك من يجادل أن التنمية في دول الخليج لا تستدعي بالضرورة تضمين الجانب السياسي، أي أنها لا تقترن بالضرورة مع المشاركة الشعبية في صنع القرار ولا مع تحويل الأنظمة السياسية فيها من أنظمة تقليدية تعتمد في شرعيتها وبقائها على معايير وقيم غير متوائمة مع متطلبات الدولة الوطنية الحديثة، الى أنظمة تحظى من خلال الإختيار والإختيار الشعبيين بدعم جمهورها وتشرعن نفسها عبر صناديق الإقتراع وإشراك المواطنين في العملية السياسية.

لا شك أن هناك تماثلاً يصل في بعض الأحيان الى حد التطابق بين دول الخليج في توصيف أنظمتها والنسيج الإجتماعي فيها، كما لا شك أن دول الخليج في مجملها تختلف عن بقية البلدان العربية فيما يتعلق بموضوع التنمية السياسية، لكن هذه الفوارق الناشئة من طبيعة الأنظمة نفسها ومن القيم الحاكمة في مجتمعاتها لا تجعلها تصل الى حد اعتبارها نسيجاً خاصاً لوحده لا تنطبق عليها موازين التغيير وسنن الكون. وهي بهذا لن تخط منهجاً معزولاً عمّا يجري في العالم، وتنشئ لنفسها تجربة خاصة بها مقطوعة الصلة ومختلفة الى حد التناقض مع ما يحدث في بلدان العالم الأخرى.

في الماضي، لم يكن موضوع التنمية السياسية ملحاً في معظم دول الخليج - مع تفاوت درجة الحاجة ومقدار الالحاح في كل دولة على حدة - لأسباب وظروف سياسية وثقافية واقتصادية وتاريخية، وهذه العوامل هي ما يجب مناقشته، لمعرفة ما إذا كانت التنمية السياسية أمراً لا مفرّ منه، أي توافر الشروط الموضوعية لتحديث بنى الدولة السياسية.

هناك ثلاث مقاربات لموضوعة التنمية السياسية: أولها يربط التنمية السياسية بمقدار ما يتحقق من إنجاز في مجالي التنمية الإقتصادية والإجتماعية. أي أن التنمية السياسية تبدو هنا كما لو كانت ناتجاً أو مخرجاً للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. فالتطور الإقتصادي والإجتماعي وفق هذا الرأي سيؤدي الى تطور في التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية. أما المقاربة الثانية فتربط مؤسسات النظام السياسي بالتنمية السياسية؛ فبناء الأمة، وتطور الهيكل الإداري للدولة من جهة الإنسجام والمطواعية تجاه التغيير، وتحقيق قدر من الإستقلال لأجزائه وانسجامها مع باقي المؤسسات، مؤشران الى إمكانية تطور في الممارسة والتنمية السياسية. في حين يربط أصحاب الرأي الثالث بين التنمية السياسية والقيم السياسية السائدة في مجتمع ما. فهل هذه القيم تتواءم مع التغيير والتطور والديمقراطية (أو الشورى)، وهل تعنى بعملية حشد الجمهور وإشراكه في العملية السياسية أم تعتبرها حقاً مقدساً مقصوراً على (نخبة النخب)، وهل إقحام الجمهور في الشأن السياسي مرتبط بإرادة النخبة الحاكمة؟

بقدر ما يتعلق الأمر بدول الخليج فإن أول ما يتبادر الى الذهن الجدل حول طبيعة دور (الدولة الريعية) وقدرتها على تقليص هامش إمكانية الإصلاح والتنمية السياسيين. فقد لعبت الدولة الريعية في الخليج والجزيرة العربية دورين متناقضين، فمن جهة سلبية، ساعدت الثروة في تعزيز جهاز السلطة الأمني والعسكري، وعززت مركزية اتخاذ القرار، وتأميم قنوات التعبير. كما ساهمت الثروة في إشغال المواطنين الخليجيين عن الموضوع السياسي والمشاركة في صناعة القرار في الجملة، بل أضعفت الحاجة وربما التطلّع الى اقتحام التابو السياسي وممارسة النقد العلني حتى في حدوده الدنيا. بالنسبة لكثير من مواطني الخليج بدا غياب المشاركة السياسية كما لو كان نتيجة طبيعية لتعاظم دور الدولة الرعية التي استطاعت تعويض النخب والمواطنين عن الحرمان السياسي من خلال التوظيف وتحسين الوضع المعاشي. ومن جهة إيجابية ثانية، كان لا بدّ لدول الخليج التي خاضت بعمق آفاق التنمية الاقتصادية والإجتماعية أن تواجه آثارها في ميدان السياسة أيضاً، والتي يمكن ملاحظتها في الميادين التالية:

١ - قادت عملية التنمية (أو التحديث) الى تطوير في ميدان التعليم، وخلقت نخباً متعلّمة كانت في أشد الحاجة اليها في جهازها البيروقراطي الذي كان في طور النمو السريع. لم تكن هناك مشكلة في بداية الأمر، فقد كان من السهل احتواء معظم إن لم يكن كل النخب المتعلمة في الجهاز الوظيفي للدولة،

وإن كان الإحتواء قد عنى بالدرجة الأولى الجانب الإقتصادي والمعيشي لتلك النخب، التي حصل بعضها على مواقع مهمّة لبّت حاجة معنوية لديها. ولكن هذه النخب التي نمت في رحم الدولة صعب كبح تطلعاتها السياسية والنظر الى (الأعلى) من أجل المساهمة في صناعة القرار السياسي. ومع انكماش قدرة الحكومات الخليجية ـ كما في السعودية ـ في استيعاب النخب الجديدة ضمن قنواتها الإقتصادية إما بسبب استكمال بناء الجهاز البيروقراطي أو لصعوبات اقتصادية بدأت بالظهور منذ منتصف الثمانينيات، تضاعف حجم الأزمة وتزايدت الدعوة الى الإصلاح السياسي والى المحاسبة والشفافية وحرية التعبير وما أشبه.

أما النخب (العسكرية) فقد كان تأثير التحديث عليها أكثر وضوحاً من خلال محاولات الإنقلاب العسكرية المتتالية والفاشلة والتي عكست تطلعاً متزايداً نحو حيازة السلطة، يعضدها في ذلك محاكاة تجارب مجاورة، وحيازة تكنولوجيا حديثة تشجّع على المغامرة.

ربما يمكن القول، أن النخب في الخليج والتي كانت وربما لاتزال أقل تمظهراً في نشاطها السياسي من مثيلاتها في الدول العربية، رغم أنها تفوقها من ناحية النسبة العددية، بدأت على استحياء أولى خطواتها وتفاعلها مع حركة السياسة في بلدانها، باحثة لها عن دور تلعبه من بوابة الدعوة لضرورة الإصلاح السياسي.

٢ ـ إن التنمية الإقتصادية والإجتماعية هي في الغالب عملية غير متوازنة. فبعض المناطق وبعض الطبقات الإجتماعية والجماعات الأثنية أو الدينية/ المذهبية تكون مهيّأة أكثر من غيرها لاستثمار العملية التنموية والإفادة منها، وهي بالتالي أكثر إلحاحاً على المشاركة السياسية، إمّا لكونها قد سبقت غيرها في ميدان التعليم والنمو الإقتصادي والخدمات الإجتماعية فتكونت لديها الحاجة ونما عندها التطلّع وتهيأت لاستثمار الفرص المتاحة أمامها نحو المشاركة السياسية، وإما بسبب عكسي تماماً، أي أنها قد تكون أكثر حرماناً وأكثر التصاقاً بهويّاتها الخاصة (مناطقية أو قبلية أو طائفية) وتجد في موضوعة التنمية السياسية مخرجاً لها من وضعها الثانوي، ومعاملتها الدونيّة، وهي بالتالي تصرّ في المطالبة من أجل رفع مستواها الى مستوى الجماعات والمناطق الأخرى.

إذا أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة التعدد الثقافي في الدول الخليجية، أو بعضها على الاقل، فإن عدم التوازن هذا والمتزامن مع تسويد ثقافة معيّنة أفرز جماعات منظمة ومعارضة. وبالقدر الذي تدخّلت فيه الدولة في حياة الأفراد (مستوى معيشتهم وتعليمهم وتوظيفهم وأنماطهم الثقافية) فإن عدداً غير قليل منهم دخلوا الى السياسة وتعاطوا معها من الزاوية الثقافية/ الدينية والإقتصادية لحماية مصالحهم، سواء كانوا أفرادا أو جماعات. وهذا عامل آخر يدفع باتجاه تطوير الهياكل السياسية الخليجية.

بيد أن هناك رأياً يربط بين "المساواة" وتحقق المشاركة السياسية (أو بصورة أدق الديمقراطية). فكلما زادت الفوارق بين الأفراد والمناطق في الثروة والمكانة الإجتماعية والخدمات العامة، ابتعد المجتمع عن نظام الحكم الديمقراطي الذي هو مؤسس من الناحية المفهومية على المساواة السياسية. ولا يخفى أن مواطني عدد من دول الخليج تعاني من مشكلة التفاوت في التنمية والثروة وغيرها، وهي بقدر ما تدفع بالفئات المضطهدة للولوج الى عالم السياسة، فإنها تدفع بفئات أخرى للحفاظ (سياسيا) على الوضع الراهن الذي يحفظ لها تميّزها واستمتاعها بالثروة والمكانة الإجتماعية. لا يعني هذا بالضرورة أن المساواة الإقتصادية بين المواطنين تقود الى تنمية سياسية، بالرغم من حقيقة تفاعل موضوعي المشاركة السياسية والمساواتية الإقتصادية والإجتماعية. ولربما يمكن الجدال بأن الدول الخليجية الأقل توازناً في تحقيق المساواة الإقتصادية والإجتماعية هي الأبعد عن الإصلاح السياسي بشكل عام، ونخص هنا بالمثال: السعودية.

٣ ـ أيضاً فإن عملية التنمية أثرت بشكل كبير على علاقة الدين بالدولة، وجعلت من الدين البوابة الواسعة التي يمكن أن يأتي عبرها أو بسببها الإصلاح السياسي. من الواضح أن أنظمة الخليج السياسية، وخاصة في المملكة، حريصة كل الحرص على عدم إقحام الجمهور في الشأن السياسي، رغم الحاجة الملحة اليه في احيان كثيرة. فالسياسة شأن خاص، ولكن الدين شأن عام، والمؤسسة الدينية ـ كما هي في المملكة ـ ومن الناحية النظرية لا تمثل جهازاً من أجهزة الدولة، ومشرعنة لنظام الحكم فيها فحسب، بل هي من الناحية النظرية (شريك سياسي). مثل هذه المؤسسة تطورت وتوسع دورها بسبب عملية التحديث المتواصلة، وصارت لها جامعاتها وإعلامها الخاص بها، إضافة الى سلطاتها القضائية والرقابية والأمنية. وإن توسّع هذا الدور لا شك أقحمها في السياسة لمواجهة منظومة القيم الوافدة، عبر تحشيد الجمهور وتغذيته بثقافة خاصة ودفعه لأعمال تستبطن فعلاً سياسياً وتستهدف تغييراً في آلية صنع القرار. حدث هذا في مصر واندونيسيا والباكستان وحتى بين البوذيين في فيتنام.

وإذا كانت الحكومات الخليجية قد أغلقت بوابة الحشد والتعبئة السياسيين على أسس وطنية، فإن المؤسسات الدينية والرديفة لها تقوم اليوم بهذا الدور التعبوي للجماهير، سواء كانت تلك المؤسسات تستوعب كامل الجمهور الخليجي، أو شرائح منه. فسكان المدن والوافدون اليها، والطلبة والعمال وموظفو الدولة هم ممن يقع تحت تأثير تلك المؤسسات الدينية، وهي الأقدر على إقحامهم في الفعل السياسي عبر الحشد الجماهيري عاطفياً. ولا تكمن قوة هذه المؤسسات الدينية في برنامجها بقدر ما يكمن في قدراتها الهائلة على الحشد الجماهيري الذي تخلّت عنه حكومات الخليج، لأن بعضها على الأقل يعتبره مؤشر خطر، ويتطلب إيجاد أيديولوجيا وطنية ومفاهيم جديدة تُبنى عليها شرعية الدولة ونخبها الحاكمة. ومن شبه المؤكد أن التنمية السياسية إن لم يتم تبنيها من صانع القرار السياسي الخليجي، فإن الجمهور سيتبناها وقد لا يجد بوابة أخرى أسهل من البوابة الدينية ليعبّر عن ذاته من خلالها.

٤ ـ **رافقت** عملية التنمية ثورة في الإتصالات، والإعلام الجماهيري، وقد استفادت دول الخليج من ذلك في عملية التأطير الذهني والثقافي لمواطنيها، وكانت الى وقت قريب قادرة على التحكّم بما يسمع وما يشاهد، الأمر الذي أضاف اليها قوّة غير عادية. لكن ثورة الإتصالات والمواصلات والإعلام، بدأت منذ عقد تميل الى غير صالح التوجّهات السياسية والثقافية الحكومية، وما عادت أجهزة الرقابة قادرة على تغذية الشارع بثقافة وتوجهات الحكومات الأحادية ومنع غيرها الاتي من الخارج من مواجهة التأطير للعقل الجماهيري. **لقد دفعت أجهزة الإتصال بجموع كبيرة نحو الإهتمام بالسياسة قسراً، سواء من خلال المقارنة بالآخر من خلال الإتصال المباشر عبر السفر، أو عبر التواصل الإعلامي والفضائيات والإنترنت.** وهذا ما جعل الشعوب الخليجية أقدر على تشكيل صورة واضحة للوضع السياسي الداخلي، واعتبر مسؤولو الإعلام المحلي الأمر مجرد غزو ثقافي من الخارج لا يستطيعون مواجهته بالرقابة أو بتقديم بديل منافس أو قادر على المنافسة. معنى هذا، أن التبريرات الثقافية والتأطير الذهني في ميدان السياسة لم تعد ممكنة، وأن المرتكزات التي تقوم عليها شرعنة العمل والممارسات السياسية القائمة قابلة للجدل والطعن.

مخاوف وتحفظات

بيد أن هناك مبررات أو تحفظات أو حتى مجرد ذرائع فيما يتعلّق بفصل التنمية السياسية عن المجرى العام للتنمية الشاملة، فالتنمية السياسية ـ بنظر بعض الباحثين والسياسيين ـ تؤدي الى خلخلة وحدة الدولة والى ظهور **العنف المحلي بالرغم من حقيقة أن العنف المحلي مجرد ناتج لغياب التنمية السياسية وليس لوجودها**، وتجربة البحرين الحاضرة تشير الى ذلك بوضوح. هناك في دول الخليج من يعتقد أن النزعات القبلية ـ بالشكل الذي شهدناه في الكويت ـ وكذلك احتمالات التصويت على أسس طائفية كما هو موجود الى حد ما في الكويت والأكثر احتمالاً في الوقوع في البحرين مستقبلاً، يبرران عدم الإقدام على الإصلاح السياسي وإشراك الجمهور في صناعة القرار. ويستشهد بهذا لإثبات أن الجمهور الخليجي غير مهيّأ وغير

ناضج سياسياً. وينقل المرحوم جلال كشك، أن حاكم دولة خليجية راحل وبّخ مثقفاً اقترح إجراء انتخابات وأشار اليه بأنه لن ينجح فيها لو حدثت بل رؤساء القبائل والتجار والمشايخ.

ومع أن التصويت على أسس أثنية أو قبلية أو مناطقية أو دينية أو عرقية أمرٌ مشهود في كل ديمقراطيات العالم ولا يحتاج الى إثبات كما أنه ليس مدعاة للإحتجاج، يضاف الى أنه لا يعني بالضرورة تهديد وحدة الدولة وتهديد سيادتها. نعم، في عدد من الدول في العالم فإن العملية الإنتخابية وبسبب تعددية المجتمع وانقسامه الداخلي، لم تكن كافية (وليس لم تكن صالحة وجرى التنكّر لها) فأضيف اليها عمود آخر يسندها، ويرقع حالة الإنقسام فيها، وهي حصصة الحكم بين الفئات السكانية حسب انتماءاتها العرقية واللغوية وفق عددها، ضمن عملية سُمّيت بـ (الديمقراطية الإجماعية) إن صحّت الترجمة (consociationalism) بالشكل الموجود في بلجيكا وسويسرا وماليزيا ولبنان. ما يهدد وحدة الدولة هو غياب المشروع السياسي الحافظ لوحدتها، ومركزية الدولة الشديدة، واستئثار الجهوية بالحكم على قاعدة الإنتماءات غير الوطنية. نعم، ربما تؤدي العملية الديمقراطية الى تعزيز تلك الإنتماءات في بداية التجربة، وقد تستمر معها، ولكن الذي يبقى هو الهوية الوطنية والإجماع الوطني، والإنتماء الكبير. بمعنى **ان دولة ما قد تكون مهددة بالإنقسام، إذا لم تستطع خلق هوية وطنية وإجماعاً وثوابت وطنية في السياسة والإقتصاد والثقافة**، وتأتي الديكتاتورية لا لحلّ مشكل التعدد، بل لإلغائه على السطح، دون الوصول الى عمقه ومصدره، فإذا ما خفت وطأة القمع انتشرت المطالب الإنفصالية كالفطر على السطح وحينها تكون الديمقراطية غير جاذبة فضلاً عن أن تشكل حلاً لمحنة الدولة نفسها.

ومع أن دول الخليج ليست معنية بالموضوع آنف الذكر، اللهم إلا في المملكة، بسبب طبيعة نشأتها الإمبراطورية، وضعف الهوية الوطنية بداخلها مقابل الإنتماءات القبلية والمناطقية والطائفية، إلاّ أنها في المجمل لا تستطيع ان تبرر العزوف عن الإصلاح السياسي بحجّة الخوف على الأمن وعلى الوحدة الوطنية. **فالتنمية السياسية المتوازية مع الدمج الوطني والنمو الإقتصادي كفيلان بإبعاد المخاطر التي تأتي بها عملية التحديث فيما يتعلق بتعميق الإنقسامات الداخلية وتأكيد الهويات الفرعية.**

لكن ما يخفى وراء هذه التبريرات أمرٌ أخطر. فالتنمية السياسية تعمّق شعور المواطنة، وتأتي بالمساواة السياسية، وتقضي ـ وهذا مهم ـ على مصالح فصيلية وجهوية تستأثر بالحكم ومنافعه. لا نشير هنا الى العائلات الحاكمة بقدر ما نشير الى طبقة مستأثرة معرّفة الإنتماء الديني والمناطقي تستحوذ على جهاز السلطة الديني والسياسي والإقتصادي والعسكري وتعتبره حقا لا يمكن التفريط فيه. وهذه الطبقة رغم مواصفاتها اللبرالية والعلمانية من الناحية النظرية فهي نخب طائفية على الصعيد العملي، وهي تميل الى الإقصاء على قاعدة الإختلاف الديني والثقافي والمناطقي وربما القبلي، وفرض الهوية الخاصة بها على غيرها. وهي بهذا ترفض الإصلاح السياسي الذي يؤدي الى إشراك آخرين وتقليص ما في اليد من منافع. وهي هنا تختلف من حيث الدوافع عن العوائل الحاكمة في تخوفها من التحول الديمقراطي، وعن المؤسسات الدينية التقليدية التي تحاول شرعنة الوضع القائم ورفض الآتي باعتبار أن لا "ديمقراطية" في المفهوم الإسلامي، وكأن الديكتاتورية القائمة لها ما يعضدها من نصوص في الشرع!

يقال وهو صحيح الى حد بعيد أن سبب غياب التنمية السياسية أو ضعفها في دول الخليج، يعود في جذره الأهم الى أن الضغط الآتي من القاعدة الشعبية ضئيل، إما لافتقاد مبرراته عند البعض، أو لشعور طاغ بالخوف من السلطات، أو لغياب أو ضعف في الثقافة السياسية الصحيحة التي لا تفصل بين المواطنة الحقيقية والمشاركة السياسية، وسيادة رأي يميل الى الأخذ بنخبوية ممارسة السياسة، وشرعية حكم الغلبة. ولهذا السبب وغيره، بقيت دعوات الإصلاح محصورة في قطاع صغير من النخب الخليجية، وهي في أكثرها كانت عرضة للقمع (المعتدل!) بالقياس الى ما يجري في دول أخرى، فالإعتقالات قصيرة الأجل والمنفى كانا السمة الغالبة في بلدان الخليج، وربما كان العقاب الأكبر يتمحور في جوانبه الإقتصادية أكثر من غيرها، وقليل من النخب ـ ورغم توافر الفرص لديها ـ طوّعت متطلباتها المعيشية خارج إطار الجهاز الحكومي.

هناك رأي آخر يتحفظ على التنمية السياسية بأنها تفسح المجال والفرصة لظهور العنف المحلّي، فالإختلافات بين الجماعات الدينية والسياسية والفكرية ستطفو على السطح وربما تفضي الى صراع علني حاد بين هذه الجماعات، الأمر الذي يعزز الإنقسام الداخلي بدل أن يلحمه، وقد يدفع بعضها الى الإحتكام للسلاح لتعويض خسارتها في الشارع، خاصة إذا ما كانت هذه الجهات مسيطرة عليه في غياب المنافس في فترة ما قبل التحول السياسي، إما لأنه كان مقموعاً، فظهر بقوة على السطح في ظروف الإنفتاح، أو لأن منافسته كانت قويّة بالشكل الذي تجعل اللعبة السياسية غير مغرية للخاسرين. ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن على الدولة تنظيم العملية السياسية فيما اذا اضطرت اليها بالشكل الذي يوازن بين القوى على أسس مختلفة، أي توزيع الحصص على اللاعبين بغض النظر عن قواهم الحقيقية في الشارع، وإنما على أساس قدرة هذه الفئة أو تلك على تهديد العملية السياسية. بمعنى أن الدولة في مبتدأ العملية التنموية السياسية ـ حسب أصحاب هذا الرأي ـ تتحرك كمنظم وموزع للحصص ريثما يرشد اللاعبون السياسيون وتأمن البلاد عواقب عنف الخاسرين. أما الرأي الأكثر تشدداً، فيرى أن الدولة لا يجب أن تفتح باب التنمية السياسية من أساسه، وتحتكر العمل السياسي في يد فئة منسجمة وتوصد الأبواب أمام دعاة التغيير.

من المدهش حقاً، أن الحديث عن العنف يربط دائماً بضعف قنوات التعبير السياسي وغيابها وليس بوجودها، **ومن السخرية حقاً أن ينظر الى عملية الإصلاح السياسي كبوابة لإدخال العنف وتمزيق الوحدة الداخلية**. وهنا يجب أن نفرّق بين مرحلتين، مرحلة ما قبل الولوج في عملية الإصلاح السياسي، والمرحلة الإنتقالية المباشرة بعد الولوج. المرحلة الأولى هي في معظم الأحوال غير مستقرة. العلاقة بين الحاكم والمحكوم غير مستقرة وغير محددة المعالم، والعلاقة بين الفئات الإجتماعية المختلفة والتيارات الفكرية حادّة وغير تصالحية، كما أن الأوضاع الأمنية الفردية والجماعية مهددة والحريات العامّة ضائعة، والطموحات الشعبية في الإصلاح يمكن قراءتها أو استقراؤها بوسائل مختلفة، ويضاف الى ذلك هناك في الغالب أزمة شرعية للطبقة الحاكمة، وفساد إداري، وانكماش او تراجع اقتصادي وتذمّر عام يسود كل القطاعات بما فيها قطاع العاملين في جهاز الدولة، وكل هذه مناخات تضغط باتجاه الإصلاح. في بعض الأحيان تتطور الأمور الى عنف ومواجهة شعبية مباشرة مع نظام الحكم، كما كان في البحرين قبل الإصلاحات الأخيرة، وفي بعض الأحيان يعبّر العنف عن نفسه في صورة انفرادية على النحو الذي رأيناه في السعودية: اختطاف طائرات، تمرد في السجون، محاولات يائسة للتظاهر تقمع، تجمعات تتحول الى شغب وقتلى، تفجيرات تستهدف أفراداً ومؤسسات، وانفلات في الشارع يعبّر عن نفسه بأشكال مختلفة كاعتداء على المارة، وإغلاق للشوارع، في ظل تراجع مهيب لهيبة الدولة. على أن هناك فرصاً سهلة للتخلص من الأزمة، فاستشعارها ليس مسألة صعبة، وحتى قياسها يمكن الوصول اليه بنحو أو بآخر حتى مع غياب وسائل قياس الرأي العام المتعارف عليها في البلدان الحرّة. بعض الأنظمة تلتقط الإشارات الشعبية بسرعة، وتغيّر اتجاهاتها السياسية المحليّة في أول بوادر عنف محلّي، أي لا تخدع نفسها كثيراً حول من يقف وراءه بل تذهب الى مسبباته وحلوله وفي مقدمة الحلول السياسية إحداث تطور في وسائل المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي. حدث هذا في الأردن على وجه الخصوص، وانتظرت البحرين سنوات طويلة حتى اقتنعت أن العنف وغضبة الشارع لن تهدأ، وحين قررت طريق الإصلاح، لم تخسر شيئاً كثيراً، ورممت علاقتها بجمهورها ونخبه بشكل مثالي.

لم تسفر التجارب الخليجية والعربية مجملاً عن انفجار العنف وتمزيق للوحدة الوطنية بمجرد أن ولجت باب الإصلاح السياسي. صحيح ان

محاولات الدمقرطة السياسية في بداياتها بحاجة الى تأمل وحرص عليها من قبل اللاعبين السياسيين، من أجل إنجاح التجربة في بداياتها، والتعود على ممارستها، وإضعاف دعاة التشدد من قبل الحرس القديم الذي يقف بالمرصاد أمام التحول الجديد. هذه المرحلة الإنتقالية خطيرة لذات السبب، فتجربة الجزائر والسودان لم تستكملا، وعادت الأمور الى سابق عهدهما. الأولى وصلت الى حرب أهلية بإلغاء الديمقراطية وعودة العسكر للهيمنة على الحياة السياسية، والثانية أدّى الإنفلات الأمني فيها والمترافق مع الخسائر العسكرية الحكومية أمام جيش غارانغ الى التنكر للديمقراطية والإنقلاب عليها. وحتى الآن، فيما يتعلق بالبحرين والكويت كنموذجين حيين، لا نرى في التحولات السياسية الديمقراطية إلاّ تقوية للنظام السياسي، وتعزيزاً للحمة الإجتماعية الداخلية، وبعداً عن العنف الإجتماعي. رأينا كيف تحولت شعارات المتظاهرين في شوارع البحرين من النقيض الى النقيض، أي من شعارات مناهضة للحكومة الى مؤيدة لها. ولهذا كله، فإن التنمية السياسية حلّ للعنف القائم أو المتوقع، وليست مصدراً له.

مقاربات ومقارنات

تتفاوت دول الخليج في مقدار الخطوات الإصلاحية السياسية التي أقدمت عليها، كما تختلف المقاربات فيما يتعلق بكل دولة تقريباً. تشذّ الكويت عن بقية دول الخليج في كونها أول بلد خليجي اعتمد دستوراً دائماً للبلاد، ووسّع المشاركة الشعبية في الحكم عبر الإنتخابات، وأكثر بلد خليجي أفسح المجال لحرية التعبير وتشكيل التجمعات والنقابات وأخيراً الأحزاب. ويصل عمر التجربة الكويتية الى أربع عقود من الزمن، أي منذ السنوات الأولى للإستقلال. فتجربتها السياسية التي تعد أنضج تجربة خليجية حتى الآن، لم تكن فيما يبدو نتاجاً طبيعياً للتنمية الأقتصادية والإجتماعية، ومن غير الواضح إن كانت تلك التنمية ودور الدولة الريعية قد دعّما أو أعاقا تطوّر التجربة السياسية الكويتية. الأمر الثابت هو أن عمر التجربة الكويتية قد عزّز استقرار البلاد الداخلي، وضمن بقاء العائلة الحاكمة بسلطات غير قليلة، وأن هذه التجربة كانت نتيجة طبيعية لنشأة الدولة الكويتية وتشكلها الحديث والتفاهمات التي كانت قائمة بين العوائل القاطنة فيها، ومن ثمّ إصرار القوى الإجتماعية والسياسية على الإحتفاظ بحقها في المشاركة في الحكم، رغم التحديات الشديدة الخارجية والداخلية التي عطلت استمرارية مجلس الأمة لفترات محدودة خلال عقدي السبعينات والثمانينات.

أيضاً نلاحظ أن المملكة العربية السعودية هي أقلّ دولة خاضت ميدان التنمية السياسية بين دول الخليج والجزيرة العربية عموماً، أيضاً بسبب طبيعة نشأتها الحديثة ووسائل شرعنتها وشرعنة الحكومة القائمة فيها. ولاتزال الحكومة قادرة بما توفّرت لها من وسائل إقتصادية وأمنيّة، على مقاومة ضغوط التغيير، ولكنها فشلت فيما يبدو في إقناع مواطنيها بأهمية التغييرات التي أحدثتها قبل نحو سبع سنوات (مجلس شورى معيّن، ونظام أساسي، ونظام المناطق) فكل هذه الإجراءات لا ينظر إليها من قبل المواطنين على أنها تشكّل الحدّ الأدنى المطلوب للإصلاح. ويبدو في تجربة المملكة أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية هي المحرك باتجاه التنمية السياسية وإن لم ترغب السلطات بذلك. وهذه التنمية تتقاطع مع الرأي القائل بأولوية الثقافة السياسية وتوافرها كشرط أساسي للتنمية السياسية، فالواضح اليوم أن هناك تحوّلاً كبيراً في توجهات المواطنين السياسية، في مسائل مثل: شرعية الحكم والإنتخاب، والمواطنة وحقوقها، وحرية التعبير وضرورتها، وقد كان للتنمية الإقتصادية والإجتماعية دورٌ رئيسي في تغييرها وتبدّلها.

على الأرجح فإن الإختناق السياسي الداخلي سيعبّر عن نفسه بصورة أوضح في الفترة القادمة بوسائل سلمية وعنفيّة، وستجد الحكومة السعودية نفسها ملزمة بإحداث تغيير (غير شكلي) ولو كان من أجل تخفيف الإحتقان الداخلي، وإلاّ فإنها ستواجه فترة عصيبة لم تشهدها المملكة من قبل. إن الضغط الداخلي، والخوف من تصاعد العنف، وتصاعد الأزمة الإقتصادية خاصة في المرحلة القادمة حيث شهدت أسعار النفط هبوطاً حاداً، متزامناً مع الضغوط الخارجية التي تواجهها الحكومة حالياً من قبل الولايات المتحدة لنزع فتائل العنف، ستكون على الأرجح أهم العوامل الضاغطة وراء أي تغيير سياسي قادم. وكما قادت حرب تحرير الكويت الى فتح جزئي لنافذة التغيير النظامي (القانوني) في المجال السياسي، فإنها قد تقود على الأرجح هذه المرة الى تغيير أكثر جذرية وإن كان لا يحتمل أن يلبي (كل) المطالب الشعبية على النحو الذي رأيناه في البحرين.

في عمان كما في الإمارات وقطر، حيث الضغوط الداخلية ضعيفة واحتمالات العنف الشديد غير محتملة، والأزمة الإقتصادية لا أثر سلبي واضح لها، فإنه ينظر الى التنمية السياسية كما لو كانت آتية من الأعلى إما لزيادة استرخاء السلطات السياسية فيها، أو لتحسين صورتها في الخارج، أو هي محاولة استباقية لتفادي ما يحدث لأنظمة الجوار من اضطراب نتيجة اختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم. لكن هذه الدول نفسها ومهما تأخّر الإلحاح الداخلي في التعبير السياسي عن ذاته، فإنها تدرك أن بقاء الحال من المحال، وأنها خلال العقود الأخيرة صنعت القاعدة التي ينطلق منها التغيير السياسي، وما عليها إلا أن تكيّف نفسها مع متطلباته بدل مواجهته.

لقطة

تغيّر الحليف الأميركي

هناك من لا يصدق بأن العلاقات السعودية ـ الأميركية قد تغيرت ودخلت منعطفاً لا يمكن معها أن تعود كما كانت في الماضي. الأمراء السعوديون لا يصدقون أن أميركا "استغنت" عن خدماتهم وأنها قاربت أن تقول ذلك في وجوههم. هم مندهشون من حقيقة أن مكانتهم السياسية في المنطقة قد بدأت بالتزلزل بمجرد أن شعر الآخرون بأن حلفهم مع أميركا قد تفككت عراه، وبالتالي فإن الزخم السياسي الذي يمتلكونه اليوم يعكس حجم قوتهم الحقيقي.

إزاء الخوف من أميركا ومن ضياع حلفهم مع أقوى القوى في العالم، وإزاء تراجع المكانة السياسية، التزم المسؤولون السعوديون ومنذ انعطافة سبتمبر ٢٠٠١ بسياسة محددة في مجال العلاقات العامة قلّما خرجوا عنها. هذه السياسة تتلخص في أمرٍ بسيط ومحدد وهو التأكيد على أن العلاقات السعودية الأميركية قويّة ومتينة وأنها لمصلحة الطرفين، و(نفي) حدوث تدهور في العلاقات، ووصف ما يجري وكأنه مجرد توتر عابر لا يؤثر على العلاقة الإستراتيجية بين البلدين.

لا يريد الأمراء السعوديون أن يؤدي تدهور العلاقات مع حليفهم الأميركي الى الاساءة لوضعهم السياسي الحالي، فهم يعتقدون بأن التأكيد على ديمومة العلاقة مع أميركا، والمبالغة في ذلك أحياناً كثيرة، يكبح الميول السياسية التي تنزع الى تجاوز الدور السعودي خليجياً وعربياً، كما أنه يمثل رسالة الى المختلفين مع النظام في الداخل والى الشعب السعودي بمجمله بأنهم ـ أي الأمراء ـ مازالوا أقوياء بالحليف الأميركي، وبالتالي قطع الطريق عليهم لانتهاز فرصة توتر العلاقات لدفع النظام الى تغيير نهجه السياسي واعتماد الإصلاحات السياسية المتأخرة جداً.

وعلى كل حال، فتدهور العلاقات السعودية ـ الأميركية صار حقيقة، حتى وإن تمّ نفيها، كما فعل مؤخراً السفير السعودي في لندن في برنامج تلفزيوني، وهذه الحقيقة تعكس نفسها إعلامياً وعلى أرض الواقع سياسياً واستراتيجياً. وخير لأمراء العائلة المالكة أن يعتمدوا على جهودهم الخاصة في بناء قوتهم السياسية الحقيقية بمعزل عن الدور والمساندة الأميركيين. وعليهم أيضاً أن يفكروا في البدائل وفي كل الإحتمالات، وأن لا يراهنوا كثيراً على أن المزيد من التنازل من جانبهم (في الثروة والكرامة الوطنية) سيرضي صانع السياسة الأميركي.

بكلمة، الزمن تغيّر، ولا يفيد قلب الحقائق، أو بناء السياسة على أماني لن تتحقق على الأرجح.

إشكاليات الوحدة والإنفصال في المملكة العربية السعودية

الحلّ الديمقراطي ـ الفيدرالي لمعضلة السلطة والمجتمع

د.خالد الرشيد

من الواضح تماماً لكلّ من تسنّى له الإطلاع على تاريخ تأسيس المملكة، أن الصراع بين أقاليمها مختلفة الإنتماء والثقافة والتاريخ والخلفيّات الإجتماعية والإقتصادية، إنما كان يدور حول أمر واحد: السلطة وما يتبعها. كان كلّ إقليم من الأقاليم يمتلك خاصيّة من نوع ما.. نقطة قوّة في الساحة السياسيّة.. أو تميّزاً من نوع ما يعوّض نواقص في جوانب أخرى، بحيث جاء تشكيل المملكة من نوع رائع وفريد. إن خصائص الأقاليم مجتمعة تسدّ النقص في كل واحد منها، وتكسب الوحدة القائمة قوّة حقيقيّة في الساحتين الإقليمية والدوليّة.

لا يمكن للوحدة القائمة بين الأقاليم أن تبقى في غياب النفط، فقد كانت عائدات النفط (لحمة الكيان السعودي) على حدّ تعبير أكاديمي هارفرد ندّاف سفران. ولا يمكن للمملكة ان تنال مكانة حقيقيّة في العالم الإسلامي بأجمعه في غياب الثقل الديني الذي تمثّله المقدسات الإسلامية في الحجاز. وبالقطع فإن نجداً تمثّل الأداة السياسية الجامعة، وعنصر القوّة العسكري والسياسي في الكيان القائم.. في حين رفد الجنوب مختلف قطاعات الدولة بالعديد من أبنائه.

الخلل لم يكن في تشكيلة البلاد هذه، بل على العكس فإن تنوعها نقطة قوة للمملكة. الخلل كان ولايزال في نمط العلاقة بين الأطراف المشكّلة للوحدة. لم تكن العلاقة ـ بسبب ظروف نشأة المملكة ـ علاقة شراكة في الحكم، باعتبار ان البلاد في واقعها تتشكّل من أقليّات مناطقيّة ومذهبيّة.. بل حكمت السيطرة والإستتباع والإستئثار العلاقة بينها وبين مركز الثقل السياسي والعسكري ـ نجد، مما جعل الصراع بينها في عهد الوحدة والدولة القطرية استكمالاً للصراع الذي كان قائماً قبلهما، وإن بصورة مخففة قابلة للتطور نحو الإنفجار باتجاه الإنفصال.

لقد أصبحت نجد تمثل الأكثريّة السياسية في الدولة الجديدة، بل كانت هي الدولة في واقع الأمر، الأمر الذي ولّد شعوراً بالغُبن والحرمان لدى المناطق الأخرى. ظهرت الدولة الوليدة بمظهر المحطم لكل خصوصيات السكان الذاتيّة، حيث أُعلنت الحرب الشعواء على الجميع.. وكأن رجال الحكم يريدون تكرار تجربة التوحيد الفكري والسياسي للقاعدة النجدية، وهي تجربة فريدة ومتميّزة ، ولكن تطبيقها على بقيّة المناطق، دون الإلتفات الى محليتها وظروفها الموضوعية الخاصّة بها هو من السقطات الكبرى في فهم المناطق.

كانت أمام الملك عبد العزيز فرصة تاريخيّة بعد امتداد حكمه الى الحجاز، ليبدأ بعد ان اخذ الإستيلاء على المناطق مداه، بإقرار منهج جامع يحتوي كل الإنشقاقات. لكن نشوة الإنتصار، وتركيبة الحكم القبليّة، وتغليب المصالح المنظورة، حال دون تحقيق ذلك الأمر، واستمرت الحرب الفئويّة عنيفة جامحة، شارك فيها حتى أولئك الذين لا يهمّهم أمر الدين من قريب أو بعيد. لقد استخدمت الطائفيّة والمناطقيّة كوسيلة من وسائل احتكار السلطة والصراع عليها.

التقسيم القائم في البلاد بقدر ما جعل هناك جماعة حاكمة، دفع الى الزاوية الحرجة الجماعات الأخرى، والتي لا يشفع لها وعيها ولا مكانتها ولا كفاءتها في إيقاف الضرر النازل بها، لمجرد كونها تنتمي الى جهة غير حاكمة. إن التنافس أو الصراع القائم بين المناطق هو تنافس في حقيقة الأمر على السلطة.. وإن بروز الإنتماءات وتعمّقها الشديد، يستهدف توزيعاً عادلاً للسلطة، وللثروة في آن.

لقد أُقصي منذ البدء أهل الجنوب والشرق وشمال نجد ـ حائل ـ كما شمال الحجاز ـ تبوك ـ عن السلطة تماماً، ويشعر الحجازيّون أنهم شركاء دونيّون فيها، ويرون أنّهم يستحقون أكثر مما في أيديهم.

أهم خطوات الحل هي: إعادة توزيع السلطة ـ الشراكة السياسية ـ وتحويل الدولة الى دولة للجميع، وتوسيع إطار العصبيّة بحيث تذيب معها العصبيات الجزئيّة الأخرى بإيجاد عصبيّة وطنيّة تفرض التساوي بين المواطنين، وتفسح المجال للتعبير عن الهويّة أنّى كان شكلها شرط أن لا تتجاوز المحرمات الوطنيّة. هذا الحلّ يبدو صعب المنال في الوقت الحاضر.. إذ أن مجرّد الإعتراف بالحقوق المبدئية للمواطنين لم يتحقق.. فهم غير مسلمين في الأساس من وجهة نظر المذهب الرسمي، وهناك من يدعو بينهم وبشكل دائب الى قتلهم أو قتل بعضهم ونفي الآخرين، ومن المحرّم على أيّ منهم التعبير عن خصائصه.

الديمقراطية والوحدة

إذا كان توحيد المملكة قد تمّ بطريقة أفضت إلى سيطرة منطقة على مقدرات البلاد فصار من الصعب إعادة عقارب الساعة إلى الوراء لتغيير الطريقة التي تمّت بها عملية التوحيد.. وإذا كان من الصعب أو شبه المستحيل أن تقوم الجهات المسيطرة والمحتكرة بتصحيح أو تعديل الوضع لصالح الوحدة ولصالح الشراكة ولصالح التكافؤ بين المواطنين واندماجهم.. فهل يمكن أن تكون دعوة إلى الديمقراطية حلاً للمعضل بحيث تنقذ المنتفعين من حالة الجشع التي يعيشونها، وتنقذ المملكة من الإنشقاق، وتوفّر لسكان المملكة جميعاً المساواة والعدالة وقدراً معقولاً من الحياة الكريمة في جوانبها الماديّة والمعنوية؟.

ولكن قبل الإجابة على هذا، لماذا لم تنشأ حركة ديمقراطية في السعودية؟. لماذا لم ينشأ إحساس وطني بين السكان ليدافعوا عن وطنهم وعن المظلومين فيه أنى كانت هويتهم؟.

هل الديمقراطية الليبرالية مخيفة لبلد كالسعودية؟ هل حدّا معقولاً منها كالذي نجده في الكويت خطير لأنه يقلّص من احتكار المنتفعين للسلطة، أم لأنه يقود إلى تفكيك البلد كما يعتقده البعض، أم الإثنين معاً؟.

بعض أقطاب الحكم أن السعودية كدولة قد تستمر مع الديكتاتورية والتمييز المناطقي والعرقي والقبلي والطائفي، بأكثر مما يمكنها أن تكونه مع هامش معقول من الديمقراطية والمساواة. وهذا الرأي الميكيافيلليي يتمّ تبنيه على أرض الواقع بغض النظر عن الخلفية التحليلية له.

الديمقراطية قد لا تلعب دوراً توحيدياً مع أنها على الأرجح قادرة على

خلق قاعدة ثقافية وطنية مشتركة. هذا من حيث المبدأ. قد يقال وهو صحيح أن المناخ الديمقراطي يوفّر في كثير من الأحيان الأرضية المناسبة لنمو الإنشقاقات حتى في عقر البلدان الديمقراطية الغربية نفسها. وهناك عشرات الأحزاب والجماعات السياسية تدعي الديمقراطية ولكن برامجها تجزيئية طائفية. ولكن مهما كانت الديمقراطية معيبة وناقصة، فإنها تؤدي في الغالب إلى تخفيف الإختلافات الدينية والأثنية، كما هو ملاحظ في الكويت وفي الأردن والمغرب وحتى مصر.

غير أن الحريّة المتأخّرة، والمساواة المتأخّرة، اللتان تأتيان عن غير قناعة وإنما تفادياً للإنشقاق والإنفصال.. إنما يشكلان في الحقيقة حلاً متأخّراً، والحلّ المتأخّر لا يثني مطالب الإستقلال أو تقرير المصير أو الإنفصال والتي تكون قد تجذّرت وترسّخت، فإذا ما جاءتا عدّتا دلالة ضعف للنظام، فيستفاد منها في تحقيق المطالب الأصليّة، ويعتبر الإصرار عليها دلالة نجاح فـ (الحكومة تنازلت). الديمقراطية أو نصفها جيدة الآن في بلد مثل السعودية.. هي حلّ استباقي، ولكنها ليست دواءً ناجعاً بعد أن يتغلغل المرض.. الديمقراطية حينها تكون بما تتضمنه من مبادئ حريات وحقوق بمثابة المسامير التي تدقّ نعش الدولة.

من المستغرب حقاً أن قلة بين المنطقة المسيطرة من زعاماتها وقياداتها وأصحاب الرأي فيها، دعا الى الديمقراطية. فإذا كانت العائلة المالكة لا تريدها فلأنها تقتطع شيئاً من سلطانها، إن لم يكن أمراؤها ينظرون اليها كمهدد لعرشهم، أو في الأقل مقلّص لصلاحياتهم. وإذا كان الوهابيون، المتدينون باعتدال أو بتطرف، لا يريدون الديمقراطية، فلربما وجد لهم بعض العذر أو بعض الحجج، فالديمقراطية بالنسبة لهم كفر وإلحاد، ومخالفة لشريعة الله!

لكن بأيّ حجّة وبأيّ وجه وعذر ترفض بعض النخب اللبرالية في المنطقة المسيطرة المفاهيم الإصلاحية والديمقراطية، كيف يجوز ان ترفض الإنفتاح والمشاركة الشعبية؟.

هناك حجّتان، الأولى والتي يعلن عنها عادة، وهي أن الإنتخابات ستأتي بـ (المتطرفين) الدينيين، والمقصود بهم هنا هم المتطرفون الوهابيون. فالديمقراطية قد تغلّب ـ ضمن المنطقة المسيطرة ـ المتطرف السلفي على اللبرالي أو العلماني المعتدل ضمن جهاز الدولة. وبعبارة أوضح، فإن الديمقراطية بالنسبة لبعض النخب غير السلفية ليست خياراً في الأصل، ولا تدعمها قناعة إذا ما تعارضت مع المصلحة الخاصة.

ومع هذا، لماذا لا يطالب العقائديون الوهابيون بالديمقراطية لتعزيز موقفهم ضدّ من يسمّونهم بـ (العلمانيين)؟ هل السبب أنهم يرون أن الحكم السعودي أكثر إنسانية من الحكم الديمقراطي؟. وهل الحكم الذي يأتي بالمواصفات الوهابية من وراثية وملكية مطلقة يمثّل الإسلام وقيمه؟ أم لأنهم أهل الحل والعقد؟

إذا جئنا للتفصيل، فإن علماء الوهابية فحسب، وأمراء نجد فحسب هم أهل الحل والعقد. لو أزحنا صفة (النجدية) عن العائلة المالكة السعودية، ترى ما الذي يفرقها عن أي حكم في البلاد العربية، ملكياً كان أم جمهورياً؟. لولا صفة (النجدية) ما عدّ العقائديون آل سعود: أمراء! مثلما هم لم يعدّوا علماء الحجاز السنّة وعلماء الشيعة والسنة في الشرق من بين أهل الحل والعقد.

الجوهر هو أن الوهابية السياسية التي تلم هذه الأطراف جميعاً لا تريد شركاء من خارج حدود المنطقة بأي إسم كان، ديمقراطية كانت أو حريّة أو وحدة. إذا كان هناك من تنافس فليكن بين نخبة المنطقة، بغض النظر عن الإيديولوجيا التي لا تستخدم هنا إلا نادراً، ولكن ما أن تطرح الديمقراطية حتى ترى كثيرين يرفضونها. هناك ما يشبه الإتفاق الضمني على أن الحكم شأن عائلي (بالنسبة للعائلة المالكة) وإذا ما توسّع فمناطقي، والديمقراطية توسّعه كثيراً إلى مناطق أخرى، وهذا خط أحمر.

يوم اختلفت النخبة مع جناح من العائلة المالكة، تمّ تأسيس حركة (نجد الفتاة) بغرض إعادة توزيع السلطة بين النخبة المناطقية. ويوم اختلف الوهابيون مع العائلة المالكة في بداية التسعينيات، لم يطلب هؤلاء في (مذكرة النصيحة) بانتخابات أو حريات أو حقوق للمناطق الأخرى مادية أو معنوية، إن كانوا يتعففون عن ذكر الديمقراطية. لم يطلبوا بإزاحة آل سعود باعتبارهم حكاماً فاسدين أو كفاراً بنظر بعضهم. ما طلبوه هو زيادة حصتهم من الحكم ضمن الترويكة الداخلية: أن يكون لهم صوت في الخارجية، وأن تزاد صلاحيات الهيئات، وأن تزاد التخصيصات لنشر المذهب في الخارج والداخل. ولذا لم يطلبوا أحداً من الخارج العقائدي أو المناطقي ليوقع عليها، مع أنه جرى نقاش مثل هذا الأمر في أوساطهم، ولكنهم اعتبروها في نفس الوقت ممثلة لكل الشعب بل ولتطلعاته أيضاً، وفي هذا لم يكونوا من الصادقين.

الديمقراطية بالمنظار المناطقي المتطرف: أداة لتفتيت سلطة النخبة المناطقية. فبالديمقراطية يكون التمثيل الشعبي لسكان المملكة أكثر توازناً في أي برلمان منتخب. وبالديمقراطية والحريات سيبدو المذهب الرسمي والمسلك الديني العنيف منبوذا من الأكثرية، ولن يعامل بالإحترام القائم على الخوف والترهيب. وبالديمقراطية تتعدد المنابر الإعلامية، وتتعدد الآراء، وتتشكّل المصالح، ويستبان الرأي. لن نجد وزارة تحتكر منطقة واحدة أكثر مقاعدها في حين لا يوجد فيها تمثيل لمناطق أخرى. ولن يُسمح لرؤساء المذهب الرسمي باحتكار الفتيا، واحتكار الجامعات الدينية، واحتكار المناهج التعليمية، كما لن يسمح لهم في ظل الحرية التعدّي على حقوق المواطن الأساسية في العبادة والإعتقاد.

الحجّة الثانية هي أن بين النخبة المسيطرة اليوم من لا يرى إمكانية للتراجع عن حق احتكار السلطة، وأن المملكة وصلت إلى وضع سيفضي أي تنازل سياسي من قيادتها إلى تفكيكها، تماماً مثلما يقول ميكيافيللي، وبالتالي فإن الحل هو الإستمرار في الخطأ لأنه فات أوان إصلاحه.

يقول هؤلاء: بدون ديمقراطية ما كانت تشيكوسلوفاكيا لتصبح دولتين بمثل تلك السرعة. وبدون غلاسنوست غورباتشيف ما كان الإتحاد السوفياتي ليصل إلى الإنهيار التام، ولتأخّر موته على الأقل. االديمقراطية علاج ناجع للأمراض غير المستعصية، أما المستعصي منها فإن الديمقراطية كفيلة بقتل حامله بدل أن تطيل عمره. نعم الديمقراطية خطيرة، إذا كانت دواءً لمريض في أواخر أيامه، ولكن لا يبدو أن ذلك يصدق على السعودية في الوقت الحاضر، مع أن البعض يعتقد ذلك.

أسوأ سيناريو يمكن تخيله، والذي يدور في أذهان قسم من النخبة المسيطرة يقول بأن التحول نحو الديمقراطية يبدأ منذ الخطوة الأولى، حيث تبدأ مع (اللبرلة) حيث الحريات الاعلامية، وحرية تأسيس الأحزاب، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. لو حدث ذلك سنجد عشرات الصحف والمجلات التي تتحدث باسم الطائفة والمنطقة والقبيلة ولن نجد إلا القليل منها يتحدث عن الوطن والوحدة، وسنجد الأحزاب أيضاً تعبّر عن التقسيمات المناطقية والمذهبية. وحرية النشر ستساعد في تعميق الفواصل بين الجماعات المذهبية والمناطقية، كما ستساعد على توثيق وتعميق الروابط القبلية والمناطقية والمذهبية، وستكون المحفّزات الإقتصادية تابعة لهذا التقسيم، وسيكون التنافس واضحاً على هذه الأسس.

إن اللبرالية الإعلامية من هذا المنظور هي الخطوة الأولى نحو نهاية الدولة وتفككها، وإن حريّة الإعلام وحدها كافية لأن تهزّ الدولة من أعمق أعماقها. إذن لن يكون هناك سوى صوت الوهابية، وإعلام المنطقة الغالبة، وثقافة القبيلة. لن يكون هناك من حزب سوى الحزب المسيطر، ولن تكون هناك من عقيدة سياسية سوى الوهابية السياسية. ترى من يقول بأن ما يخشى منه والذي ذكر في الأسطر السابقة لا يجري على

أرض الواقع بصورة مصغّرة على الأقل؟.

ويمضي السيناريو المخيف قائلاً: ما يعقب اللبرلة الإعلامية يأتي تشكيل الدستور وانتخاب برلمان، وإذا ما حدث ضمن أي صورة وطريقة كانت، فإن المنتخَبين لن يكونوا سوى دعاة المناطقية والقبلية والطائفية. لن يكون هناك صوت وطني بالمعنى الحقيقي. الحجازي لن ينتخب غير الحجازي، والنجدي ميوله السياسية معروفة، وكذلك الجنوبي والشرقي والشمالي.

ورغم هذا كله، وحتى لو حدث فإنه ليس مخيفاً كثيراً ، لأنه أولا نتيجة لأخطاء ماضية، وثانياً لأن الانتخابات في أحد أبعادها تعبير عن مصالح فئات وجماعات ومناطق. نعم إن الوطنية تبنى في المستقبل، ولكنها في الوقت الحالي غائبة، وستبقى غائبة إلى أن توجد الديمقراطية التي تخلق الأسس الأولية لنموّه. أما الدستور، فإذا ما أُقرّ بالإقتراع العام، فإنه لن يكون بالقطع (مناطقياً) وإذا لم يرض الميول والنزعات فيؤطّرها في الوعاء الوطني، ويمنحها الشرعية، فإنه لن يحوز على رضا الجمهور في أي اقتراع شعبي.

النتيجة هي: أن الديمقراطية بما تتضمنه من حق الإنتخاب قد تغري دعاة الإنتماءات الصغرى (الطائفية والقبلية والمناطقية) إلى دغدغة مشاعر الجماهير وتكتيلها ضمن المشروع السياسي، خاصة وأن هناك فوائد ملحوظة وهي أن الإنتخابات تؤدي إلى (تحصيص) منافع الحكم.

وفي الجملة.. ليست العائلة المالكة وحدها من يرفض الديمقراطية والحريات. وليست العقائدية الوهابية من يحرّمها فحسب. بل إن بعض النخب الحديثة المتعلمة أيضاً في المنطقة المسيطرة ترفض الديمقراطية لأنها لا تريد إشراك أحدٍ من خارج منطقتها في السلطة. وإذا كانت هذه القوى وهي فاعلة للغاية، لأنها تدير جهاز الدولة بمجمله، ترفض الديمقراطية، فهل هناك أملٌ بتطبيقها في المستقبل، وهل يجب على القوى المناطقية الأخرى أن تدعو اليها، إلى أن ترغم المنتفعين على قبول ذلك؟ وماذا بيد تلك القوى من أوراق تلعبها حتى تفرض رأيها؟.

مناطق المملكة الأخرى قد تجد في الديمقراطية خشبة إنقاذ لها، وخشبة إنقاذ للوطن المهدد بالتقسيم. هي الحل السلمي غير المكلف المتاح أمامها. وهي الحل الذي يقضي على مبررات الانفصال أو الإستقلال حسبما يقول البعض، لأنهم حسب تعبيرهم، إنما يعودون إلى حالتهم السابقة قبل سيطرة الوهابية السياسية: دول وإمارات مستقلة، كما في الحجاز والجنوب وحتى في الشرق.

لكن هذه المناطق لم يظهر فيها دعوات إلى الحرية والديمقراطية، رغم أنه ظهر بينها حركات سياسية معارضة، وربما مسلحة، طالبت بإسقاط النظام، لكنها لم تتطرق أو لم تفكر في الحل الديمقراطي. اعتمدت المعارضة على القبيلة في جبل القهر في الجنوب، وفي شمال الحجاز حيث ثورة ابن رفادة بين قبيلة بلي، ووجدت معارضة وطنية ومذهبية في كل من الحجاز والأحساء والقطيف، ولكن لم تذكر الديمقراطية كإحدى وسائل الحل.

ليس هناك من تبرير لذلك سوى أن المعارضين يدركون بأن هذا الموضوع لا يتحقق. قال أحدهم: لماذا نطالب بشيء لا يتحقق؟! أمرٌ غريب، أن تعدّ المطالبة بإسقاط النظام مساوية في الصعوبة مع تحقيق الديمقراطية، وتحتاج نفس القدر من التضحيات. أو هي عند البعض لا تتحقّق في وجود آل سعود، ولا في وجود الوهابيين.

بالنسبة لكثيرين، يستحيل للديمقراطية أن تتحقق في ظل الوهابية.. هما عدوان لدودان، لا يعيش أحدهما إلا على رفات الآخر. يمكن للديمقراطية أن تتعايش مع القبيلة، ولكن ليس مع الوهابية السياسية. يمكن أن تجدها أو تتصورها في دول الخليج ومشيخاته، ولكنها في السعودية مستحيلة، أو شبه مستحيلة برأي البعض.

والأدلّة التي تطرح هنا، ليست ضعيفة، وإن كانت غير كافية.. هؤلاء يقولون بأن الوهابية السياسية لا تستطيع الإستمرار في نهجها الإقصائي حتى ولو كانت تمثل أكثرية السكان، فكيف بها وهي تمثل أقليّة منهم، وعليه فإن المستثنون كلياً أو جزئياً سيحتجون ويعارضون وربما يثورون في النهاية، والحل المتوفر هو قمعهم أو وقوع حرب أهليّة.. والوهابية السياسية لا تقبل الديمقراطية هنا لحل هذه المشكلة، بل هي تتظاهر ادّعاءً بأن ليس هناك مشكلة في الأصل فتحتاج إلى حل، ولا تقبل بإشاعة حالة من السلم بين المنتمين اليها وبقية المواطنين في المناطق الأخرى، فهي بحاجة إلى إشاعة توتر دائم بين أفرادها، بحيث يشعرون دائماً بأنهم في وضع خطر، وأن الجميع ينظر اليهم بعين ملؤها الحقد والحسد، وأن الحذر من بقيّة المواطنين أمرٌ مطلوب لكي تستمرّ حالة الإقصاء وسياسة الإحتكار للسلطة.

الوهابية منذ احتلالها لمناطق البلاد في بداية القرن العشرين الميلادي لم تعش لحظة استرخاء، أو تسالم اجتماعي مع المجموعات السكانية التي أُخضعت لسلطانها واعتبرتها خصماً، فالشعور بالغلَبَة كان محفوفاً بالمخاطر والمنزلقات مما يجعل القيمين على التيار النجدي شديدي التوتر والحساسية من فتح موضوعات مثل التعايش والمساواة والمشاركة.

إن شياع مثل هذا الآراء خطير، بغض النظر عن مقدار صحته أو سقمه.. لأنه يغلق الأبواب أمام التغيير السلمي أو نصف السلمي، ويقفز بالمواطنين المستائين إلى العمل المسلح أو إلى الدعوة إلى الانفصال.

الحل السلمي يكون عبر التحوّل من نظام سياسي إلى آخر، سواء كان ذلك بفعل متغيرات سياسية، أو متغيرات اقتصادية، كأن ينهار الوضع الإقتصادي، أو بهما معاً.. وفي الحالة السعودية لن تحدث بالطبع حالة مثلى أو قريب منها حدثت في بلدان عديدة نجحت في التحول السلمي نحو الديمقراطية، لكن الوهابية السياسية قادرة فيما لو أرادت أن تدفع بالتغيير وأن تدفع ثمنه.

المركزية والحل الفيدرالي

السعودية دولة مركزية. المركز يقرر تقريباً كل شيء، وكل شيء يعود إلى المركز. حتى نظام المناطق ما هو الا تعبير بصورة من الصور عن المركزية الشديدة، حتى ليكاد المواطن يعتقد أن إمارات المناطق لا تعدو كونها مجرّد موصّل حراري إلى المركز، الذي عليه أن يتخذ القرار مهما كان تافهاً وصغيراً.

من يدير المناطق رسمياً وعمليّاً هي وزارة الداخلية، فالموضوع هنا له التصاق بـ (الأمن) والإلحاق الأمني للمناطق (المحتلّة). والتقسيم الاداري أو المناطقي قائم على أسس أمنيّة، ووظيفة إمارات المناطق أمني بالدرجة الأولى وما عداه فثانوي. فالإستدعاءات للأفراد، وأوامر التحقيق، والإعتقال وإطلاق سراح المعتقلين، كلّها تمرّ عبر الإمارة، والوجه الطاغي لها أمني بدرجة أساسية.. ولا نعلم إن كان لها أي أهتمام بمشاريع أخرى، اقتصادية أو عمرانية أو تعليمية.. وهي أمور يفترض من الناحية النظرية أنها مشمولة بعمل المناطق وأمير المنطقة. ولكن التقصير في هذه الأمور ليس مهماً لأن هناك وزارات تقوم بالواجب من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن التقصير فيها لا يعيره المسؤولون في الرياض أي أهمية، إلا إذا انعكس على الوضع الأمني. في غير هذه الحالة تبدو الأمور الأخرى من الأمور الإجرائية وهي رغم عدم الإهتمام بها من قبل الإمارة إلا أنها لا تتم بدون المرور عبرها في دورة بيروقراطية شديدة.

'المركزية' سببت من نواحي عدّة أضراراً بكل المواطنين، وبوحدة البلد عموماً. هي من أحد الأوجه عمّقت مشاكل المناطق، حيث تعقدت العلاقة وتشعبّت وأصبحت أشبه ما تكون بحالة مرضية مزمنة غير قابلة نظرياً للحل. ذلك أن مقدار الحرية المعطى من المركز السياسي الى المناطق

للتصرف جدّ محدود ـ وهذا أهم عامل أو مؤشر على مركزية الدولة. ليست للمناطق حرية أو هامش حرية للتصرف حسب الخصوصية المحلية، بل أن العقدة الأمنية ما جاءت إلا لتقمع هذه الخصوصية من أن تعبّر عن نفسها. القرار مركزي يأتي من الأعلى لكل المناطق دون أن يكون لها حق المساهمة في صنع أي قرار خاص بها أو يؤثر عليها، كما لا يحق لها ردّ أي قرار مركزي ـ من الداخلية طبعاً ـ وإن كان تطبيقه ينذر بمشكلة كبيرة، هذا فضلاً عن أن تساهم المناطق في صناعة قرار المملكة الكلي على الأصعدة المختلفة.

وفي الوقت الذي تتجه في الدول في العالم أجمع نحو إعطاء المناطق دوراً أكبر في صناعة السياسة المحلية، والتمتع بشيء غير قليل من الخصوصية، فإن السعودية على عكس ذلك تماماً. هي منذ تأسيسها تتجه نحو المركزية المطلقة، فتسحب يوماً بعد آخر صلاحيات المناطق لصالح المركز، حتى ولو كانت تلك القرارات تافهة. المناطقية عند العائلة المالكة تختلف عنها عند الآخرين: فهي أي المناطقية تمنح حرية أكثر في الدول الأخرى وفي السعودية تختزلها. وهي في البلدان الأخرى تعزّز هويّة السكان المحليّة ضمن البوتقة الوطنية وتفادياً لتطور مشاعر انفصالية، بينما هي في السعودية تمسح هويّتهم بدل أن تحييها أو تسمح بالتعبير عنها في الأقل.

وفي داخل المركز بين صناع القرار في الرياض، تتمركز الصلاحيات في يد العائلة المالكة، وليس الوزراء، وبين العائلة المالكة تتجه المركزية إلى الملك (قيل أنه حين مرض الملك فهد كانت هناك نحو ثلاثمائة ألف قضية معطلة بينها قضايا مضى عليها أكثر من عشرين عاماً كانت تنتظر من الملك لفتة حل).

في بداية التأسيس كانت مشكلة (الإتصالات والمواصلات) قد فرضت على ابن سعود وهو يحكم مملكة في غاية الإتساع، أن يمنح نوابه أو أمراءه على المناطق بعض الصلاحيات، وبالخصوص إبنه فيصل (نائب الملك على الحجاز) وعبد الله بن جلوي (أمير الأحساء). وللمقارنة فحسب، فإن مما لا شكّ فيه أن الصلاحيات التي مُنحت لابن جلوي هي بمقاييس اليوم أكبر بكثير من الصلاحيات الممنوحة لمحمد بن فهد وإن كان هذا الأخير ابناً للملك، بل من المتيقن أن سلطة ابن جلوي الإبن (سعود) هي أكبر من سلطة ابن الملك اليوم، كما أنه ليس هناك من دليل قاطع على أن سلطة محمد بن فهد أكبر من سلطة عبد المحسن بن جلوي، مع ملاحظة أن الأول كان قد أُعطي صلاحيات استثنائية ليعمل على تهدئة المنطقة حين عين أميراً لها عام ١٩٨٥، ولكنها سُحبت بالتدريج منه، وإن لم يتغير الحال في المستقبل فإن صلاحيات من سيأتي بعده ستكون أقلّ.

حين تطورت الإتصالات صار بإمكان الملك أو المركز أن يأخذ أكثر القضايا وأن يتدخل في ما يعجبه من أمور ومسائل، وأن يسحب الصلاحيات المحليّة لصالح المركز. لم تستقر أية تقاليد في تلك المرحلة المبكّرة من عمر السعودية، لتنمي نواة بيروقراطية محليّة تتمتع باستقلال عن المركز. الذي حدث هو عكس ذلك تماماً. قبل قيام الدولة الحالية، كانت عسير والحجاز والأحساء والقطيف تتمتع بهامش كبير من الإستقلال، بالنسبة للمناطق الملحقة إسمياً بالسلطة العثمانية، وكانت هناك مشاركة أهلية ومجالس بلدية محلية شبه منتخبة. وحين جاء السعوديون احتكر الأمير المعيّن الحكم باسم المركز، وكانت الصلاحيات التي منح إيّاها في أكثرها إجرائية مهما قيل عن توسّعها. ما كان ابن جلوي يفعله أنه كان منفذاً للأوامر، مع أنه صاحب رأي يُسمع.

كانت سلطة المركز إقتصادية وسياسية. مع أن بعض أمراء المناطق كالأمير فيصل في الحجاز، وابن جلوي لهم اتصالاتهم المباشرة بالإنجليز والقوى السياسية المحيطة في البحرين. هذه الصلاحيات جاءت من الملك نفسه وضمن حدود تخويله بها. أيضاً، كانت هناك مركزية عسكرية ومركزية ادارية، وكان ابن سعود قابضاً عليهما، باعتباره رئيساً للدولة والقائد الأول لجيوشها وعساكرها. الحال استمرت حتى اليوم في شتى المجالات؛ إذ ليس هناك أي موانع أمام الملك أو الأمراء كمجموعة من أخذ أية صلاحيات وممارستها، سواء كانوا قادرين على الإيفاء بمتطلباتها ومسؤولياتها أم لا.

ماذا تعني المركزية في بلد كالسعودية؟ إذا ما قررنا أن هناك مشكلة هوية وانتماء، فإن المركزية تعني النجدية. حين تذهب قضايا المناطق إلى المركز فإنها لا تجد تفهماً ليس فقط لأن هناك بعض المهووسين في أجهزة الدولة بالتعصب السياسي والطائفي والمناطقي الذي يمنع صاحبه في الأصل من التفكير الصحيح وتقدير الأمور حق قدرها.. بل وأيضاً ليست هناك قدرة على فهم المشكلة حتى مع توفّر حسن النيّة، فهناك مشاكل وقضايا لا يمكن لأحد أن يفهمها إلا اصحابها. مجمل السكان يشكون من أن الآخر لا يفهمهم، هذا صحيح بلا شك. مثلما هو صحيح أيضاً أنهم لا يفهمون الآخر، والفارق أن مستوى المسؤولية يختلف.

إن ما تعنيه المركزية في بلدنا هو أن مشاكل المواطنين جملة لا تحلّ، فحيثما وجدت المركزية وجدت مشاكل، رغم وجود ما يُسمّى أو يدّعى نظام للمناطق، الذي يعتبر وجوده كعدمه. المملكة نشأت كبلد مركزي، رغم أن كل مقومات أن تصبح دولة فيدرالية كانت ولاتزال قائمة. بالنسبة لبعض الدول فإن الفيدرالية، والتي يقصد منها: نظام سياسي قائم على مبدأ توزيع السيادة بين المركز والمناطق، نشأت كنتيجة تلقائية، أو كانعكاس لنشأة الدولة. فإذا كانت الدولة قد نشأت من مناطق أو إمارات أو دول منفصلة (وحدات سياسية) فإن ذلك يجعلها كما في أميركا واستراليا تشكل فيدرالية تمنح من خلالها المركز قدراً من الصلاحيات.

أما الدول التي تنشأ كما في السعودية عبر الضم القسري العنفي غير الحرّ، فإن رعاتها لا يبحثون عن فيدرالية، فالغالب المنتصر، خاصة ذو العقلية القبلية، والمذهبية الطاغية التي يريد تسويدها على الآخر، لا يقبل بغير كامل السلطات والصلاحيات. هكذا نشأت السعودية كدولة، بدون اختيار أو رغبة. لم يستشر السكان في أمر الوحدة، إذ لو حدث لكان الناس قد اختاروا نظاماً قريباً من الفيدرالية بحيث: توزع السلطات بين المركز والمناطق، وتوفّر قدراً كبيراً من الفاعليّة في إدارة كل منطقة أو مقاطعة، وتوفير خدمات بصورة أفضل. وأيضاً بالشكل الذي يرضي المشاعر المحليّة، مناطقيّة أو مذهبية أو معاً، وتتيح للسكان في كل منطقة التعبير عن تلك الخصائص في إطار الوحدة الوطنية.

غير أن الذي حدث عكس ذلك:

ـ فقد وضعت المركزية مقابل الفيدرالية التي كانت قادرة يومئذ على صناعة نظام سياسي أقرب إلى الإنسانية والى روح العصر، قادر على أن يعمّر طويلاً، وأن يكون مقبولاً ومرضي عنه من قبل السكان.

ـ الصهر والتذويب الثقافي في بوتقة الوهابية، أي اعتماد الأحادية الثقافية، مقابل التعددية التي هي في الأصل حالة طبيعية ومفيدة في بلد لم يعرف ـ وليس مفيداً في الأصل أن يعرف ـ التوحّد الثقافي حتى اليوم رغم كل الإصرار.

ـ الإستئثار بالحكم ومنافعه مقابل الشراكة مع المختلف.

ـ الإلحاق والضمّ (سلطنة ومملكة نجد وملحقاتها!) بدل احترام كينونة وثقافة وتاريخ وهوية كل منطقة.

إن منطق القوة وليس منطق التنازل هو الذي ساد حكم العائلة المالكة منذ أن بدأ لكل المناطق التي وصل اليها سلطانها.. واذا ما اختفت القوة فإن الوحدة السياسية الفوقية المصطنعة ستتفكك، لأن الدعوات الإنفصالية تتخفّى وراء سياط القهر.

كان يمكن في السعودية نظرياً تطوير الإلحاق القسري ليقود إلى إلحاق نصف اختياري لو أعتمدت الحكمة في فهم خارطة السكان ونفسياتهم

وتنوعهم في المناطق التي يقطنونها. إن بقاء الشيعة في مناطقهم، والحجازيون كذلك مؤشر على حقيقة أن الدمج السكاني لم يتم في المملكة، وإن بقاء مجموعات سكانية في مناطق مختلفة لا يعني الدمج. إن الأغلبيات القابعة في مناطقها تثبت أن دوافع الإنفصال لاتزال أكبر من دوافع الإلتحام. وأن عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية هي وراء كل مشاعر العزلة التي تدور في إطارها نوازع الإنفصال عن جسد الدولة.

يجب ان ندرك مغزى أن السعودية دولة قامت على الضم العسكري والإلحاق، فهذا النوع من الدول هي الأكثر عرضة للتفكك من جديد. الذي يخفف من وطأة ذلك: أن يمضي وقت طويل على تأسيس الدولة، فالعمر القصير قد يعيد الأمور إلى سابق عهدها، وأن تتحوّل الدولة إلى حالة دستورية تحظى بقبول شعبي عام. بحيث تنتقل مؤسساتها ودستورها من حالتها الإنتقالية إلى حالة مستقرّة؛ وأن تخلق هويّة وطنيّة وثقافة وطنية جامعة، وأن يتغاضى قصداً عن بعض مفاصل تاريخ النزاع إلى حين على الأقل؛ وأخيراً أن تُمنح المناطق فرصة إدارة ذاتها والتعبير عن ثقافتها في إطار البوتقة الوطنية. أي أن يتحول ما يسمّى بملحقات نجد، والإمارات المضافة إليها خاصة إذا كانت كبيرة الحجم أو تضاهي المركز في كثافة السكان والمساحة والأهمية الإقتصادية والإستراتيجية، إلى ما يشبه الفيدرالية.

لهذا ليس هناك مستقبل أمام المملكة سوى واحدٍ من حلّين: الحل المذكور أعلاه، رغم كلفته بالنسبة للعائلة المالكة والفئة المنتفعة بوجودها، والذي يجعلهم شركاء متميّزين، وليسوا أسياداً مطلقين. أو الإستمرار في الوضع القائم الذي يجعل البلد مفتوحة أمام كل الإحتمالات حتى ينتهي عهد الغلبة والإكراه. إما بانتهاء العائلة المالكة، أو بدعوات انفصالية صريحة تجد لها دعماً أجنبياً يفكّك المملكة.

هناك مسألة مهمة، وهي أن الفيدرالية تحمل وجهاً خطيراً: فقد تؤدي في بلد حديث كالسعودية إلى تفكيكه. ومع أنها حلّ لمعضل حقيقي فإنها في بلد يتكون من أقليّات كما هو الحال في السعودية، قد تفسح المجال لها بأن تنفصل. بمعنى أن تطوّر حالة من الإستقلال الذاتي المودي للانفصال.

الحلول الإستئصالية والإدارية

المذهب الرسمي بطبيعة نشأته يؤمن بالحلول الإستئصاليّة، وله نزعات بهذا الإتجاه غير عادية.. يدعمه في ذلك جهاز الدولة الذي تسيطر عليه. الأمر المؤكد بين النخبة الدينية أنها لاتزال شديدة الميل لاستخدام مفهوم الجهاد ضد شرائح من المواطنين، وليس مجرد الإعتقاد النظري، أي أن الغطاء الشرعي لاستخدام العنف والتكفير ضد المخالف لم يتغير كثيراً منذ أن نشأت الدولة السعودية الحديثة، ولم يغير قيام الدولة شيئاً كثيراً من عقلية نخبها الدينية، التي أكثرت في العقدين الماضيين من إصدار فتاوى التكفير والقتل ليس ضد الأفراد فحسب بل والجماعات أيضاً، وهي بين الفينة والأخرى تقوم بالتحريض ضدهم، ومن منابر الدولة الرسمية الإعلامية والتعليمية.

النخبة السياسية المسيطرة (آل سعود) ترى أن القوّة تحكم، وتفرض ما تريد دون حدود. من حسن حظ أعضائها أنهم شهدوا هذا المنطق وقد كُسر مراراً خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، بانهيار الإتحاد السوفياتي والمعسكر الإشتراكي وتفكك بعض دوله. فلا يعني وجود القوة: القدرة على استخدامها، كما لم يعد يعني استخدامها بتوسّع شأناً داخلياً لا أحد يعترض عليه من قبل المجتمع الدولي. هذه التجارب مرّت أمام القيادة السعودية، ولا نعلم إلى أي حدّ يمكن القول أنها استفادت من دروسها. الأمر المؤكد أنّ هناك بين أمراء العائلة المالكة وحاشيتها من هو مهووس بالتهديد بالقوة، وبالحديث عن سيل الدم إلى الركب، وعن السيف الذي (لازال بيدنا) على حد الملك عبد العزيز وأبنائه من بعده.

والأمر المؤكد الآخر، أن القيادة المسيطرة مجملاً تشعر بقدر كبير جداً من الاطمئنان في قدرتها على إخماد أي تمرّد عليها، فيما توفّر القوى الحليفة الخارجية المناخ السياسي للتغطية على فعلتها الداخلية. هذا الشعور الطاغي بالثقة، في استخدام الحدّ الأقصى من الدمويّة مع المواطنين، بدأ بالإنقلاب والتراجع السريع بعد أحداث نيويورك ٢٠٠١، بحيث أضافت الحادثة بعداً دولياً شديد التأثير تجاه ما يحدث في الداخل السعودي.

إن أشكال الحلّ الإستئصالي متعددة، وهو يستهدف التخلّص من المشكلة إلى الأبد، سواء كانت مشكلة أثنية أو دينية أو غيرها.

التهجير: هناك حلّ عبر التهجير، حيث يتم إبعاد شعب ما من وطنه، إلى بلد آخر، أو إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها. مثلما فعل ستالين بشعوب القوقاز، أو كما حدث أثناء استقلال الهند بين المسلمين والهندوس، حيث التهجير المتبادل فور إعلان دولة الباكستان، أو كما حدث في البوسنة والهرسك أيضاً، بغض النظر عن القدر المتحقق من النجاح. والوهابيون الذين قذفت سياساتهم العنفيّة بملايين البشر خارج الجزيرة العربية خلال القرنين الماضيين، يدور في مخيلة متطرفيهم شيء من هذا الحلّ، على الأقل بالنسبة للشيعة، وهناك من مشايخ الوهابية من طالب بوضع حدّ لتكاثر المواطنين الشيعة (كما جاء في مقالة الشيخ ناصر العمر) ومنهم من أراد التشكيك في عروبتهم لأغراض لا تخفى. إلا أن المشاريع المتطرفة من هذا النوع يستحيل تطبيقها من الناحية العملية، لأسباب مختلفة، بعضها يتعلق بالشيعة أنفسهم، وبعضها يتعلق بالوضع الاقليمي والدولي.

التقسيم: هناك حلّ نهائي أيضاً عبر التقسيم، سلماً كان أم حرباً. الباكستان والهند نموذجاً قديماً، ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا نموذجان حديثان. وهذا النوع من الحلول يقلق النخبة الحاكمة، فهو الأقرب من وجهة نظرها إلى التحقّق.

الدمج: هناك حل الإمتصاص والدمج للمجاميع السكانية في بوتقة ثقافية جامعة، أميركا وكندا واستراليا أمثلة. ولكن السعودية لا تستطيع ـ رغم التشابه النسبي ـ تطبيق هذه السياسة لضعف الثقافة الأحادية الوهابية على الإمتصاص بسبب نشوزها وحديتها.

الحل الإيديولوجي: حيث يفرض النظام السياسي القائم سياسة عدم الإعتراف بكل الأديان أو المذاهب وبكل الأثنيات وبأية اختلافات أخرى، ويقوم في نفس الوقت بفرض المساواة بين الجماعات والشعوب والأقوام في بلد متعدد. وهذه السياسة قد طبقت إلى حد كبير بالنسبة للاتحاد السوفياتي وآتت فشلها، وفي الصين جرى تعديلها، بحيث سُمح للتعبير عن الهويات الأثنية والدينية ضمن النطاق الوطني.

المذابح: وأخيراً هناك حل إستئصالي عبر الإفناء والمذابح بالشكل المروّع الذي شهدناه بين التوتسي والهوتو في رواندا. تُعرّف المذبحة بأنها الحالة شديدة التطرف من الخلاف بين الجماعات الدينية والأثنية والتي تستهدف إفناء الجماعة الثقافية أو الدينية أو الأثنية جزئياً أو كلياً. في حين ان التطهير العرقي يتضمن أعمالاً مشمولة بتعريف الأمم المتحدة للمذبحة. على أن هناك من بين الجماعات الدينية والعرقية من يتحدّث أو تحدّث عن (مذابح ثقافية) تعرضوا لها، كالكاتلان في أسبانيا في عهد فرانكو، والكيوبيكيون في الخمسينات في كندا، والغجر/ النور في كثير من أصقاع العالم.

تقع المجازر أو المذابح في الدول المتقدمة وغير المتقدمة، وفي البلدان إما ثنائية العرقية أو متعددة الأعراق والهويات. إن طبيعة المجتمع وطبيعة النظام السياسي لا تقدمان إجابة شافية على وقوع المجازر، ولكن وبلا شك فإن هناك مجتمعات تميل إلى العدوانية لطبيعتها الثقافية/ الدينية، مع أنه يوجد في كل الأديان والمذاهب والأعراق

متعصبون عدوانيّون. أيضاً قد تخلق البيئة المناخية مجتمعات تتسم بالقسوة والفظاظة كالمجتمعات الصحراوية المغلقة وكذلك الجبليّة الصعبة، مع أن مجازر وقعت في أجمل وأخصب بقاع الأرض!

إن طبيعة التاريخ المشترك بين الجماعات المختلفة، وحدود المصالح المشتركة، وطبيعة الروابط الفطرية الأوليّة وقدرتها على منع التواصل مع الآخر.. عوامل قد تزيد أو تقلّص من احتمالات وقوع المذابح.

هناك أيضاً سبب مهم، وهو 'الخلل' في تقسيم المصالح بين الفئات العرقية والدينية والمناطقية، سواء كانت تلك المصالح (سلطة سياسية) أو (إمكانات إقتصادية) أو (إمتيازات ثقافية ودينية ومناطقية). كلما كان توزيع المصالح أقرب إلى تحقيق العدالة، كلما كانت الصراعات أخفّ وطأة، وكان الميل إلى حفظ ما في اليد واستخدام وسائل ضغط سلميّة أقرب إلى التحقق. أما اذا استأثرت فئة أو منطقة بالخير كل الخير، وحرمت نظرائها منها، وسواء كانت تلك الفئة المسيطرة أقليّة أم أكثرية، فإنها لا تترك خياراً للطرف الآخر إلا أن يعمل على تغيير المعادلة بالقوّة، فيصبح أعضاء الفئة المسيطرة او المحرومة هدفاً للمذابح والمذابح المضادّة.

كذلك حين تفشل قواعد الشراكة (الظالمة أحياناً) ولا يستطيع الشركاء الوصول إلى حل جديد، فإن الحرب تقع، وتقع بعدها المذابح على الهوية أحياناً. وقد تقبل جماعة معينة تقسيماً للحصص غير عادل، خضوعاً منها لمنطق القوة، ولكنها قد تختار وقتاً مناسباً لفتح معركتها من أجل إعادة توزيع السلطات والإمتيازات، وحينها تكون الأمور أقرب ما تكون إلى الحرب الأهلية وعلى مقربة من وقوع المذابح. كذلك حين تستسلم جماعة دينية أو عرقية للفئة الغالبة فتحرمها من كل حقوقها، فإن المذابح لا تقع.. ولكن حين يبدأ المحرومون في المطالبة بحقوقهم يقع الصراع، وإذا ما تطوّر قد تقوم حربٌ أهليّة. وحينها يُتهم الضحايا والمحرومون بأنهم (السبب) وراء إشعال الفتنة.

في الحالة السعودية، فإن تاريخ المملكة الحديث، بل تاريخ السعوديين القديم والحديث مليء بشواهد الدم لا نريد هنا أن نستعرضه، فهو مسطّر بتفاخر في كتب التاريخ وتباع في الأسواق. إنما الذي يهمّنا هنا هل أن تلك المذابح التي لم يمض على بعضها سوى عقود، قابلة لأن تكرّر.. هل ثمة استعداد لفعل ذلك، سواء على خلفية دينية متطرفة أو على خلفية مصلحية حاضرة واضحة؟. لعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن الإجابة نعم، إذا ما كانت هناك تغطية سياسية دولية، هي الآن صعبة التحصيل.

الحل الإداري: وهو حل غير استئصالي، وهذا الحل قائم على أساس فكرة أن ليس هناك من حل للمشاكل الدينية والعرقية. وبالتالي فإن هدفه التعاطي مع المشكلة ومحاصرتها وحلحلة أجزائها المتفجّرة، خطوة إثر خطوة، على أمل أن يلعب الزمن دوره في تخفيض المشكلة إلى حدّ يجعلها غير مؤثرة لا على بنيان الدولة ولا على حياة المواطنين أنفسهم، ولا على علاقة المواطنين بعضهم ببعض. هذا الحل يعتمد سلسلة متواصلة من العمليات الصغيرة والمستمرة ويتضمن الخطوات التالية:

١ ـ إشراك جميع فئات المجتمع في ماكنة السلطة، فالهدف إدخالها في اللعبة وليس إخراجها منها، لأن الخطر يكمن في الإقصاء، فهو يعني عدم وجود حدود للعبة السياسية، وبالتالي ليس هناك من حدود للخروج عليها.

٢ ـ إعتماد منهجية صالحة في التعليم، خاصة في كتب الدين والتاريخ، يقوم على تعريف الآخر بعيداً عن التنميط، وبعيداً عن الإغفال، وبعيداً عن الإسفاف وعدم الاحترام.

٣ ـ تشجيع الإتصال بين الجماعات المختلفة عرقياً ومناطقياً ومذهبياً، وخاصة بين القيادات السياسية والروحية والنخب العلمية والفكرية والإقتصادية.

٤ ـ ترسيم الخطوات دستورياً ونظاماً حتى تأخذ مفعولها الزمني الطويل وتمنع الإنفجارات المفاجئة، وحتى يحتكم اليها كقواعد مرجعيّة عند الضرورة.

أضعف الإيمان

اختاروا منهجاً واحداً:

إمّا القمع أو الإصلاح!

هي ليست مسألة تبادل أدوار: أحدهم يدعو الى استخدام الجزرة/ الإصلاح (ولي العهد) والآخر يمارس الشدّة والعصا (وزير الداخلية). فالمهمتان أبعد ما تكونا مكملتين لبعضهما. فالمشكلة ببساطة أن منهجين متناقضين لم يحسما تماماً وإن كانت الغلبة الواضحة حتى الآن للثاني ولكن ضمن حدود.

العائلة المالكة مطالبة بأن تختار أحدهما: إما أن تضرب بيد من حديد، وتتحمّل مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك سلباً أو إيجاباً، وإما أن تشرع في منهج الإصلاح وتتحمل النتائج أيضاً. وكلا المنهجين فيهما من السلبيات والإيجابيات (من وجهة نظر العائلة المالكة).

الآن.. لا يستطيع وزير الداخلية أن يمارس العنف بطاقته القصوى مع رغبة أكيدة موجودة لديه، لأسباب داخلية وخارجية، ربما هو ـ من الناحية النظرية على الأقل ـ قادر على عدم الإعتناء بها. لكن الوزير لا يستطيع أن يفعل ذلك بدون أن يسيطر على البلاد بأكملها، ويحيد الحرس الوطني، ويتحمّل الضغط الأميركي والعالم، حيث العيون مفتوحة بالكامل على ما يجري في المملكة. أيضاً إذا ما تمّ تبنّي هذا القرار، واستخدامه بشكل موسّع (لا بد أن يكون القمع واسعاً شاملاً وعميقاً ليكون فاعلاً) فعلى الأمير الوزير نايف أن يتحمل تبعات العنف المضاد داخلياً، والذي تصاعد في الآونة الأخيرة، وكان اغتيال وكيل إمارة الجوف الدكتور الوردي وكذلك اغتيال البريطاني في الرياض، آخر ما وقع من أحداث عنف. مخاطر العنف الحكومي لا تنحصر في تصاعد الصراع بين أطراف الحكم الى حد الإقتتال الداخلي، ولا في العنف المضاد المتفاقم، ولا في تشوه سمعة العائلة داخلياً وخارجياً وتقلص مشروعية الحكم المنذرة بتذرّر الدولة وتفككها، بل وأيضاً قد لا يفيد القمع في منع الإصلاحات بقدر ما يؤجج الحاجة إليها والى الحلول الراديكالية، أي انها قد تأتي بعكس المبتغى.

أما اذا ما تم تبني الإصلاحات، ويجب أن يكون التبنّي حقيقياً (كما في حالة القمع) حتى يؤتي ثماره ويزيل الإحتقان الداخلي ويؤسس لعلاقة جديدة وصالحة بين الدولة والمجتمع، فإن مخاطره على العائلة المالكة ليست قليلة أيضاً، وبينها الصراع الداخلي في العائلة، وتقليص حجم السلطة التي بيد أفرادها. ومع ان هذا المنهج يبدو الأسلم، إلاّ أن الوضع الحالي لا يميل الى القمع الكلي مع كثرة الإعتقالات والضغط، ولا الى الاصلاح، وهذا يفسح المجال لكل طرف في العائلة أن ينفذ بعضاً من سياسته بغير رضا وبدون فائدة على الأرض لمختلف الأطراف سواء في العائلة المالكة أو الشعب نفسه. فعدم وجود الإصلاح يزيد من الإحباطات، وبغير استخدام العنف الكلي المطلق لا يمكن إلغاء العنف الداخلي والذي لا يوجد له حلّ حقيقي إلا بالإصلاح.

هذا التذبذب يجعل العجز سيد الموقف مجتمعاً ودولة وقوى إصلاحية.

بقدر ما هناك من دعوات الى المزيد من العنف للحفاظ على (هيبة الدولة) وردع المخالفين، هناك دعوات للإصلاح في الشارع وبين النخب. والتوقف ضمن الحالة الوسطية ليس على خلفية قرار وإنما بسبب العجز في حسم الموقف ضمن الخيارات المتاحة يجعل البلاد عرضة للضغوط والتدخلات الخارجية في زمن لا تتوقف فيه حركة السياسة عن الدوران والتبدّل السريع الذي لا ينتظر أحداً.

إمّا أن يحسم الأمراء خياراتهم، أو يأتي لهم من الداخل أو الخارج من يحسمه بالنيابة عنهم، فتكون قراراتهم حينئذ مجرد ردود فعل للأحداث وليس التحكّم فيها وصناعتها أو توجيهها.

السعودية بعد خمس سنوات!

تعالوا نتصور الوضع في بلادنا بعد خمس سنوات.. لا أكثر ولا أقل .. من الناحية السياسية ومع التسليم بأن الاعمار بيد الله عز وجل، فإن ملك الموت سيجد إقامة شبه دائمة في الديوان الملكي.. فرجال العرش الذي يزحفون لحتفهم كلما إزدادوا قرباً من الكرسي سوف يضعون البلاد في موكب جنائزي دائم.. ما أن يستقر الأمر لأحدهم حتى يلفظ أنفاسه الأخيرة.. في الوقت الذي يتنقل فيه الأمر بين الوزراء والمستشارين والأبناء والأحفاد الذين ترفع بعضهم موجة وتطمس الآخرين موجة أخرى، ويصبح ملك الموت سيد القرار في هذه البلاد.. بأمره يحصل المستشارون على نصيبهم، وبأمره يرتفع قومُ ويخفض آخرون.

في الجوار.. تعصف المشكلات السياسية في دول مثل العراق والاردن، ويتعين على القيادة السياسية في بلادنا أن تبدو أكثر تماسكاً أمام مستحقات التسوية للقضية الفلسطينية والإختلال الطارئ لميزان القوى بعد وصول ادارة موالية للأمريكيين في العراق.

على الصعيد الاقتصادي فالولايات المتحدة تضاعف انتاج العراق من النفط، والاسعار تصل الى ادنى مستوياتها منذ أزمة الخليج الثانية (احتلال الكويت) وبضغط امريكي فإن الطلب على النفط السعودي ينخفض الى ما دون أربعة ملايين برميل يومياً من أجل تقليل العائدات النفطية لحكومة تتهمها الولايات المتحدة بدعم الارهاب وتشجيع التطرف. نتيجة لذلك ونتيجة أيضاً للمديونية الصعبة الذي يرزح تحتها الاقتصاد الوطني (٧٠٠ مليار ريال) ، فإن الحكومة تعلن عن تعويم الريال السعودي، أسوة بالعملة الافغانية، والدينار العراقي إبان حكم الرئيس (الراحل) صدام حسين، تتزايد البطالة في المملكة، ومعها ترتفع المشكلات الأمنية ومعدلات الجريمة، وتشهد البلاد عصابات الجريمة المنظمة، وتعود التناقضات القبلية والعشائرية والطائفية للبروز من جديد، في محاولة للحصول على أي نصيب من الكعكة.

على الصعيد الاجتماعي تتزايد معدلات الهجرة المعاكسة، ويخرج السعوديون من بلادهم نحو العالم باحثين لأول مرة عن فرص عمل، وعن مواطن للرزق، في الوقت نفسه، تغلق الكثير من الدول ونتيجة لأزمات الاقتصاد الدولي والخوف من الارهاب الطرق أمامهم، فتتصاعد في الداخل الاصوات التي تدعو للخلاص من الازمات، تيارات إصلاحية تنادي بإجماع وطني تقابلها تيارات تنادي بفكاك ما يمكن من الكتلة المتأزمة، فتصبح دعاوى الانفصال والتفكك واقعاً بعد أن كانت مخاوف.

يتعزز في المقابل إتجاهان لدى السلطات: القمع لضبط حركة الشارع، والتنازلات غير المحسوبة.

غياب المشروع الوطني.. الازمات الاقتصادية.. توقف عجلة التنمية.. حصاد سنوات القهر.. غياب القيادة الفاعلة.. تزايد المشكلات في البيت الحاكم.. طموح الخارج.. كل ذلك ينتج عنه انهيار السدّ الذي يحجز الطوفان عن اقتلاع الدولة.

هل يمكن الاستفاقة من هذا الكابوس.. كابوس إنهيار الدولة.. بمراجعة أسباب هذا الانهيار ومعالجتها؟.

إنه فعلاً كابوس.. لكن لا بدّ من التفكير في الأسوأ.. وفي ظل غياب مؤسسات البحث واستشراف المستقبل في المملكة.. لا بدّ من اطلاق العنان للخيال لكي يسبح وفق المعطيات الراهنة والمتغيرات المتوقعة في عالم المستقبل.. عندئذ سنجد اليوم التالي عابساً وكئيباً.

وحتى لا نكون قدريين.. فإن الغد لا زال في رحم اليوم.. ولازلنا نتمكن من رسمه بصورة أكثر إشراقاً وتفاؤلاً.

فيصل الزامل

مرافئ